كتاب الأهرام الاقتصادي

هدية الكتاب
مكتبة الأستاذ الدكتور
رمزي زكي المحروس

عالم الغد

عالم واحد أم عوالم متعددة

إعداد
الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

العدد ٤٤ - أكتوبر ١٩٩١ - الثمن جنيه واحد

33

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس مجلس الادارة :

ابراهيم نافع

□ رئيس التحرير :

عصام رفعت

□ سكرتير التحرير :

شهيرة الرافعى

□ الاخراج الفنى والغلاف :

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٤٠ دولار امريكى
- الدول الأجنبية ٦٠ دولار امريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية بإسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء .

□ تليفون : ٥٥٠٠
□ تلكس : ٢٠٠١
فاكس : ٨٨٨

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة أ.د/رمزى زكى

القاهرة

عالم الغد
عالم واحد أم عوالم متعددة

إعداد
الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن

تقديم

عالم الغد أمر يجب أن يشغلنا جميعـا . لانـه سـوف يشـكل مستقبلنا ، ومن هنا نضع بين أيدى القارىء هذا الكتاب الجديد الذى قام بتحريره الاستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن وشارك فيـه نخبة من كبار الأساتذة والمتخصصين فى مختلف القضايا التى تحيط بالمستقبل فى مصر وفى العالم . وذلك فى محاولة لتفسير ما حدث ومـا سوف يحدث

واذ نترك الكتاب وفصوله للقارىء فاننا نشكر المحرر والأسـاتذة الدكاترة الذين أعطوا من فكرهم وخبراتهم الـكثير لـلاعداد لهـذا الكتاب .

والله الموفق

رئيس التحرير

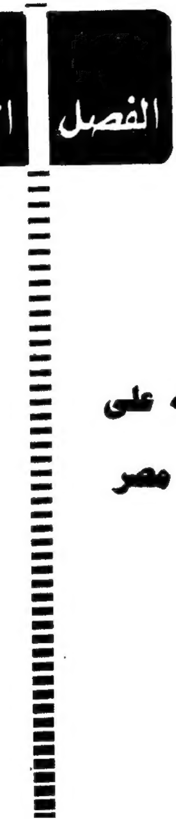
مقدمة

كان هذا هو السؤال الذى دار بذهن الكثيرين على اثر الأحداث التطويرية الكبرى الجارية فى العالم منذ سنة ١٩٨٥ . فمن جهة وضح ان تشابك المصالح والأغراض يزداد بدرجة كبيرة بين مختلف الدول وخاصة الدول الكبرى بحيث يصعب أن ما يحدث فى اية دولة ألا يكون له بعض الآثر والعلاقة بدول أخرى . ولكن من جهة أخرى مازال العالم يواجه عدة قضايا تجرى معالجتها فى مجموعات دول تتسع الهوة والانفصال فى بعضها عن البعض الآخر فهناك قضايا دول (الجنوب) أى الدول الفقيرة التى تزداد تهميشا فى عالم تسوده مصالح دول الشمال (الغنية) وهناك مشكلات البيئة التى تعرقل التنمية وتهدد الاصول المنتجة فى الدول الفقيرة ، بينما تتردد الدول الغنية فى التعاون الجدى فى إيقاف الاخطار الماثلة امام البشرية كلها من الآثار المدمرة للغلاف الجوى وغيرها من الظواهر الخطرة وكذلك نجد ان الدول الصناعية تتجمع معا فى تكتلات اقتصادية وتكنولوجية وسياسية ضخمة فى اوروبا وفى امريكا الشمالية وفى اليابان وشرق آسيا ، بينما تنهار النظم الاقتصادية والسياسية فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ونزاعات وصراعات فى دول عديدة أخرى ويكاد الفقر والمرض والفاقة يقضى على ملايين الفقراء فى افريقيا خاصة وفى مناطق كثيرة اخرى . ومع كل هذا يكثر الحديث عن (النظام العالمى الجديد) الذى نتحدث عنه كثيرا ولانكاد نلمسه او نراه بوضوح . وفى مصر خاصة تبدا حركة اصلاحية جذرية مقدماتها مالية ولكن لابد لكى تؤتى ثمارها ان تمتد الى جذور اعمق فى المجتمع من حيث الانتاج والاستهلاك ونمط الحياة وعمل البشر

وتوجهات مفاهيم وممارسات عديدة أخرى ، بينما يستمر الركود الاقتصادى وقلقلة الاسواق العالمية التى لا ينتظر ان تتحسن اوضاعها كثيرا الابعد فترة ، وكذلك الحال فى دول الخليج التى دمرتها الحروب العاصفة والنزاعات التى استمرت فى اجزاء اخرى من الوطن العربى دون تقدم كبير حتى الآن فى حل العقدة الكبرى وهى القضية الفلسطينية والتنمية الاقتصادية والبشرية وفى حسن استخدام المليارات المهدرة والملايين من البشر المتكاثرة .
يبدو ان عالم الغد سيحمل فى طياته عوامل كثيرة تدعو الى الترابط والتساند (الانصاف والعدالة) ولكنه فى الوقت ذاته عليه ان يشهد حلولا ناجحة لقضايا كبرى تحتاج الى تغيير فى المفاهيم وتعديل فى الممارسات وتبصر فى العواقب وتعاون أكثر بين مختلف الدول والشعوب .

الفصول التالية من هذا الكتاب تجمع شروحا مختصرة لبعض هذه القضايا واستبيان الجوانب لبعض هذه الاشكاليات فى مصر والعالم وقد استمدت معظم مادة هذه الفصول من محاضرات وندوات عقدت فى موسم ١٩٩٠/١٩٩١ فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع التى نظمتها بالتعاون مع الشعبة المصرية لجمعية التنمية الدولية ومركزى الدراسات الاقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ويسر المحرر ان يقدم الشكر خاصة الى السيد الدكتور محمود حافظ غانم امين عام الجمعية والى السادة اعضائها الذين شاركوا فى الاعداد والمناقشة فى تلك الندوات والله الموفق سبتمبر ١٩٩١ .

ابراهيم حلمى عبدالرحمن



المناخ الدولى وانعكاسه على سياسات التنمية فى مصر

لم تكن التنمية في مصر بعيدة الصلة بالقضايا الدولية المعاصرة لها ـ لعلنا نذكر في هذا الشأن أنه في مرحلة الخمسينات والستينات في هذا القرن ـ حين بدأت مرحلة جديدة للتنمية في المجال الدولي ـ بمعنى معاونة الدول الفقيرة على التقدم اقتصاديا واجتماعيا ـ كانت السمة العامة هي التخلص من الحقبة الاستعمارية والافادة من الخبرة الأوروبية في التعمير بعد انتهاء الحرب العالمية الكبرى الثانية التي تعرف عادة باسم مشروع مارشال ـ وفي تلك الحقبة بدأت الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية وبين الاتحاد السوفيتي (منضمة اليه دول اوروبا الشرقية) من جهة اخرى ، فانقسم العالم الثالث (كما عرف فيما بعد) الى دول تساند صراحة او ضمنا استمرار الهيمنة الغربية في صورتها الجديدة ، بينما اتجهت دول اخرى الى تبني الصراع ضد الاستعمار السافر او الضمني والاقتراب من المعسكر الشرقي في اساليبه التنموية ومداخله التنظيمية وفي مصر في تلك الفترة قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحدث الاعتداء البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر سنة ١٩٥٦ وتجربة الوحدة المصرية السورية وبدء صراع الجزائر البطولي ضد النفوذ الفرنسي والمعاونة الفعالة التي قدمتها مصر الى حركات التحرير الافريقية وحركات التحديث العربية ومقاومة المشروعات الاستعمارية مثل حلف بغداد . وفي باندونج وضح ان مصلحة دول العالم الثالث ليست في الانضمام الى احد الجانبين المتصارعين ايديولوجيا ، ولكن (عدم الانحياز) الى اى منهما مع التركيز على التنمية والتغلب على المؤسسات والتنظيمات التي كانت تسعى الى عدم التغيير واستمرار النفوذ الأجنبي السابق ـ في تلك الفترة وجدت دول نامية كثيرة ان تتجه الى اسلوب التنمية الذي يتميز بالخطط القومية الشاملة مع تعاون متفاوت مع الراسمالية المحلية وباتباع اساليب متفاوتة لادارة الاقتصاد القومي من الاسلوب الديموقراطي الغربي في الهند مثلا الى الأسلوب الشيوعي الماركسي (المحور) في الصين الى المدخل المختلط بين المركزية السياسية والتخطيط القومي وتشجيع الرأسمالية الصغيرة كما حدث في مصر (تقريبا)

وفي مرحلة تالية ـ وهي مرحلة السبعينيات الى اواسط الثمانينيات كانت السمة السائدة في الاقتصاد الدولي هي ارتفاع اسعار الطاقة .. والبترول خاصة وتكون « فوائض مالية كبيرة للدول المصدرة للنفط على الرغم من توسعها الكبير في الانفاق الداخلي وفي المعونة لدول أخرى .. وكان على الصناعة

الغربية والتجارة والدولية ان تجذب هذه الفوائض اليها ـ وتحبسها الى اقصى درجة ممكنة ـ بالطرق المالية والتسعيرية المختلفة ـ عن النزول بقوة الى سوق الانفاق والاستثمار فزيدت اسعار الصادرات الصناعية وفتحت ابواب الأوراق المالية واسواق الاستثمار الدولارية وحيل بين هذه الأموال وبين الاتجاه بقوة الى سوق التنمية التكنولوجية فاندفعت الى التنمية العقارية الرشيدة والسفيهة معا وعلى الرغم من ذلك تراكمت السيولة فى المؤسسات المالية وبالتالى زين لدول كثيرة أن تدخل فى مجال الاقتراض (ومنها مصر) حتى ان بعض قادتها كانوا يعتبرون الاقتراض (ولو لغير ضرورة) نجاحا ماليا لضاءلة سعر فائدة تلك القروض (حينئذ) بالنسبة لمستوى الفوائد الدولية التى تضخمت حتى زادت على ٢٠٪ سنويا فى حركة تضخم كبيرة عدا ان التوسع الانفاقى كان يتيح فرصا كبيرة (للعمولات) والمكاسب المماثلة من بيع الاسلحة وصفقات البترول وما اليها . انعكست هذه الأوضاع على مصر فى صورة انفتاح اقتصادى بعد العزلة عن العالم الغربى التى كانت قد اتسمت بها المرحلة السابقة وتضمن الانفتاح توسعا فى الانفاق بما يتجاوز الموارد القومية التى كانت قد زادت فعلا زيادات كبيرة بسبب الاكتفاء بالانتاج المحلى من البترول وتزايد التصدير للفائض منه بأسعار عالية ـ فى تلك الفترة استمرت مركزية الحكم ولكن ليس عن طريق خطط قومية ولكن عن طريق (مؤسسات) شبه ليبرالية وابتعدت المؤسسات الاقتصادية ـ العامة والخاصة ـ عن اتباع اساليب الادارة السليمة وتأثرت السلوكيات الخاصة والعامة بهذا الجو المسترخى من الانتعاش الوقتى الذى أخفى بالضرورة الكثير من مضار الاعتماد المتزايد على القروض والاسراف الشديد فى حماية المال العام والاهمال شبه التام للسلوكيات الاخلاقية فى التعامل فاستمر أسلوب (توزيع) المنح والعطايا ومكافأة من يستحق ومن لا يستحق تضخمت الالتزامات العامة وتوسع الجهاز المصرفى (مثلا) فى منح القروض والائتمان بدون ضابط تقريبا واهملت مشروعات الدعم الاساسية فى التعليم (كما وكيفا) وفى التكنولوجيا الانتاجية (لحساب استيراد الذى يدر الارباح) وفى الاعانات والأسعار المدعمة اصطناعيا ـ واستمرت هذه المرحلة الطائشة ولو انه كان لها مبرر كرد فعل لمرحلة سابقة إتسمت بالتزمت والعزلة ـ الى أن هبطت اسعار البترول فى منتصف الثمانينيات خاصة ونضب معين القروض وانتهت السكرة لتفوق الدول التى اسرفت على نفسها لتجد تلالا من الديون والفوائد فوق كاهلها بينما الموارد الذاتية كانت قد تضاءلت بالنسبة للموارد الطارئة ـ مثل تحويلات العمالة المهاجرة الى الخارج ـ وكذلك بالنسبة الى معدلات الانفاق التى كانت قد ارتفعت ، حتى تضخم العجز السنوى فى الميزان التجارى وفى ميزان المدفوعات وفى موازنة الدولة وفى ميزانيات الشركات

والمؤسسات والمصارف ـ وعلى الرغم من هذا العجز الكبير ، اتبعت اساليب مختلفة للتعايش معه ـ مثل السحب على المكشوف من البنوك ـ أو اتباع اساليب التمويل التضخمى ـ الذى هو فى الحقيقة استيلاء مقنع لثروات الأفراد لصالح غير المنتجين واستمر تضخم الجهاز الادارى بتعيين الخريجيين والتوسع المستمر فى التعليم الذى لا يؤدى الى اكتساب مهنة ، وحينما ظهرت اعراض هذه الاساليب الملتوية ـ وخاصة بين الشباب ـ هوجمت على أنها اتجاهات متطرفة يمينا او يسارا وتم حشد الالاف من الدعاة ومئات الالاف من الحرس لحماية (النظام العام) من هذا التطرف الهدام الذى كان السبب الأول فيه السياسات العامة فى الانفاق والاقتراض وعدم رسم الخطط والسياسات السليمة ـ كل هذا مع بقاء اتخاذ القرارات مركزيا ولو خلف شعار الشرعية الأصولية

وفى المرحلة الثالثة ، تم اخيرا البدء فى تفكير كثير ـ وتنفيذ قليل ـ لاجراءات الاصلاح ـ التى كان اكبر عائق امامها ـ كما هو الأمر حتى الان ـ المفاهيم الخاطئة التى كانت قد استقرت فى فترة الانعاش الكاذب وتكالب الاعداد المتزايدة من العاطلين والخريجين على الضغط على الدولة لاستمرار (مكاسب) العهود السابقة دون اعتبار الموارد التى أصبحت محدودة والقيود المفروضة والقائمة على التصرف العام والخاص . وفى هذه المرحلة الثالثة التى بدأت فى حوالى منتصف الثمانينيات حدثت تغيرات دولية هامة لعل أظهرها التغيرات الكبيرة التى أدت الان الى انهيار الصراع الايديولوجى بين الغرب والشرق (لصالح النظم الغربية) والمأزق الاقتصادية والاجتماعية ـ بل والحركات الانفصالية والحروب شبه الاهلية ـ فى مجموعة دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وتوسع حركات الانفصال والثورة لطوائف واجناس كثيرة كانت تعيش فى كبت وتحت ضغط شديد من النظم الحاكمة والأوضاع الدولية . وصاحب ذلك كله نشأة مشكلات دولية شملت جميع الدول وفى مقدمتها مشكلات البيئة وحماية طبقات الجو العليا وايقاف ارتفاع درجات الحرارة فى جو الأرض عامة مما قد يسبب فى ارتفاع سنوى مياه المحيطات وانتشار اساليب الأرهاب ـ بما فى ذلك الارهاب الالكترونى على الحسابات فى المصارف وفى مراكز تسجيل المعلومات بالاضافة الى انتشار أوبئة (حديثة) مثل نقص المناعة ولكن السمة الواضحة لهذه المرحلة هى انفراد الدول الغربية (مجتمعة فى صورة السبعة الكبار او منفردة فى صورة الولايات المتحدة وحدها) باتخاذ القرارات الدولية الأساسية ولو خلف غطاء من الشرعية التى تكتسب عن طريق الأمم المتحدة او منظمات دولية أخرى

ينبغى القول ان السياسة المصرية الخارجية ـ رغما عن قصورها فى مجالات عديدة ـ قد نجحت على الحصول على درجة كبيرة من النجاح فى مجابهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر والعالم ـ . ومن مظاهر هذا النجاح ـ استمرار الاستقرار الداخلى (مع وجود قيود تشريعية على الحرية وطوائف ثائرة ارهابية) والاتفاق مع الدول والمؤسسات الدائنة وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى على برامج محددة للتطوير ، يرجى ان تتم فى السنوات القادمة بنجاح ، وفى الوقت ذاته تم الاعتراف صراحة (الى درجة كبيرة وليست كافية) بالصعوبات التى ينبغى مجابهتها مع اتخاذ اجراءات (قد تكون غير كافية حتى الان)لتخفيف عبء الاسعار المتزايدة على الطبقات الفقيرة ومحاربة البطالة وتشجيع التدريب التحويلى ـ ولكن هذه الاجراءات اقل وضوحا فى مجال انقاص الانفاق العام غير الضرورى ـ وفى الدعوة الحاسمة لتنمية الصادرات وانقاص الواردات (ليس كميا بقرارات فوقية) على اساس تغيير الهيكل الانتاجى والتكنولوجى ـ وليس استمراره وفقا للأوضاع السابقة ـ واتباع اساليب سليمة فى الادارة العامة والخاصة ـ والدعوة الى تصفية القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص لا قيمة لها الا اذا صاحبها تحسن فى الاداء والانتاج وقد استمر الحديث المتكرر سنوات طويلة عن « اصلاح القطاع العام » حتى الان بعض الخطوات الجدية التى بدأت لا تلقى مصداقية كافية حتى فى اطار الاجهزة التى تقوم بتنفيذها .

وتقتضى هذه المرحلة التوسع فى تصدير المنتجات ـ والعمالة ـ المصرية وزيادة الانتاج المحلى ـ كما وكيفا ـ ورفع قدرته التنافسية فى الداخل امام الواردات من الخارج وفى الخارج فى اطار المنافسة العالمية . ومما يزيد فى صعوبة تنفيذ هذه التوجهات فى المجال الدولى ـ ان العالم يمر الان (منذ سنة ١٩٨٩ خاصة) فى مرحلة ركود اقتصادى تزايدت حدتها ، حتى يقدر ان الاقتصاد العالمى فى جملته سنة ١٩٩١ لن ينمو أى بمعدل نمو قدره صفر ، بعد ان كان حوالى ٢ـ٣٪ سنويا فى السنوات السابقة (أنظر الجدول المرفق) وفى الوقت ذاته لم تنجح دورة المفاوضات الدولية الخاصة بتحرير التجارة الدولية (دورة الجات الأخيرة المسماة بدورة اوروجواى) ولكن تقرر اخيرا استمرار المفاوضات فى سنة ١٩٩١ على الرغم من توقفها فى اواخر سنة

١٩٩٠ ـ والخشية تكمن فى أن فشل هذه المفاوضات مع الركود الاقتصادى قد يؤدى الى زيادة الاجراءات الحمائية بين مختلف الكتل الاقتصادية بما يشبه (الحروب التجارية) التى لا تقتصر آثارها السلبية على المتصارعين فيها بل تمتد الى التشريعات المحلية وبذلك يصعب فتح اسواق دولية لمنتجات جديدة مثل الصادرات المصرية التى يرجى تزايدها فى السنوات القادمة كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى .

هذا فى الوقت الذى تزداد فيه الأعباء الدولية ـ الفعلية او المطلوبة ـ لحماية البيئة مثل المحافظة على الغابات الاستوائية وايقاف انتاج بعض المواد الصناعية التى تحطم طبقة الأوزون فوق رؤوس الجميع ـ وكذلك التحول من استخدام الطاقة من المواد الحفرية ـ الفحم والبترول والاخشاب ايضا ـ وهى المواد التى تنبعث عنها غازات ترفع درجة حرارة الجو ـ ومن الوجهة المنطقية ـ معظم هذه الاعباء نشأ بسبب سياسات التعمير والانتاج الصناعى فى الدول الكبرى الغنية ـ ولكن من الوجهة العملية لابد وان يتوزع العبء على جميع دول العالم وخاصة تلك التى لا تملك مصادر للطاقة غير الفحم مثل الصين ـ ومن جهة اخرى الصالح الانسانى لا يمكنه ان يتجاهل الفقر والفاقة فى الدول الجنوبية ـ اذ ان الفقر والجهل والتخلف ينشأ عنها فى المقام الأول تدهور البيئة ثم تزايد السكان وربما تؤثر على الاستقرار السياسى والاجتماعى بين الاغنياء والفقراء فى العالم كله وفى داخل الدولة ذاتها .

وهنا نجد ان الموقف الدولى له تماثل مع الوضع الاقتصادى القومى الذى اشرنا اليه انفا ـ اى أن الخطوات الأولى تجد من الأيسر تنمية الموارد العامة بالسحب من مدخرات الأفراد عن ان تعمل على زيادة المدخرات ذاتها بزيادة الانتاج وانقاص النفقات

العامة وهذا اسلوب اذا استمر طويلا يؤدى الى نتائج عكسية . فزيادة الضرائب قد تؤدى الى نقص عجز الموازنة فى المدى القصير ولكن بعد فترة تصبح عائقا امام التوسع الاستثمارى (الخاص والعام) وبالتالى إيقاف حركة التنمية الانتاجية ذاتها ـ وقد بدأت فى مصر بعض الشواهد على ذلك فى الشهور الأخيرة ـ مثل الحد من السقوف الائتمانية ولو انه ـ كما يقال ـ اجراء مؤقت سببه التوسع الكبير الذى وصل فى الأشهر الأخيرة فى غير الاتجاهات الانتاجية . من الصعب على القائمين على الانتاج العام والخاص أن يروا بأعينهم مظاهر الاسراف فى المال العام (الذى يقطع من أرباحهم ومن قوتهم) مستمرة دون هوادة وخاصة لبعض الطوائف التى نجحت فى الماضى فى تكوين نفوذ وقدرة مالية كبيرة ترى الآن فائدة فى استخدامها فى مشروعات لها صفة الظهور والاستقرار .

وتقديرا لأهمية الاعتبارات الدولية فى تحديد مسار الاصلاح وفرصة فى مصر ـ يشمل هذا الكتاب فى فصوله المتتالية عروضا مختصرة لبعض القضايا الراهنة على الصعيد الدولى .. فيشمل الفصل الثانى ملخصا لتقرير (لجنة الجنوب) الذى كان موضوع محاضرة اشترك فى القائها السيد عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والسيد الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله وكان قد اشتركا فى اعمال اللجنة التى استمرت حوالى ثلاث سنوات منذ ١٩٨٧ ـ وربما تكون التغيرات الكبرى التى حدثت فى الاوضاع الدولية منذ صدور تقرير اللجنة قد أثرت على بعض نتائج الدراسة ولكن توصيات اللجنة فى مجموعها مازالت قائمة ولو أن المقترحات التفصيلية الخاصة بانشاء مؤسسات دولية جديدة قد لا تلقى حاليا حماسا فى دائرة كبيرة .

وفى الفصل الثالث يقدم العالم المصرى المعروف دوليا الدكتور محمد عبدالفتاح القصاص عرضا لقضايا البيئة فى العالم وفى مصر وفى هذا الشأن تتجه الانظار علميا ودوليا الآن الى مؤتمر البيئة والتنمية الذى سينعقد فى البرازيل فى شهر يونية ١٩٩٢ وينتظر ان يتمخض المؤتمر عن قرارات وتوصيات هامة فى هذا الشأن إذا نجحت الجهود التى ستبذل دوليا واقليميا وقطريا فى دفعها الى الامام .

وفى الفصل الرابع يقدم الدكتور محمود عبدالفضيل عرضا للتطورات التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية وعلاقتها بالتفكير الاشتراكى بمعناه الواسع الذى ـ فى رأيه ـ يتجاوز هذه الأحداث بعينها . ومن المعروف ان نصيب تلك الدول فى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية كان يقرب من ١٣٪ فى السنوات الماضية وهو الآن عرضة للتناقص سنويا على الأقل فى المدى القصير والمتوسط ، مما يؤثر ولاشك على الوضع الاقتصادى العالمى وخاصة من حيث احتمال تدفق رؤوس الأموال نحو الاستثمار فى تلك الدول وانصرافها عن الاستثمار فى دول العالم الثالث ـ وكذلك لأن تناقص نصيب تلك الدول فى التجارة الدولية ـ وفيما بينها ـ سيؤثر على شركائها السابقين فى التصدير والاستيراد ـ بل أن انقاص الاستهلاك الداخلى قد يؤدى الى ظهور فائض اكبر للتصدير ـ كما فى البترول والغاز مثلا ـ أو يؤدى الى عرقلة الانتاج قبل أن يتم إعادة بناء مجموعات التشابك الاقتصادية وخاصة فى مجال النقل والتخزين .

ويتضمن الفصل الخامس بيانات عن الأوضاع الجارية فعلا فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ، توضح حالة القلق وعدم الاستقرار السائدة هناك وبهذا يميل المؤلف لاظهار بعض التشاؤم بشأن المستقبل الاقتصادى لتلك الدول ـ التى تسود فيها اضطرابات سياسية وحركات انفصالية ، بل وما يشبه الحروب الأهلية فى بعض الأحوال ومثل ذلك يوغوسلافيا التى كانت تتبع نظما أقرب الى الليبرالية الاقتصادية ولكن تضم فى داخلها طوائف وعناصر بشرية متنافرة . ولعل أحداث اغسطس ١٩٩١ التى ادت الى حدوث انقلاب ضد الرئيس جورباتشوف وعودته تؤكد ان الموقف فى داخل الاتحاد السوفيتى اقتصاديا وسياسيا لازال حرجا ولكن الدول الصناعية والعالم كله اصبح اكثر انتباها واستعدادا للمشاركة فى تقدم المعونة الضرورية حرصا على السلام العالمى وعلى المصالح الكبرى التى نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة .

وفى الفصل السادس يقدم العالم الاجتماعى المصرى المعروف الدكتور سعد الدين ابراهيم دراسة عن الابعاد الثقافية للنظام الدولى الجديد يسود فيها رأى متفائل بشأن تطور المفاهيم الاساسية فى بناء العالم الجديد ـ وقد أوضح المؤلف فى مداخلة وردت فى الفصل السابق . توضيحا بأن الأحداث الجارية فى العالم حتى الآن لا يمكن بالضرورة ان تكون هى فى النهاية التى ستكون اسسا للعلاقات والاعتبارات الفكرية التى ستسود العالم فى الأعوام القادمة .

ويشمل الفصل الثامن والأخير مجموعة آراء وردت فى ندوة نقاش ختامية اشترك فيها عدد من السادة المؤلفين والمحاضرين كان القصد منها التقدير الاجمالى للحصيلة الفكرية لمجموعة المحاضرات والدراسات التى قدمت فى هذه السلسلة التى عقدت فى جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع فى موسم ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ .

ولا يفوتنى فى هذا المقام تقديم الشكر للسادة المحاضرين الذى تطوعوا لالقاء هذه المحاضرات وكذلك الى جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع لاستضافتها هذه اللقاءات الفكرية .

سبتمبر ١٩٩١

ابراهيم حلمى عبدالرحمن

الزيادة السكانية ومعدلات نمو الناتج الاقتصادى عالميا ١٩٨٩ و ١٩٩٢

المنطقة	عدد السكان ١٩٨٩	معدل الزيادة السكانية (٪)	معدل زيادة الناتج القومى٪			
			١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
العالم جملة	٥٢٩٢	١,٨	٣,٠	١_٠	٠,٠	٢,١
الدولة الصناعية	٨١٢	٠,٦	٣,٣	٢,٤	١_٤	٣,٠
امريكا الشمالية	٢٧٦	٠,٨	٢,٥	١,٠	١,٠	٣,١
اوروبا الغربية	٣٥٨	٠,٢	٣,٤	٢,٧	١,٢	٢,٣
دول آسيا الصناعية	١٤٤	٠,٥	٤,٦	٥,٠	٣,١	٤,١
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى	٤٥	٠,٦	١,٤	– ٦,٣	– ٩,٥	– ٤,٥
الدول النامية فى نصف	٤٠٧٤					
الكرة الغربى	٤٣٢	٢,١	٣,٤	٢,٩	٢,٥	٥
افريقيا		٢,١	١,١	– ٠,٧	١,٥	٣
غرب آسيا	٦٠٦			٣,٤		
جنوب وشرق آسيا	١٣٠	٣,١	٣,٣	٠,٠	٢,٠	٣
الصين	١٦٨٦	٣,٠	٢,٤	٦,١	,٥	٧,٠
		٢,٢	٦,٠		٥,٥	٦,٠
البحر الأبيض للتذكرة	١١٣٩			٤,٨		٦,٠
الدول المدينة	٨١	١,٥	٣,٣	٠,٧	٢,٥	٤,٠
			١,٠	١,٩,٨	٢,٠	أأ
افريقيا.	٦١٢	٢,٣				أأ
جنوب الصحراء	٣٨٣	٣,٢	١,٥		١,٥	
			٢,٧		٣,٠	

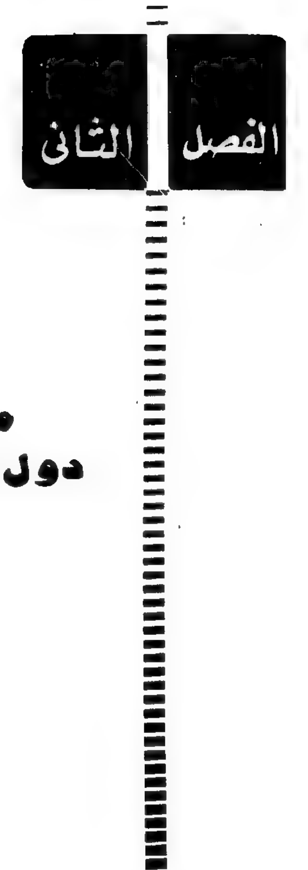
المصدر: World Economic Survey, 1991 UN · NEw York .

ملاحظات المحرر

(١) معدل الزيادة السكانية يصل الى اعلى قيمة فى افريقيا جنوب

الصحراء وفى الشرق الأوسط (٣,١٪ سنويا) وأقل قيمة فى اوروبا الغربية (٠,٢٪) .
(٢) اكثر معدلات النمو الاقتصادى مازالت فى شرق اسيا والصين (من ٤٪ الى ٦٪ سنويا) واقل معدلات نمو فى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية اذ ينخفض الدخل فى ثلاث سنوات بحوالى (٢٠٪) بينما تستمر الزيادة السكانية .
(٣) فى منطقة الشرق الأوسط (غرب أسيا) تنتهى حالة الركود الناشئة عن حرب الخليج وحرب ايران ـ العراق والصراعات اللبنانية ويعود معدل النمو الى الارتفاع وقد يصل الى ١٠٪ فى ١٩٩٢ بالنسبة الى ١٩٩١ .
(٤) تمثل الدول الصناعية فى أمريكا الشمالية واوروبا الغربية واليابان حوالى ١٦٪ من سكان العالم ـ بينما العالم الثالث والصين والكتلة الشرقية تمثل الغالبية الفقيرة فى العالم ـ ولكن معدلات النمو فى الصين وشرق وجنوب اسيا المرتفعة نسبيا تبشر بتقدم كبير فى هذه الدول التى تشمل بالاضافة الى النمور الأربعة ـ النمور اللاحقة وهى ماليزيا وتايلاند واندونيسيا ـ وتعتبر احتمالات التقدم الاقتصادى فى الهند ايضا كبيرة بالقياس الى باقى دول العالم الثالث .
(٥) ربما يحدث تقدم فى المكسيك نتيجة انضمامها (ولوجزئيا) الى الكتلة الاقتصادية فى امريكا الشمالية التى تشمل الولايات المتحدة وكندا .
(٦) مع تباطؤ التنمية الاقتصادية من الآن حتى ١٩٩٢ وزيادة الاعباء الجديدة لنفقات البيئة والاستثمارات اللازمة للكتلة الشرقية ، ومع التقدم السريع فى ادخال الأساليب التكنولوجية فى الانتاج والصناعة ، سيكون الاعتماد فى احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تحسين الأداء الادارى والتنظيمى وزيادة الانتاجية وليس على الاستثمارات الجديدة ولذلك يزداد الاهتمام بما يسمى (التنمية البشرية) وتشمل التعليم والصحة والادارة والاختيارات التكنولوجية المناسبة مع التوسع فى التبادل التجارى والتخصص والمنافسة الدولية فى التصدير وترشيد الاستيراد وهذه هى بذاتها السياسات المطلوبة فى برامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر التى بدىء فى تنفيذها بعد فترة تردد طويلة .
(٧) حسن الادارة وزيادة الانتاجية والاختيارات التكنولوجية المناسبة تحتاج الى مناخ من الاستقرار السياسى والحرية الفردية دون ان يكون معنى ذلك الديكتاتورية السافرة او القوة العسكرية والسياسية

المركزية ـ وقد زاد الحديث اخيرا فى الدول الصناعية والمراكز الدولية عن المقتضيات الثقافية والفكرية للتنمية بكل حقوق الانسان وتشجيع القطاع الخاص وزيادة الحرية السياسية والمنافسة ومنع الاحتكار .
(٨) فى الوقت ذاته ، يؤدى التطور السياسى والأمنى الناشىء عن انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظم الشمالية الى (فورات) او (ثورات) فى مختلف مناطق العالم لرفع الكبت والضغط الذى استمر سنوات طويلة للاقليات العرقية ولذا يلزم التوازن بين الحرية والاستقرار مع تقدم التنمية وإعادة التنظيم . وهذا التوازن سيكون الاساس الصحيح للأمن وتفادى الاتجاهات المتطرفة الهدامة .



مستقبل دول الجنـــوب

فى يوم الثلاثاء ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ اقيمت الندوة الثالثة من هذه السلسلة من الندوات وتحدث فيها السيد عبداللطيف الحمد رئيس الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الاجتماعى الذى قدم خصيصا من لندن حيث كان الصندوق قد اتخذ مقرا مؤقتا بعد غزو الكويت كما تحدث الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله ـ وذلك بصفتهما كعضوين عربيين فى لجنة الجنوب التى تاسست علم ١٩٨٧ من عضوا مختارين من دول الجنوب برئاسة السيد جوليوس نيريرى رئيس تانزانيا السابق . وكانت الترجمة العربية للتقرير قد تم اعدادها وعلى وشك ان توزع فى البلاد العربية ولذلك اعتبر هذا الاجتماع فرصة لعرض التقرير وتوصياته على المجتمع العربى فكان العرض من المتحدثين قائما على ماورد فى التقرير ومركز على اهمية الموضوع بالنسبة للدول العربية خاصة ومجتمع الدول النامية عامة .

لقد تاسست لجنة الجنوب علم ١٩٨٧ ورئيسها هو يوليوس نيريرى رئيس تانزانيا السابق ويبحث التقرير سجل تنمية دول الجنوب ويحدد انجازاتها ويحلل نقاط الضعف فيها ويقترح توجهات للاصلاح على اسلس استراتيجيات تنموية معتمدة على الذات نابعة من الناس وموجهة اليهم مؤكدا اهمية المشاركة الشعبية واحترام القيم الديموقراطية وحقوق الانسان والعمل على كبح الفساد والتسلط العسكرى داعيا الى كسب القوة ومقايضة الطاقة والتعاون فى القضايا المستحدثة مثل البيئة والمخدرات والارهاب بما يوضح ان التعاون والتنمية بين الشمال والجنوب هو لمصلحة شعوب الارض قاطبة ومستقبل البشرية كلها .

وفى الصفحات التالية نورد مقتطفات من مقدمة التقرير التى اشار اليها المحاضران وذلك بالرجوع الى الترجمة العربية للتقرير التى نشرها مركز دراسات الوحدة العربية وباذن منه

المحــــرر

تقرير لجنة الجنوب
مقتطفات من الفصل الأول

نظرت لجنة الجنوب فى تجربة التنمية الخاصة بالجنوب ، وفى مجالاتها فى المستقبل ، وذلك فى مرحلة السنين الاخيرة من عقد من الزمن تميز بأزمة طاحنة بالنسبة لأغلبية الأقطار النامية . وقد وصف عقد الثمانينات بانه عقد ضائع بالنسبة للتنمية . إن عدداً كبيراً من الأقطار وصل به الحال الى شفا السقوط . وكان حرمان الشعوب فيها حاداً وطويل الأمد . كما تعثرت الأمم فى سعيها للتخلص من المصاعب التى لا مثيل لها . وقد ادت الحيرة الى اليأس عندما ترددت الثقة فى تلك الأقطار بقدرتها على استرداد قوتها الدافعة للنمو . كان للأزمة فى الجنوب اسباب داخلية وخارجية معا ، ولكن الانتكاسات فى الاقتصاد العالمى ، وهى انتكاسات لا قدرة للأقطار النامية فى السيطرة عليها ، اثرت فى الأزمة تاثيرا جوهريا . بيد ان الأسرة الدولية اخفقت اخفاقا فاضحا فى مساعدة الجنوب ، فلم تتخذ شيئا من الاجراءات النيرة التى كان من شأنها ان تعجل فى انهاء المحنة التى احدقت بنسبة كبيرة جداً من امم العالم وشعوبه امداً طويلا .

قضت مهمة اللجنة باقتراح وسائل يمكن بواسطتها للجنوب ان يتجاوز هذه الأزمة فيستأنف النمو ويتولى عملية تنمية مستقرة . ان الشدائد المحيقة بعدد من اقطار الجنوب ، والاستعصاء الظاهرى لمشاكلها ، والقصور الكلى فى الاستجابة الدولية لها ، امور تدعو للتشاؤم بشأن مستقبل العالم النامى . ولكننا نعتقد ان انجازات الجنوب خلال حقبة ما بعد الحرب ، والمصادر الجديدة للقوة فيه ، والاتجاهات الجديدة على مسرح العالم ، ترجح الكفة للشعور بثقة حذرة . اننا لعلى اقتناع بأن الجنوب يستطيع التغلب على وهنه الحاضر والبلوغ بشعوبه الى مستقبل افضل .

□ □

إن التحدى امام امم الجنوب يتمثل بتعبئة مواردها وتهيئتها للاستخدام على نحو اكثر فعالية ، على الصعيدين الوطنى والجماعى ، وذلك لتنشيط التنمية فيها ، والحصول على القوة الناشئة عن مشاريع مشتركة ، واستغلال الفرص الموجودة فى العالم ، وكذلك لجعل المنظومة الدولية اكثر استجابة لمصالح الجنوب .

لا مناص للسياسات من ان تتبدل ، وللمؤسسات من ان تتجذر ، لوسائل عمل جديدة من ان تستحدث . إن هذه مهمات ضخمة ولكن على الجنوب ان يواجهها ـ والا واجه مزيداً من التهميش والفاقة .

إن على الجنوب ، وهو يضع استراتيجياته الجديدة ، أن يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات غير المؤاتية الكامنة فى المحيط الاقتصادى الخارجى التى لها تأثير فى امكانات النمو فى الجنوب . هذه الاتجاهات قد لا تكون سريعة الزوال . إن النمو المتواصل فى الأقطار الصناعية منذ عام ١٩٨٣ لم يؤد الى الانتعاش فى اجزاء كبيرة من الجنوب . ومن الواضح ان الجنوب لايستطيع الاعتماد على الشمال اعتماداً بصيراً بالعواقب فيتخذ منه اداة محركة للنمو فيه ، كما استطاع ان يعتمد الى حد ما فى عقود ماضية . إن دوافع النمو النابعة من الشمال اضحت اضعف مما كانت عليه بشكل ملحوظ ، كما ان انتقالها تعوقه الاجراءات التقييدية والسياسات التعويقية فى الشمال .

□ □

إن الغرض الأساسى من التنمية هو مكافحة الفقر والجهل والمرض . وقد اتخذت اقطار الجنوب بشكل يكاد يكون محتماً نماذج تحتذى من الأقطار التى اجتثت فيها تلك الشرور ، الا وهى الأقطار الصناعية . وفات الجنوب أن يدرك ما صاحب التقدم الاقتصادى المبكر فى تلك الأقطار من فقر وظلم وشقاء ، كما اغفل الجنوب النظر الى الظروف المغايرة جداً التى عليه ان يحقق فيها اهدافه . ان الجنوب وضع اكثر مما ينبغى من الثقة بأثر التراكم البطىء المتقطع للنمو الاقتصادى ، واولى اقل مما ينبغى من الاهتمام برفع دخول الفقراء وانتاجيتهم او بالعمل على توزيع اكثر عدلا لمنافع النمو .

□ □

إن تقرير اللجنة ، الذى اعد خلال ثلاث سنوات من الدراسة والبحث ، يلخص الاتجاهات التى نعتقد ان على الجنوب ان يسير فى هديها لكى يجعل مستقبله اسلم عاقبة .

□ □

هناك على المستوى العالمى ايضاً اتجاهات مشجعة . فالتوترات التى طبعت الصلات بين الشرق والغرب امداً طويلا اخذت حدتها بالفتور ، والعلاقة الجديدة التعاونية فى ظاهرها ، بين الدول العظمى قد تضمن للتنمية اسبقية اعلى فى المنهاج العالمى . إن قسماً من الموارد التى تطلق من جراء نزع السلاح ، المالية منها والتقانية وكذلك مهارات البحث ، قد توضع موضع الاستخدام للأغراض السلمية . كما ان القلق المتعاظم بشأن البيئة والوعى بأن الفقر يساهم فىترديها ، قد يقويان من مسألة السعى الى ايجاد صيغة عالمية للتخفيف من الفقر .

الاتجاه الآخر ، الذى بات واضحا فى الجنوب ، ولكن يمكن ان تكون له مضاعفات واسعة ، هو اتجاه ربما يشير الى الحكمة فى تعاون اكبر بين الشمال

والجنوب لمكافحة التخلف . لقد شهد الجنوب في السنوات القليلة الماضية غليانا متزايداً ، نتيجة لمجوعات مختلفة من الأسباب ، اما العامل المهم فهو الاحباط الذى احاق بالامال المتوقعة ، لاسيما في أوساط الشباب ، في ظروف ادى فيها الركود الاقتصادى او تخفيض الانفاق الى تضييق الفرص بشكل حاد . كان الاضطراب في الجنوب ظاهرة محلية حتى الآن ، ولكن لا يوجد ما يضمن حصره في داخل حدود البلدان القومية

□□

اما الأمر الواضح جداً فهو ان الشمال قد استغل محنةالاقطار النامية لتشديد هيمنته والتأثير في سبل التنمية في الجنوب . لقد اكرهت الأقطار النامية على إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية لكى تتفق مع مخطط الشمال . وفي حين يفرض التكيف على هذه الأقطار نجد ان اقطاراً في الشمال تعانى خللا كبيراً في ميزان مدفوعاتها ولكنها في منجى من الضغط عليها من اجل التكيف ، وهى حرة في اتباع سياسات من شأنها تعميق الصعوبات التى تواجه الجنوب . إن اقوى الأقطار في الشمال قد اضحت من الناحية العملية بمثابة مجلس ادارة للاقتصاد العالمى ، تقوم فيه بحماية مصالحها وتفرض ارادتها بواسطته على الجنوب . وبذلك تترك حكومات الجنوب لتواجه غضب شعوبها ، بل حتى عنفها العارم ، اذ يعانى الناس من انحطاط مستوى معيشتهم من اجل الحفاظ على الانماط الحالية من العمليات التى يقوم بها الاقتصاد العالمى .

□□

إن من الضرورى ان يجرى ابتغاء التعليم العلمى والتقانى ،والتدريب في هذين الحقلين ، بحيوية اكبر ضمن انظمة التعليم . وينبغى ايضا الاستفادة من فرص التدريب المتاحة في اقطار الجنوب التى لديها الأن وسائل متقدمة في هذا المضمار ، وذلك عن طريق وضع ترتيبات تعاونية بينها ، ان انشاء مراكز للاجادة في التعليم ، وهو مانوصى به كجزء من الخطط للنهوض بالاعتماد الذاتى الجماعى في الجنوب ، امر من شأنه دفع العملية المذكورة آنفا الى الأمام . كما ان الصلات بين الجامعات التى تهدف الى اتاحة تبادل الموظفين والمواد التعليمية ، لاسيما في الحقول العلمية المستجدة مثل علم الأحياء الذرى وهندسة الجينات ، يجب ان تؤلف جزءاً من برنامج التعاون بين الجنوب والجنوب .

□□

إن الموارد المكرسة للبحث والتطوير ــ وهى تقل الآن عن ٠,٥ بالمائة من إجمالى الناتج القومى في أغلب الأقطار النامية إزاء ٢ الى ٣ بالمائة في العالم المتطور ــ ينبغى زيادتها وتخصيصها لفروع تناسب مقتضيات الدعم لقاعدة

الموارد القومية وتناسب الفرص المتاحة فى مجال المتاجرة العالمية فى السلع والخدمات . وينبغى أن يرفد هذا ببرنامج للبحث التكميلى يجمع الطاقات الموجودة فى الجنوب لغرض تطوير التقانات وتكييفها فى الفروع ذات الأهمية .

إن تقدم الجنوب فى هذا المضمار يعتمد اعتمادا حاسما كذلك على الترتيبات الدولية . فأقطار الجنوب كافة هى من مشترى التقانة فى السوق الدولية التى يتمتع الباعة فيها بهيمنة مطلقة . فضلا عن ذلك فإن النظام العالمى الذى يحكم أمور الملكية الفكرية ـ مثل براءات الاختراع والعلامات الفارقة وحقوق النشر ـ يولى باعة التقانة فى الشمال حقوقا احتكارية فى أسواق الجنوب . فإذا كان للجنوب أن ينتفع من التقدم الجارى فى العلم والتقانة فى العالم فلا بد لهذا الوضع ، بما فيه من تقييدات راسخة فيه قانونيا ومفروضة على صفقات نقل التقانة ، من أن يتغير بصورة من الصور .

يسعى الشمال الآن لضمان تبنى نظام متشدد يضيق الخناق على حماية الملكية الفكرية فى أرجاء العالم . ويهدف مثل هذا النظام بوضوح الى توجيه الضغط على الأقطار النامية لتعديل تشريعها القومى وذلك لرعاية مصالح مجهزى التقانة من الشمال .

إن الدمار الذى لحق بالبيئة حتى الآن إنما سببته بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية فى الشمال . من جهة أخرى فإن الخطر الأكبر على البيئة فى الجنوب لا يتأتى من التنمية فيها بل من الافتقار اليها . فالفقر هو فى صلب التردى البيئى فى الأقطار الفقيرة حيث تؤدى ضرورات البقاء الى اللجوء كرها الى استخدام غير حصيف للأرض وللموارد الطبيعية الأخرى .

لذلك تعتقد اللجنة أن من الأمور الجوهرية أن على المساعى الدولية الهادفة الى حماية البيئة ، أن تضع إزالة الفقر فى الجنوب نصب أعينها كهدف مركزى . سيكون من غير المقبول كليا إذا كان للشمال الذى يرفل بالرفاهية أن يجبر الجنوب الآن على الاختيار بين التنمية وحماية البيئة ، وسيكون ذلك أيضا أمرا لم يحسن توجيهه ، إذ يمكن للفقر المستمر ان يكون سببا لدمار البيئة أعظم من التنمية ذاتها . إن الجنوب لا يستطيع إلا أن يتبع سياسات فى النمو ، بما فى ذلك النمو الصناعى ، لانتشال شعوبه من الفقر ، لذا يجب ان يعاون على اتباع سياسات حصيفة وعلى استخدام تقانات صائبة بيئيا .

إن تحقيق الأهداف المرجوة من تنمية معتمدة على الذات وتكون من الناس وإليهم سيتطلب من أقطار الجنوب اتباع استراتيجيات تتلقن دروسا من فشل مجهودات التنمية الماضية والحدود الضيقة التى بلغتها .

والدرس الأساسى المقتبس من تجربة الجنوب هو ضرورة إعطاء الأسبقية لتلبية حاجات السكان الأساسية وذلك على أساس العدالة ، وكذلك للحفاظ على النمو الاقتصادى على وتيرة سريعة . إن أنماط التنمية التى تتجاوز أعدادا

كبيرة من السكان ، واستراتيجيات التنمية التى تفترض أن منافع الزيادة فى اجمالى الناتج القومى ستصل لا محالة الى الفقراء بصورة آلية ، قد كشفت عن محددات وتناقضات كامنة فيها ، وهذه شوهت النمو أو أوقفته فى نهاية المطاف . إن تلبية حاجات السكان هى حجر الزاوية فى استراتيجية للتنمية قابلة للاستمرار . أما فى الحالات التى لا تشبع فيها هذه الحاجات فيكون الحد الأدنى المطلوب أن تقوم الحكومات فى الجنوب بوضع برامج واقعية من شأنها تعميم الأمن الغذائى والخدمات الصحية الأولية ومحو الأمية وتوفير التعليم الأساسى للأطفال جميعا .

□ □

كذلك من الضرورى الانتفاع من خبرة الجنوب المتنوعة لتقرير العلاقة المناسبة والتوازن الملائم بين الدولة وقوى السوق فى عملية التنمية . إن الدرس المهم الذى يجب تعلمه هو أن النمو الثابت والتطور المستمر لا يحتمل تحقيقهما فى أغلب الظروف من قبل الدولة وحدها أو من قبل القطاع الخاص وحده ، بل إنهما يتطلبان مؤسسات عامة وخاصة قوية تعمل بصورة تعاونية لبلوغ هدف متفق عليه ديمقراطيا . إن العثور على الموازنة بين الفعاليات الاقتصادية التى يجب ان تكون من مسئولية الدورة والفعاليات الاقتصادية التى ينبغى أن يتولاها القطاع الخاص هو مهمة رئيسية بالنسبة لواضعى السياسة ، أما أين تكمن هذه الموازنة فمسألة ستتباين وفق عوامل كثيرة مثل الفلسفة الاجتماعية فى القطر المعنى ، ومرحلة التطور ، وأنواع الموارد المختلفة ، واجتذاب رأس المال الأجنبى .

□ □

ثمة شر آخر يجب على الجنوب أن يعالجه وهو الفساد . إن المركزية المفرطة فى صنع القرار الاقتصادى والأنظمة القاصرة الخاصة بالمسئولية العامة من شأنها أن تخلق أرضا خصبة للفساد . كما أن تزايد عمليات التهريب للمخدرات والأسلحة لا يقل عن غيره من العوامل فى الأفساد . وعلى الحكومات أن تولى أسبقية أولى لاجتثاث الفساد وأن تصر على توافر مستويات أعلى فى النزاهة فى الحياة العامة . إن العمل الفعال للأنظمة الديمقراطية هو خير ضمان ضد الفساد ، وهذا هو الملاذ النهائى الذى يلجأ إليه .

□ □

إن تلبية الحاجات الأساسية سيتطلب ، بالنسبة لكثير من الاقطار النامية ، القيام أولا باجتثاث حالة مزمنة هى عدم كفاية الغذاء التى تؤدى الى انعدام الأمن الغذائى . يستدعى هذا فى أغلب الحالات وضع استراتيجية زراعية تتركز أساسا على تحديث قطاع المالكين الصغار . وينبغى أن تشتمل عناصرها الرئيسية على إصلاحات تضمن جعل ملكية الأرض عادلة وأنواع استغلالها

منصفة ، ومن عناصرها أيضا توجيه الاستثمار والقروض وغير ذلك من الخدمات نحو المالكين الصغار ، ووضع انظمة كفء للبحث والتوسع فى الزراعة ، وإصلاح الرسوم وسعر الصرف وسياسة التسعير المحلى وذلك لغرض تقدم حوافز للتوسع فى إنتاج المواد الغذائية . كما يجب كذلك اتخاذ إجراءات لتوسيع مجال الحصول على الغذاء من قبل الفقراء فى المناطق الريفية والحضرية معا ، ومن هذه الأجراءات خلق فرص استخدام على نطاق واسع ، وتوجيه المعونات الغذائية على نحو أفضل ، كل هذا يجب أن يكون جزءا من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائى .

□ □

كذلك على استراتيجية التنمية الملتزمة بالعدالة والمشاركة أن تعطى أسبقية لرفع مركز المرأة الاجتماعى والاقتصادى . إن النساء يقمن فى أرجاء الجنوب كله بدور حيوى كمنتجات وكذلك كادوات فى التطور الاجتماعى . مع هذا فهن يتحملن عبئا مزدوجا من التفرقة ضدهن ومن الفقر الذى يصيبهن حتى بدرجة أكبر .

إن تحقيق وتيرة سريعة فى التصنيع أمر جوهرى لتحقيق معدلات عالية فى النمو الاقتصادى وتوليد فرص العمل وزيادة الدخول . ولكن الانماط الماضية المؤدية الى نمو غير عادل سبب بدوره إيجاد مناطق صغيرة ترفل بالرفاهية وهى محاطة بمناطق أكبر كثيرا تعانى من الفقر والتخلف ، مثل هذه الانماط ينبغى تحاشيها . وعوضا عن ذلك فإن على سياسات التصنيع والتجارة أن تهدف الى تطوير سوق داخلية واسعة جدا للسلع الأساسية لتكون فى متناول الجمهور والى تطوير قطاع دينامى ومتنوع خاص بتصدير المصنوعات ، على أن يجرى كلا الأمرين معا ، وفى الوقت ذاته . إن المشاريع الصغيرة التى تستخدم عددا مكثفا من العمال ، والصناعات الريفية ، يمكنها أن تزيد من آثار التصنيع فى توليد الاستخدام وفرص العمل ، وأن تؤدى الى صلاة نافعة مع الزراعة وأن تساعد فى تضييق شقة التباين بين الريف والحضر فى توزيع الدخل والثروة .

إن توسيع إنتاج السلع للتصدير لتوفير التمويل لاستيراد المواد الراسمالية الجوهرية والسلع الاستهلاكية ينبغى أن يكون من المقومات المهمة فى استراتيجية للنمو المرتفع . ويقتضى ذلك نظاما مستقرا وواقعيا لسعر الصرف ، وعقلنة لسياسات الحماية تنسجم مع الفائدة النسبية الطويلة الأمد للاقتصاد ، مع حوافز انتقائية لدفع التقدم التقانى والتوسع فى التصدير الى الامام ، إضافة الى تطوير مؤسسات تشجيع التصدير وتطوير قنوات التسويق . إن التخصص المناسب فى الأنتاج والتجارة أمر مهم خاصة فى الاقطار الصغيرة ، وبالنظر لمحدودية أسواق هذه الاقطار فإن عليها أن تعتمد على التصدير لتحقيق التنمية الصناعية .

□ □

يتوقف النجاح فى هذه المجهودات ، وفى تعاون الجنوب مع الجنوب بصورة عامة ، على رؤية زعمائه وما يلهمونه للناس . ومن الأمور الحيوية أن يجرى دعم التصريحات بالالتزام بالتضامن والعمل الجماعى لمساندة صادقة من اجل تعاون عملى ، يجب على الزعماء أن يمتلكوا الارادة السياسية لترجمة الاقوال الى وقائع .

ويجب على هؤلاء الزعماء ، بالنتيجة ، إعطاء أسبقية أولى لتعاون الجنوب مع الجنوب ضمن الأداة الحكومية . إن تنفيذ القرارات المتخذة من الهيئات الجماعية فى الجنوب ، بما فيها الوكالات الاقليمية ، يتوقف بالدرجة الأولى على السياسات القومية الداعمة لتلك القرارات ، وعلى الترتيبات الناجعة التى تجريها المؤسسات ، فى كل قطر من الاقطار . وفى رأينا أن خير ما يضمن تحقيق هذا هو تخصيص وزارة أو دائرة تكون مسئولة عن رعاية تعاون الجنوب مع الجنوب ، وتخول هذه كالجهة سلطة النظر فى التخطيط القومى لجعلها تأخذ بالاعتبار الواضح مسألة الالتزام بالتعاون ، وسلطة السعى لتقوية الصلات فيما بين الجنوب والجنوب ، وصلاحية التحقق من تنفيذ الالتزامات القومية الناشئة عن القرارات الجماعية . ينبغى كذلك رفد هذا الاجراءات بإنشاء لجنة قومية تتألف من شخصيات مرموقة من شتى مناحى الحياة ، وذلك لدعم الحملة القومية الهادفة الى تعميق وعى الجنوب والى تعبئة الرأى العام لمساندة تعاون الجنوب مع الجنوب .

تشير الخبرة السابقة كذلك بشكل قاطع الى أهمية إيجاد طرق أكثر جدوى لتوظيف الموارد من داخل الجنوب لتمويل العمل الجماعى . فقد خاب عدد من برامج التعاون فى تحقيق ما يستطيع تحقيقه ، او تهاوى كليا من جراء الافتقار الى الأموال ، الأمر الذى كان الحلقة الحاسمة المفقودة فى أغلب الأحيان .

□□

يتحتم على الجنوب ، كما أكدنا فى بحثنا للتحدى التقانى ، أن يحول دون توسع فجوة المعرفة فى العلم والتقانة القائمة بين الشمال والجنوب ، وأن يكون قدرات وطنية فى تطبيق التقدم العلمى على حاجاته فى التنمية . إن التعاون داخل الجنوب يمكنه أن يساعد كثيرا فى الجهود القومية المبذولة فى حقلى البحث والتدريب معا . من المهمات ذات الاسبقية إعداد استراتيجية للتعاون العلمى . أما مسئولية وضع برنامج لتنسيق البحوث فيجب ان تعهد الى « مركز عدم الانحياز للعلم والتقانة » الذى أسس حديثا فى الهند ، وعلى هذا المركز أن يعمل بالتنسيق مع « أكاديمية العالم الثالث للعلوم » فى ترييستا ، ومع المعاهد القومية فى الجنوب . وينبغى اختيار أعمال أساسية لغرض التعاون فى البحوث على المستوى الاقليمى ، سواء فى منطقة واحدة أو مناطق متعددة ، فى فروع مهمة مثل التقانة البيولوجية والمنتوجات الطبيعية وتربية الكائنات المائية وعلم

الحاسوب والطاقة . ولابد من أن ترفد المشاركات بين المعاهد العلمية بصلاة تقدم مع المشاريع الانتاجية مما يمكن أن يؤدى الى الاستعمال التجارى لنتائج البحوث الجارية . وينبغى تشخيص المعاهد الجنوبية ذات الوسائل الضرورية لتدريب العاملين فى الحقول العلمية والهندسية والفنية من أقطار الجنوب الأخرى .

إن التدريب العلمي هو جزء من المسألة الأكبر الخاصة بتطوير المصادر البشرية . والتعليم العالى ، لا سيما فى الحقول العلمية والفنية والمهنية يقتضى توسيع مبدأ الاعتماد الذاتى الجماعى . إن كثيرا من أقطار الجنوب لا يمكنها أن تؤسس معاهد تعليمية وطنية تفى بمتطلباتها جميعا ، كما أن هناك حاجة واضحة للتقليل من الاعتماد العالى الكلفة على معاهد الشمال . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ترتيبات من شأنها زيادة الاستفادة من الكثير من الجامعات والكليات الفنية ذات المستوى العالى الموجودة حاليا فى الجنوب . إننا نقترح أن تكون لدى الجنوب شبكة من المعاهد يجرى تخصيصها بمثابة « مراكز للاجادة التعليمية » وتتخذ أساسا لتوسع كبير فى انتقال التلاميذ بين أقطار الجنوب . ينبغى أن يرافق هذا برنامج للزمالات لمساعدة حركة انتقال التلاميذ . ويمكن للتدريب الفنى والحرفى أن يرتقى كثيرا عن طريق انظمة للمعونة الفنية تقدم بمقتضاها الأقطار التى اتجهت حديثا نحو التصنيع عددا من المعلمين وزمالات التدريب للأقطار النامية الأخرى . إن مثل هذا التبادل ستكون له بمرور الوقت قيمة ملموسة فى رفع مستوى الوعى فى الجنوب .

□□

شهد عقد الثمانينات تشددا كبيرا فى المشروطية التى تصاحب تزويد الأقطار النامية بأموال خارجية . إن هذا الاتجاه هو الآن حقيقة من حقائق الحياة العامة ولا يحتمل تغييرها ، ولكن محتوى المشروطية وآليتها هما بحاجة الى إصلاح أساسى . فإذا أريد لسياسة ذات بنود متعددة وغير قابلة للتجزئة أن تكون قابلة للدوام فإنها تحتاج الى أن تطبق فى أقطار بعينها ، وليس تطبيقها على الأقطار كلها لا على التعيين ، وأن تكون خالية من التحيز العقائدى . كما يجب الاقرار بأن استنباط إصلاح بنيوى وتنفيذه هما من العمليات المعقدة . والصعوبات يمكن أن تنشأ ، وهى تنشأ فعلا ، عند وضع لارتفاع أسعار الفائدة أو التغييرات فى أسعار الصرف .

□□

إن الأساليب والقواعد والأصول النظامية السائدة فى نظام التجارة الدولية ، كما تنص عليها « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » (غات) ، تقوم على مبادىء المتاجرة المفتوحة ، متعددة الأطراف ، الصريحة ، اللاتمييزية . بيد أن الأقطار النامية تواجه واقعا مختلفا تماما عندما تتاجر مع

الشمال . فمذهب الحماية فى الأقطار الصناعية يؤثر الآن فى قسم كبير جدا من صادرات الجنوب من المصنوعات .

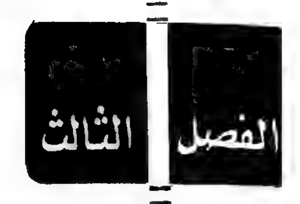
سوف يحتاج النمو المتواصل فى الجنوب الى توسع كبير فى الصادرات الى الشمال . وبما أن من غير المحتمل أن تنمو التجارة الدولية فى المستقبل بالسرعة التى نمت فيها خلال السنوات (١٩٤٥ ـ ١٩٧٩) ، فإن هذا الوضع يتطلب من الأقطار النامية عملا كثير التبصر للأبقاء على أسواقها مفتوحة . لابد لنظام التجارة الدولية من أن يمكن الأقطار النامية من توسيع حصتها من التجارة العالمية فى المنتجات التى تجنى لها فيها ميزة نسبية بينة ، ولابد لهذا النظام كذلك من دعم توسيع التجارة بين الأقطار النامية نفسها . وعلى النظام المذكور أن ينظر الى التنمية المتواصلة فى الجنوب على انها هدف مركزى ، وأن يلتزم بفكرة المعاملة التفضيلية ، ومبدأ الأمم الأكثر رعاية .

وكذلك بفكرة المقابلة المحدودة بالمثل . إن الهدف فى المدى البعيد يجب ان يكون إقامة « منظمة للتجارة العالمية » ذات واجبات أوسع كثيرا بالقياس الى الحال فى (غات) .

□□

لا يمكن ضمان السلام والأمن الحقيقيين فى العالم من دون العمل على جعل البيئة الاقتصادية العالمية أكثر عدلا ، وأشد بيانا ، واقوى تأييدا للتنمية فى افقر اجزاء العالم ، مثل هذا العمل لابد له من أن يكون ضمن أعمال المسئولية العالمية . فالأمم المتحدة ، بصفتها المنبر الرئيسى للمجتمع الدولى ، ينبغى أن تعطى دورا مركزيا فى توجيه العالم نحو هذا الهدف .

لذا يجب العثور على طريقة يستطيع بواسطتها المجتمع الدولى ، من خلال الأمم المتحدة وعلى أعلى مستوى فى الزعامة العالمية ، أن يقوم بتقييم الاتجاهات الدولية ونتائجها على التنمية وعلى البيئة كذلك . إننا نقترح عقد مؤتمرات قمة دورية لمجموعات من الدول تمثل أمم الشمال والجنوب تدعو إليها الأمم المتحدة لهذا الغرض . على هذه المؤتمرات أن تضع خطوطا مرشدة لعمل تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها ، وغيرها من المكونات المهمة الأخرى فى المنظومة العالمية .



قضايا البيئة المعاصرة في العالم وفى مصر

الدكتور

محمد عبد الفتاح القصاص

يقدم فى هذا الفصل الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص احد كبار العلماء المصريين الذى حصل على اعلى تقدير علمي دولى فى هذا المجال عرضا مختصرا لقضايا البيئة المعاصرة فى العالم وفى مصر وسيشغل العالم كله بهذه القضايا باهتمام متزايد فى السنوات القادمة نظرا لخطورتها على التنمية المتواصلة والمحافظة على الاصول المنتجة من جهة وضرورة الاتفاق دوليا لحماية الكرة الارضية كلها من تاكل الطبقات الجوية العليا التي تحمى البشرية من الاشعاعات القاتلة وكذلك لايقاف ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى بما قد يؤثر على ذوبان الجليد عند القطبين وارتفاع مستوى مياه المحيطات عامة وبالتالى اغراق مناطق ساحلية كثيرة . وبالاضافة الى ذلك يصبح للمباحثات بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب الفقيرة فى هذه الموضوعات اهمية قصوى فى ضمان الحد المناسب من التعاون والتكافل بين دول الشمال ودول الجنوب .

المحرر

القسم الأول

قضايا البيئة عامة

تمهيد

تعيش الجماعة الانسانية فى اطار ثلاث منظومات رئيسية . الاولى هى منظومة المحيط الحيوى ، وهى الحيز الذى تكون فيه الكائنات الحية او الذى يمكن ان تكون فيه . يتضمن هذا الحيز الطبقات السطحية من الارض اليابسة ، والطبقات السطحية من المجموع المائى فى المحيطات والبحار والبحيرات والانهار ، والطبقات السطحية السفلية من الغلاف الغازى (الهواء) . فى هذا الحيز توجد الحياة بأنماطها المتباينة وتتعامل هذه الكائنات مع مكونات المحيط الحيوى ، وتستجيب لمؤثرات عوامله الفاعلة ، وهى مؤثرات تتصل بحالة غلاف الهواء (الطقس والمناخ) والارض ، وتتصل كذلك بتفاعلات الكائنات الحية بعضها مع بعض . سبقت هذه المنظومة فى التاريخ ظهور الانسان ، وكانت المسرح الذى توالت عليه فى مدى ملايين السنين ظهور مجموعات من الكائنات وانقراض الكثير منها ، والانسان واحد من هذه الكائنات ظهر فى زمن متأخر ومالبث ان تحول ، مع تزايد اعداده وتزايد قدراته ، الى واحد من العوامل ذات الاثر على سلوك مكونات المحيط الحيوى (Biosphere) .

المنظومة الثانية هى جملة ما انشأه الانسان فى حيز المحيط الحيوى من حلل السكن ومراكز الصناعات وشبكات المواصلات من الطرق والسكك والموانى والمطارات ومابناه وشقة من سدود وخزانات وشبكات للرى والصرف وحقول وبساتين وقد استخدم فى صنع كل هذا الوسائل التكنولوجية التى توصل اليها والطاقات والقوى التى طوعها . هذه المنظومة هى المحيط المصنوع (Technosphere) .

المنظومة الثالثة هى المحيط الاجتماعى (Sociosphere) ، وهى مجموعة النظم والادوات الادارية والتشريعية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاعراف الاجتماعية التى ينتظم فى إطارها دولاب حياة الجماعة . فيها ضوابط العلاقات الداخلية للجماعة ، وضوابط العلاقات بين الجماعة والمنظومتين الاخريين . وهى تجمع بين مكونات النظام السياسى والنظام الاقتصادى والاطار الثقافى السائد .

تعيش الجماعة الانسانية فى اطار هذه المنظومات الثلاث ، وتتأثر بتفاعلاتها وتؤثر فيها . هذه التفاعلات معقدة ، لانها تجمع بين التفاعلات والعلاقات الداخلية فى كل منظومة ، والتفاعلات بين المنظومات الثلاث . ويزيد من تعقد هذه العلاقات الاختلافات الجوهرية بين المحيطات الثلاثة من نواحى البعد الزمانى والبعد المكانى والعوامل الحاكمة فى ضبط تفاعلات كل منها .
(١) المحيط الحيوى جزء من البناء الطبيعى لكوكب الارض الذى هو جزء من منظومة اكبر نوجز الاشارة اليها بانها المجموعة الشمسية . عناصره الرئيسية والقواعد التى تضبط تفاعلاته والنواميس الكونية التى تحكم فطرته ترجع الى مدى زمانى يقدر بملايين السنين ، اى ان مداه التاريخى سابق لظهور الانسان ، وتفاعلاته وتغيراته وظواهره تمتد على مقاييس الزمن بما يجاوز مقاييس الزمن عند الانسان . وهكذا الفرق الشاسع بين مقاييس الزمن عند علماء الجيولوجيا فى دراستهم لتاريخ الارض والقوى البالغة التى تنهد بها الجبال بالفوالق والزلازال والبراكين ، ومقاييس الزمن عند علماء التاريخ الانسانى . والفرق شاسع كذلك بين مقاييس الزمن عند علماء الجغرافية الطبيعية فى دراستهم لتكاوين سطح الارض ، وتاريخ المناخ وتحولاته ، والعوامل التى تتحكم فى توزيع انماط المناخ فيما بين القطبين وخط الاستواء وفى دورات الرياح وتوزيع المطر ، وبين مقاييس الزمن عند علماء الجغرافية البشرية . وقد بدأ الانسان الاول حياته كعنصر من عناصر الاحياء المتعددة التى يعمر بها سطح الارض ، ولم يكن فى فجر تاريخه الا واحدا من مجموعة الثدييات العليا . ولكنه بما اختص به من صفات جسدية وعقلية واجتماعية تميزت مكانته بين الكائنات ، خاصة مع تزايده عددا وتقدمه تنظيما وقدرة ، حتى اصبحت له فى الزمن الحديث اثار محسوسة على المحيط الحيوى .
(٢) المحيط المصنوع من انشاء الانسان فى الحاضر ، وتطوره جزء من تاريخ الانسان ، وهو تحت سيطرة الانسان وتحكمه فى المدى الزمنى الحاضر . فهو يدير المراكز الصناعية ومحطات القوى وهو يوقفها . وهو يبنى الحلل السكنية الصناعية ومحطات القوى وهو يوقفها . وهو يبنى الحلل السكنية فى الريف والحضر ويبنى السدود ويشق الترع ويرصف الطرق ويقود الطائرات وغيرها من وسائل النقل .
(٣) المحيط الاجتماعى من انشاء الانسان عبر تاريخ الماضى والحاضر ، وهو متميز فى المجتمعات المتباينة . المؤسسات الاجتماعية والسياسية والادارية والاقتصادية موروثة ومتوارثة على مدى اجيال متوالى : بعض هذه المؤسسات قديم بمقياس تاريخ الجماعة ، فالدستور الذى هو الاصل الذى تتفرع عنه التشريعات قد يرجع الى مئات السنين ، والمعتقدات الدينية قد ترجع الى الاف

السنين . اى ان البعد الزمانى فى المحيط الاجتماعى يجمع بين الماضى والحاضر ، والانسان الحاضر قادر على تغيير وتعديل اجزاء من عناصر هذا المحيط ولكنه غير قادر على تغيير عناصره فى جملتها .

الانسان والبيئة

فى اطار العلاقات المتداخله بين المنظومات الثلاث نتبين اربعة امور تتصل بعلاقة الانسان بالبيئة . **الأمر الاول** هو ان المحيط الحيوى اى الحيز الذى تتيحه البيئة الطبيعية هو اطار حياة الانسان ومن هنا تبرز مجموعة العوامل والظروف التى تؤثر على العمليات الحيوية والاستجابات النفسية للفرد . هى الهواء الذى يتنفسه نقيا تصلح به صحة الانسان او غير نقى تعتل به ، هى الحرارة بين الدفء والبرودة ، هى الماء الذى يغتسل به ويشربه ، هى الارض التى يدب عليها . هذا الوجه يدخل فى اعتبار نوعية البيئة وصحة البيئة ، ويثير مسائل التلوث بسائر انماطه . والمحيط الحيوى هو الخزان الاعظم للثروة ، يجد فيه الانسان الارض والماء التى تتحول بفعله الى مزارع ومراع ، والتكاوين الجيولوجية التى تتحول بفعله الى مناجم ومقالع وحقول للبترول . اى ان علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية لها وجه يتصل بحالة البيئة ووجه يتصل بالثروات الطبيعية .

الأمر الثانى : هو ان أوجه الخلل التى تصيب البيئة ، اى التى ينتج عنها فساد حالة البيئة او تدهور طاقتها على العطاء ، ترجع جميعا الى خلل فى واحد من مجموعة التفاعلات بين المنظومات الثلاث التى اشرنا اليها . وفهم التفاعلات بين هذه المنظومات يتيح طريقا للتعرف على الخلل وتشخيصة وطريقا للعلاج . مثال ذلك تدهور التربة فى الحقول المروية . يرجع هذا التدهور الى خلل فى التوازن بين تكنولوجيا الرى وتكنولوجيا الصرف مما ينتج عنه تجمع المياه فى التربة وهو امر يفسدها ، او الى خلل فى التوازن بين تكنولوجيا التسميد وطاقة المكونات الطبيعية للتربة على الاستجابة لحمل الاسمدة ونوعيتها . هذه انماط من الخلل البيئى الذى نضعه على خطوط التفاعل بين المحيط الحيوى والمحيط المصنوع . اما تدهور الارض فى اراضى الزراعة المطرية واراضى المراعى فقد يرجع الى زيادة عدد السكان وزيادة متطلباتهم ، ومن ثم يتزايد ضغطهم على الارض (تقصير فترات البور لراحة الارض . زيادة عدد حيوانات القطيع . الخ) مما يتجاوز قدرة النظام الطبيعى على العطاء . هذا خلل فى التوازن بين المحيط الاجتماعي والمحيط الحيوى .

الأمر الثالث : هو ان عناصر الموارد الطبيعية مكونات هامدة تتحول الى ثروات بفعل الانسان وعمله . وعمليات التنمية هى تحويل هذه المكونات الى ثروات اى الى سلع وخدمات تقابل متطلبات الجماعة الانسانية واحتياجاتها . وعمليات التنمية تتم فى اطار التفاعل بين المنظومات الثلاث . الدول المتقدمة هى الجماعات ذات القدرة الوطنية على ادارة التفاعلات المتداخلة والمعقدة بين المنظومات الثلاث ادارة رشيدة وناجحة . اما الدول المتخلفة فهى الجماعات التى لم تستكمل بعد بناء قدراتها الوطنية على ادارة التفاعلات المشار اليها . يعنى هذا ان التنمية هى تطوير القدرة الوطنية على ادارة هذه التفاعلات ادارة تؤدى الى ما يطلق عليها « التنمية الموصولة » ، اى التنمية التى تجمع بين مقابلة احتياجات الحاضر دون الاضرار بالقدرة على مقابلة احتياجات المستقبل ، اى احتياجات الاجيال التالية .

الأمر الرابع يتصل بالمدخل الى اصلاح اوجه الخلل فى التفاعلات البيئية وهى ايضا اوجه الخلل فى مساعى تنمية الموارد الطبيعية .

أشرنا أن ليس من سبيل إلى تحكم الانسان فى ظواهر المحيط الحيوى ، فهى محكومه بنواميس طبيعية وقدره الانسان على تغييرها محدودة . لا سبيل الى تغيير المناخ الصحراوى الجاف الذى يسود شمالى القارة الافريقية والذى يحصر امكانات الزراعة فى حيز لا يتجاوز وديان الانهار والواحات والنطاقات الساحلية المطيرة ، ولا سبيل الى تبديل التكاوين الجيولوجية بما تحمله من خامات المعادن وحقول البترول وطبقات المياه الجوفية . وقد يكون بين أيدينا السبيل الى التحكم فى المحيط المصنوع واختيار التكنولوجيات المناسبة ، وهى أمور لا تتصل بالتكنولوجيا ذاتها انما تتصل بإختيار المجتمع . ولا سبيل الى منع التقدم التكنولوجى والاخذ بإمكاناته . والسبيل الواسعة الى الاصلاح ـ كل الاصلاح ـ مداخلها من المحيط الاجتماعى . ذلك لان الجماعة قادرة على تغيير عناصر من هذا المحيط أو تطويرها ، ولننظر الى تطورات عام ١٩٩٠ فى مجتمعات شرق أوربا من الاخطاء الشائعة الاعتقاد بأن حلول المشاكل تعتمد على التكنولوجيا ، وأن فى التكنولوجيا المفاتيح جميعا . الواقع ان التكنولوجيا يمكن ان تعالج مفرد من مفردات المشكلة ، ولكن قضايا البيئة والتنمية تحتاج الى جهود متجمعه فى تناسق وبعض هذه الجهود يعتمد على التكنولوجيا ، ولكن تجميع الجهود وتنسيقها ، وتحقيق الترابط والتناغم فيما بينها لا يتحقق الا بالاصلاح الاجتماعى والتطوير فى المحيط الاجتماعى . والتجربة المعاصرة فى دول العالم جميعا تدل على أهمية الاسهام الايجابى للناس ، وحشد هذا الاسهام يتصل بالمحيط الاجتماعى .

ان التطلع الى الحلول التكنولوجية وحدها اعتقادا ان فيها الاجابة الحاسمة ، يؤدى الى بذل الجهود المضنية والوقت الطويل دون حسم أنظر ـ مثلا ـ الى مشكلة البلهارسيا فى مصر وفى غيرها من الدول المروءة بها . على مدى الخمسين سنة الماضية طبقت مشروعات مكافحة البلهارسيا بالاعتماد على الحلول التكنولوجية، واستخدمت فى علاج المصابين سلسلة من الادوية فى تطورها ، واستخدمت فى مكافحة القواقع الناقلة للمرض لسلسلة من الوسائل التكنولوجية تطورت من عقد الى عقد . ولاتزال البلهارسيا واحدة من الامراض البيئية المنتشرة فى مصر . ليس الحل فى التكنولوجيا ولكن فى الترقى الاجتماعى والتنمية الاجتماعية . ولقد كانت الملاريا من الاوبئة البيئية المنتشرة فى المناطق الشرقية من انجلترا وفى مناطق دلتا نهر البو فى ايطاليا ، وتخلصت هذه المجتمعات منها عندما وصلت التنمية الاجتماعية درجة متقدمة ، وكان هذا سابق لاكتشاف تكنولوجيات مكافحة الملاريا من المبيدات الحشرية . ومثل هذا يقال عن السعى لحل مشكلة تزايد السكان وقد أصبحت مشكلة بالغة الخطر فى البلدان المتخلفة ، وهى ليست كذلك فى البلدان المتقدمة . والوسائل التكنولوجية واستخدامها فى منع الحمل تستحق الترحيب والتشجيع ، ولكن الحل يبقى مرتبطا بالتطوير الاجتماعى . والامثله كثيرة وكلها تدل على أن الحلول التكنولوجية هى فى الاغلب مسكنات ذات فائدة ، ولكن الدواء الناجح فى ابواب المحيط الاجتماعى .

التنمية الموصولة :

برزت فكرة التنمية الموصوله فى غضون الثمانينات فى الدراسات المعنية بصون الطبيعية والموارد الطبيعية (أنظر وثيقة الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة ـ ١٩٨٠ ، وزادها بروزا تقرير اللجنة الدولية للتنمية والبيئة الذى نشر تحت عنوان : مستقبلنا المشترك ـ ١٩٨٧ ، اذ جعل التقرير من فكرة التنمية الموصولة ركيزة المستقبل للجماعة البشرية فى كل مكان . وتعقد الامم المتحدة مؤتمرا دوليا فى البرازيل عام ١٩٩٢ ليتناول القضايا المتصله بالتنمية والبيئة وأساسيات التنمية الموصله . وقد عرفت اللجنة الدولية التنمية الموصوله بأنها التنمية (تنمية الموارد) التى تعمل على اشباع الحاجات الاساسية للجيل الحاضر دون أن تضر بحقوق الاجيال القادمة فى الحصول على حاجاتهم ، أى انها التنمية التى تأخذ الاعتبارت البيئية ضمن قواعدها .

الكثير من مشروعات تنمية الموارد الطبيعية غير المتجدده (التكاوين الجيولوجية التى تحوى حقول البترول وطبقات الفحم والخامات المعدنية والمياه الجوفية الحفرية وغيرها) هى تنمية غير موصوله بالطبع ، لان المورد الطبيعى مواد مختزنه فى باطن الارض وما يؤخذ منها لا يتجدد . لننظر الى حقول البترول فى جمصه والغردقة التى كانت أول حقول تنتج البترول فى الشرق

الاوسط ، وقد نضبت مواردها . كذلك العديد من آبار المياه فى الواحات وقد توقف تدفقها ، بالترشيد وكفاءة التناول يمتد الامد بمثل هذه الموارد لتكون بين أيدى الاجيال القادمة ، وقد تتوصل التكنولوجيات المتطوره الى وسائل لاستغلال أطول مدى لهذه الموارد . بعض حقول البترول التى توقف تدفقها تحقن بالماء والبخار فتعطى من مخزونها مالم يكن متاحا فى ظل التكنولوجيات السابقة . وكذلك تتيح التكنولوجيات الحديثة مجالات للافادة من ركام مناجم الذهب القديمة (مثل مناجم ذهب السكرى بالصحراء الشرقية فى مصر) فى انتاج اقتصادى للذهب .

ولكنا نشير الى الموارد المتجددة فى الاراضى الزراعية والمراعى والغابات ومصايد الاسماك . الارض قد تعطى حصادها لعدة سنوات لا تلبث بعدها أن يتدهور انتاجها لان التنمية كانت استنزافا لمواردها أو افسادا ، لخصوبتها . ومشروعات تحسين التربه وتطوير الصرف الزراعى جهود للعلاج ولصيانة خصوبة الارض . مصايد الاسماك تربو حصيلتها بكثرة أساطيل الصيد وتقدم أدواته ، ثم لا تلبث بعد سنوات ان تتناقص الحصيلة وينضب معين العطاء . هكذا كان التاريخ القصير لمصايد الجمبرى فى مياه الخليج العربى ، ومصايد الاسماك فى بحيرة ناصر . والمراعى فى ربوع واسعة من العالم تعطى الكلأ للقطعان ، فإذا زاد عدد الحيوانات على قدرة المرعى على العطاء ، أى على قدرة الكساء النباتى على تعويض ما أكلته الماشية ، تدهور المرعى وأجدب ، وهذا واقع الحال فى مساحات تقدر بمئات الملايين من الهكتارت فى مراعى المناطق شبه الجافة وشبه الرطبة فى القارات جميعا . وتلك صور للتنمية غير الموصله .

أما التنمية الموصوله فيتحقق بها التوازن بين قدرة الوحدة الانتاجية على العطاء وبين ما يأخذه الانسان . والسبيل الى ذلك فى فهم مجموعة التفاعلات المتداخلة التى تجرى حياة الجماعاة الانسانية فى اطارها ، وهى تفاعلات المنظومات الثلاث التى أشرنا اليها من قبل هذه التفاعلات هى نبض الحياة فى المجتمع ، ولتكون التنمية موصوله ، أى ليظل فيض مخرجاتها من عناصر الثروة غير منقطع ، ينبغى أن يتحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث والمحافظة على سلامة هذه المنظومات وصحة أداء كل منها ، وسلامة التفاعلات المشتركة بينها .

المحيط الحيوى هو خزان الموارد الطبيعية المتجددة والموارد المختزنة غير المتجددة ، وهو مقر سكن المجتمعات ومقر المؤسسات الانتاجية جميعا . وهو كذلك الوعاء الذى تصب اليه سائر المخلفات والنفايات . تعنى التنمية الموصولة بالنسبة للمحيط الحيوى المحافظة على صحة النظم البيئية وحسن ادائها ، سواء كانت هذه النظم البيئية فى حالتها الفطرية أو فى حالها التى صيرها اليها

المجتمع أن يحترم وحدة النظام البيئى وتكامل عناصره ، وهو جزء من المحيط الحيوى ، وأن يحفظ نفسه ـ اعداده ومعدلات استهلاكه ـ فى اطار قدرة النظام البيئى على الحمل .

المحيط المصنوع هو مجموعة الوسائل التى يعتمد عليها الانسان فى تحويل عناصر المحيط الحيوى الى سلع وخدمات تشبع حاجات المجتمع ، وهو كذلك ما يقيمه الانسان من انشاءات فى حيز المحيط الحيوى . والتنمية الموصولة بالنسبة للمحيط المصنوع تتطلب اختيار الوسائل التقنية ذات المخلفات المحدودة والتى يقل ما تفرزه من ملوثات البيئة ، والتى تعتمد على اعادة استخدام المواد وتدوير المخلفات بما فى ذلك نفايات الصناعية ، والتى تعتمد على نظم لاستخدام الأرض تستوثق من ترشيد مواقع مراكز الصناعة والحلل السكنية فلا تقيم منطقة صناعية فى موقع استشفاء كما حدث فى منطقة حلوان ، ولا تزحف بعمران الحضر على اجود الأراضى الزراعية كما حدث فى مدينة القاهرة الكبرى وغيرها ، والتى تراعى فى تصميم مساكن الانسان تهيئة البيئة المريحة والقبول الاجتماعى . ان التوجهات الشائعة حاليا والتى ينبغى أن توقف ذلك التزاحم الحضرى الذى تضخمت به المدن حتى أصبح من الانسان . وقد وضعت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة ثلاثة مقاصد رئيسية لتحقيق ذلك :

أ ـ المحافظة على سلامة العمليات البيئية الاساسية فى النظم البيئية التى يعتمد عليها الانسان فى تنمية الموارد الطبيعة ، مثل قدرة النبات على النمو وقدرة التربة على استعادة خصوبتها وقدرة المياه الجارية على تنقية ذتها .

ب ـ صوت الموارد الوراثية ، أى المكونات الوراثية الموجودة فى الكائنات جميعا ، اذ تعتمد على هذه الموارد برامج تربية السلالات المحسنة فى النبات والحيوان واستنباط الموارد الجديدة التى يعتمد عليها التطوير التكنولوجى .

ج ـ مراعاة الاستغلال الموصول لانواع الكائنات الحية والنظم البيئية حتى لا تستنزف وتهزل قدرها على تجديد الذات وحفظ النوع .

تشير هذه المقاصد الثلاثة الى العمليات الاساسية فى النظم البيئية الطبيعية كعمليات بناء المواد العضوية فى النبات الاخضر (البناء الضوئى) ، وتكاثر النبات وتكاثر الحيوان ، ونشاط الكائنات الدقيقة فى التربة بما يجدد الخصوبة أى يعوض المواد الغذائية التى امتصتها جذور النبات ، الخ . وهى ذات العمليات التى تعتمد عليها نظم الموارد التى يديرها الانسان أى المزارع والمراعى والغابات وغيرها . ذلك لأن الاستخدام الموصول لهذه النظم يتطلب من .

العسير حسن أدارتها ، وحتى أصبحت نفقة خدمتها وتطوير نظم الصرف الصحي وشبكة الطرق والكبارى ووسائل المواصلات وخدمات المياه وغيرها عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطنى . كذلك أصبح التغول العمرانى على الأرض الزراعية من القضايا العالمية التى تشغل البال . ومدينة القاهرة نموذج كامل لتضخم المدن وقضاياه .

تتطلب التنمية الموصلة حسن اختيار التكنولوجيات المناسبة لأحوال البيئة الطبيعية (المحيط الحيوى) وأحوال المجتمع . بعض التكنولوجيات الزراعية التى تصلح فى أحوال خاصة لا تتحملها البيئة فى أحوال أخرى ، فبعض أنواع الات الحرث تصلح للأرض الطينية ولا تصلح للأرض الجيرية واستخدامها يؤدى الى تدهور التربة . وفى بعض الأحيان تؤدى الميكنة الزراعية الى البطالة أو يصعب على المجتمع أن يحسن استيعاب التكنولوجيا وصيانتها . كثير من تكنولوجيات البناء ، من ناحية التصميم ومواد البناء ، تنقل من بيئة المناخ الأوروبى البارد الى البيئة الأفريقية الحارة مما لا يهيىء الراحة للساكن ولا ينسجم مع الاطار البيئى والاجتماعى .

فيما يتصل بالمحيط الاجتماعى ، أى النظام الذى تدير به الجماعة أمورها ، تتطلب التنمية الموصولة عدة أمور منها :

١ ـ أن تتضمن سياسات التنمية أهدافا تتصل بالسكان ومعدلات تزايدهم ونمط توزيعهم بما يحافظ فى المدى البعيد على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للجماعة . والزيادة البالغة فى عدد السكان وتعاظم معدلات استهلاك الأفراد من القضايا التى تبهظ اقتصاد الدول النامية فى العالم جميعا .

٢ ـ أن تترسم السياسات الوطنية وظائف التعليم والتدريب باعتبارها أدوات لتنمية الموارد البشرية ، ونقصد بوظيفة التعليم تحويل الأفراد الى موارد للمجتمع باعتبار الانسان هو عامل التنمية الأهم ، وليس كما هو حاصل فى كثير من البلدان حيث يحول التعليم الأفراد الى أعباء اجتماعية . انظر الى قضية توظيف الخريجين فى مصر وقد أصبحت احد الشواغل الرئيسية للدولة .

٣ ـ أن توضع خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى اطار زمنى يحقق متطلبات الجيل الحاضر الأساسية ويأخذ فى الاعتبار متطلبات الأجيال التالية ، ليورث الاباء أبناءهم الأرض خصبة موصولة العطاء ، والمياه نقية وحقول البترول غير ناضبة .

٤ ـ ان تتضمن برامج تنمية الموارد الظروف والوسائل التى تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء ، والتى تتوخى اسهام الناس جميعا فى كل مراحل التخطيط والتنفيذ . وأن توضع برامج خاصة للتربية البيئية واشاعة الوعى البيئى . ومن المفيد فى هذا الشان دعم المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات الجماهيرية لتقوم بدورها فى التوعية البيئية وقبول تكاليف التنمية الموصولة .

٥ ـ أن تقصد سياسات استخدام الأرض الى الاستغلال الأرشد لموارد المحيط الحيوى ، والى التقليل من تضارب الاستخدامات المختلفة للأرض ، وأن توضع أولويات لاستخدامات الأرض يقبلها المجتمع ويتقبلها الافراد .

٦ ـ أن تتضمن مؤسسات تنمية الموارد الطبيعية عناصر لادارة الكوارث والمخاطر الطبيعية بما فى ذلك نوبات الجفاف وكذلك الفيضانات والزلازل وغيرها ، وتكون من أدواتها نظم لأرصاد البيئة ، والانذار المبكر ، والتأمين ضد المخاطر الطبيعية .

٧ ـ أن تتبنى السياسات الوطنية دعم الجهود الاقليمية لادارة الموارد المشتركة بين الدول المتجاورة ، والبرامج الاقليمية لحماية البيئة وصون عناصرها ، وأن تتقبل واقع الاعتماد المتبادل بين دول العالم جميعا .

التكامل بين البيئة الطبيعية والمجتمع والتكنولوجيا هو السبيل الى التنمية الموصولة . وعلينا أن نتبين مواقع الخلل واسبابه لنعرف وسائل التصويب وطرائقه ونهتدى الى رشاد العمل . فى كثير من الأحوال يخطىء المجتمع السبيل عندما يظن أن التكنولوجيا وحدها هى الحل ، بينما الأمر يحتاج الى حلول اجتماعية .

تحدثنا عن المنظومات الثلاث . والسبيل الى الاصلاح هو النظر الى النظام الاجتماعى لتصويب بنائه ومساره . ذلك لأن المحيط الحيوى محكوم بنظم كونية سرمدية ليس الى تعديلها تعديلا جوهريا سبيل متاح لدى الانسان . والمحيط المصنوع روحه التكنولوجيا ، وهى طوع ارادة الانسان وأثر النظام الاجتماعى ، اذا شاء استخدم تكنولوجيا الذرة لانتاج الطاقة وخدمة الحياة ، واذا شاء استخدمها للتدمير والخراب ، وكذلك الحال فى كل التكنولوجيات . ويبقى سبيل الاصلاح والمداخل اليه فى أبواب النظام الاجتماعى أى المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية وهى قابلة للتصويب والتوجيه إلى ما يحقق التنمية الموصولة .

تلوث البيئة :

التلوث هو كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيقية او الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الانسان ، أو على ما يربيه من حيوان او ما ينميه من موارد الزراعة والرعى ، أو على ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية . ان التغير فى درجات حرارة المياه الساحلية ، نتيجة صرف مياه التبريد من مصنع أو محطة قوى أو معمل لتكرير البترول ، يؤثر على حياة الاسماك أو المرجان او غابات الشوره الساحلية ويعتبر من انواع التلوث الفيزيقى . أن صرف المخلفات الصناعية الى المسطحات المائية يغير فى الصفات الكيميائية للمياه مما قد يفسد صلاحيتها للشرب او الرى ، وصرف المخلفات الادمية قد يضيف الى المياه فى الترع والمصارف احمالا بيولوجية تجعل من المياه مصدر خطر على صحة الانسان والحيوان

التلوث قد يكون من مصادر طبيعية ، مثال ذلك ما تقذفه البراكين من طاقات حرارية ذات اثر على الصفات الفيزيقية للهواء ومن مركبات كيميائية تحويها الأبخرة والغازات والحمم المتصاعد ، ومن دقائق صلبة من اتربة وغبار تتصاعد الى طبقات عالية من الهواء الجوى . ومثال ذلك ما تحمله الرياح والأعاصير من أتربة ودقائق رملية ، على نحو ما يحدث فى فصل الخماسين فى مصر .

ولكن الاغلب الأعم ان يكون التلوث من مصادر ترجع الى النشاط الانسانى . وهنا نلاحظ أن التلوث ضرب من التدهور البيئى ، أى التحول فى بعض صفات البيئة وسماتها الى ما يضر الانسان وما يقبل عليه من مناشط . وقد يكون التلوث تغير نسبى فى مكونات طبيعية للاطار البيئى ، كزيادة كمية غاز ثانى اكسيد الكربون (وهو مكون طبيعى للهواء) فى الهواء الجوى ، أو زيادة بخار الماء فى الهواء ، أو نقص فى كمية الاكسجين فى الهواء أو زيادة معدلات الملوحة فى المياه ، أو زيادة اعداد البكتيريا فى التربة ، الى غير ذلك . وقد يكون التلوث اضافة مكونات طارئة على عناصر البيئة ، مثال ذلك العديد من المركبات الصناعية التى تخرج الى الهواء الجوى مع دخان المصانع او الى المسطحات المائية او الى الأرض مع ما ينصرف من المصانع من مخلفات سائلة . والعديد من المركبات الكيميائية التى يستخدمها الفلاح فى مكافحة الافات الزراعية او يعتمد عليها رجال الصحة العامة فى مكافحة ناقلات الأمراض من حشرات وقواقع مركبات غريبة على البيئة .

نلاحظ ان الملوثات الأولى (المكونات الطبيعية للبيئة) يمكن ان تجرى مع تفاعلات البيئة وان تستوعبها دورات المواد التى تتسم بها النظم البيئية ، فثانى اكسيد الكربون الاضافى يمكن ان يدخل فى عمليات البناء الضوئى ،

والمخلفات العضوية من الروث والبراز ، وبقايا الزراعة يمكن ان تتناولها كائنات التربة الدقيقة من فطريات وبكتيريا بالتفكيك والتحليل حتى ترتد الى مكونات بسيطة هى الماء وثانى اكسيد الكربون . لهذه الدورات الطبيعية قدرة محددة على الاستيعاب ، أى هضم قدر من هذه المخلفات ، فاذا زادت الكمية عن طاقة العمليات الطبيعية تراكمت المخلفات كما تتراكم القمامة فى الطرقات اذا زادت كمياتها على طاقة جهاز النظافة وقدرته على الرفع والازالة .

أما الملوثات الثانية (المكونات الطارئة والغريبة على البيئة) فتبقى كما هى ، او تتحول الى مشتقات نتيجة تفاعلها مع حرارة البيئة او نتيجة تفاعلات كيميائية أو كيميائية طبيعية تتصل بذاتها ولا تتصل بالدورات الطبيعية لموارد البيئة . مثال هذه الملوثات مركبات ال د . د . ت . وتنوعاتها ، ومركبات البلمرات من اللدائن والبلاستيك والالياف الصناعية ، وغيرها هذه الملوثات ، فى صورتها الاولى او مشتقاتها ، تبقى وتتراكم فى الوسط البيئى ، حتى ليقال ان جملة ما استخدمه الانسان من مركبات ال د . د . ت . (مبيد الحشرات) منذ الاربعينات من هذا القرن لا تزال باقية فى المحيط البيئى . هذه الملوثات الباقية يتصل زمان وجودها فى البيئة ، ويتاح لها وقت الانتشار والانتقال مع حركات الرياح وتيارات البحار والمحيطات ، وقد وجدت مواد د . د . ت . ومشتقاتها فى طيور البطريق التى تعيش فى المناطق القطبية الجنوبية وهى مناطق بعيدة كل البعد عن مواقع استخدام هذا المبيد الحشرى .

من الملوثات الطارئة على النظم البيئية الطبيعية الكثير من مركبات العناصر المعدنية الثقيلة مثل الرصاص والزئبق والكادميوم ، وهى تدخل فى كثير من الصناعات مثل صناعة البطاريات وصناعات الطباعة والنسيج والصناعات الكيميائية . وهى ملوثات تتراكم وتتجمع فى أجسام الكائنات الحية التى تمتصها ، ويزداد بذلك تركيزها ومن ثم ضررها على الكائن الحى او على كائنات حية تتغذى عليه . ولقد اكتشفت فى اليابان وفى النرويج وغيرها مجموعة من الامراض تصيب سكان الشواطىء نتيجة تناولهم انواعا من الاسماك والمحاريات البحرية تعيش فى مياه تنصرف اليها مياه المصانع المحملة ببقايا مركبات الزئبق .

نذكر فى هذا الصدد تعاظم تركيز الملوثات مع تتابع السلسلة الغذائية . فعلى سبيل المثال اظهرت القياسات ان مياه بحيرة كلير فى كاليفورنيا تحوى مادة د . د . د . (مشتق من د . د . ت .) بنسبة ٠,٠٢ جزء فى المليون ، وهو تركيز قليل . ولكن هذه المادة تجمعت فى أجسام الكائنات النباتية والحيوانية الهائمة على سطح الماء بتركيز بلغ ٥ اجزاء فى المليون . (اى ٢٥٠ ضعف تركيزها فى الماء) . وتجمعت فى الاسماك التى تغذت على الكائنات الهائمة وبلغ تركيزها فى جسم السمك ٢٠٠٠ جزء فى المليون ، وبلغ التركيز فى اجسام البط الذى تغذى على السمك حدا ماتت به الطيور .

وتتباين الملوثات فى الصفات الفيزيقية (حجم الدقائق ـ صلبة أو سائلة او غازية ـ الكثافة النوعية) فى صفاتها الكيميائية اى قدرتها على التفاعل مع مكونات الوسط البيئى وعلى الاشتقاق . هذه الصفات تحدد مدة بقاء الملوث فى الوسط البيئى ، اى فى الهواء الجوى او فى المياه او فى التربة ، ومدة البقاء يقابلها مدى الانتشار وتتبين هذه المسألة فى تتبع سلوك الملوثات المختلفة فى الهواء الجوى . مدة بقاء اكاسيد الكبريت واكاسيد النتروجين الخارجية من مداخن الصناعة ومحطات القوى تبقى فى الهواء على ارتفاعات متوسطة لمدة قد تزيد على ٢٤ ساعة وهى تكفى لانتقالها وانتشارها مع تحركات الكتل الهوائية الى مسافة قد تزيد على الف كيلو متر ، ومن ثم تتجاوز الحدود الوطنية لمصادرها وتصبح « ملوثات عابرة الحدود » ، اى تصبح مشكلة اقليمية تشمل عدة من الدول الجيران . ولعلنا نشير الى ان توجه الصناعات الى زيادة ارتفاع المداخن توقيا للتجمع الموضعى لها ادى الى اتساع مدي انتشارها . اما الملوثات التى تزيد مدة بقائها فقد تصبح ملوثات شائعة للمحيط الحيوى جميعا ، مثال ذلك غاز ثانى اكسيد الكربون الذى يتصاعد من مواقع النشاط الانسانى ويشيع فى الهواء الجوى جميعا .

نلاحظ ان للملوث مصدر هو نشاط انسانى فى مجال الصناعة او النقل او الزراعة او نشاط الحياة اليومية وما يتخلف عنه من قمامة ومن مخرجات الصرف الصحى . ويكون لهذا النشاط مخرجات غازية كأكسيد الكربون والكبريت والنتروجين ، او سائلة وشبه سائلة كمياه الصابور التى تفرغها ناقلات البترول الى البحر او مياه التبريد او مخلفات صناعات السكر والورق والزيوت أو مخرجات الصرف الصحى ، او صلبة على هيئة دقائق تصاعد مع الدخان على نحو ما نشاهد فى صناعات الاسمنت ، او ركام صلب على نحو ما تخرجه صناعات المعادن او القمامة والنفايات التى تتجمع فى الحلل السكنية . ويتباين مدى انتشار الملوث حسب ظروفه . فالملوثات المحصورة فى مواقع مصادرها على نحو ما تكون الضوضاء والحرارة والرطوبة والأبخرة الغازية وما يصاحبها من دقائق وغبار قد لا تتجاوز عنبر المصنع ، وتصبح مصدرا للتلوث فى بيئة العمل ويتركز اثرها الضار على العاملين فى الحيز المحدود . وهذا هو مجال اهتمام رجال الصحة المهنية وبيئة العمل . ولهذا المجال مجموعات من الامراض الخاصة تختلف باختلاف الملوث واثاره الصحية .. وقد تكون الملوثات غير محصورة على نحو ما تكون الضوضاء وعوادم السيارات وغيرها من وسائل النقل فى شوارع المدن ، وما تفرزه الورش والمصانع الصغيرة والافران المنتشرة فى احياء المدن ، أضف الى ذلك تجمعات القمامة وطفح

قضايا محيط الهواء Atmosphere

الهواء الذى يحوط الكرة الأرضية كتلة غازية تتألف من غاز النتروجين والاكسيجين بالاضافة الى مجموعة من الغازات الأخرى وبخار الماء ودقائق الغبار . ويمتد محيط الهواء الى حوالى الف كيلو متر فوق سطح الأرض ، ولكن الكتلة الرئيسية تكون فى طبقة تمتد الى ٥٥٠٠ متر فوق سطح الأرض . وضغط الهواء عند سطح الأرض يعادل وزن ٧٦٠ مليمترا من الزئبق ، ويقل هذا الضغط كلما صعدنا فى طبقات الهواء . ويقسم محيط الهواء الى طبقات يعنينا منها هنا الطبقتين الأقرب الى الأرض والتى تتصل اتصالا مباشرا بالبيئة والحياة على سطح الأرض اليابس والماء ، والطبقة الأولى تمتد من سطح الأرض الى ارتفاع حوالى ١٥ كيلو مترا (أقل من ذلك عند القطبين) وتسمى

المجارى وغير ذلك .. هذا التلوث البيئى يتجاوز مواقع الخروج الى الوحدة البيئية الأوسع وهى المدينة او القرية . وقد تتصل الملوثات بوسط مائى ناقل كشبكة الرى والصرف ، فتنتقل الى مدى واسع . مثال ذلك مصرف بحر البقر الذى يصب فى بحيرة المنزلة بعد ان ترفد اليه مصارف متعددة تجمعت فيها مخلفات صناعية وزراعية ومدنية من مواقع تمتد من جنوبى مدينة القاهرة . بل ان مياه نهر النيل تحمل المخلفات التى تلقيها مصانع ومدائن من اسوان جنوبا الى المصبات فى الشمال . وقد اشرنا من قبل الى ان مدى الملوثات قد يصير الى الحيز الاقليمى الدولى على نحو الحال فى اكاسيد الكبريت والنتروجين فى غرب اوروبا او تلوث نهر الراين أو الدانوب فى أوروبا الوسطى كذلك أشرنا الى المدى العالمى الذى تمتد اليه بعض الملوثات .

الملاحظة الاخيرة

التى نطرحها فى هذا المجال . تنظر الى اوجه المسئولية الاخلاقية المتصلة بالتلوث البيئى ، لان التلوث فى أغلبه ناتج عن فعل انسانى . اول هذه الأوجه مسئولية الفرد عن الضرر الحادث له كالضرر على المدخن من التدخين ، والضرر من الضوضاء على محدث الضوضاء ، ومسئولية الفرد تجاه الاقربين والمشاركين له فى المسكن او المصنع او المجاورة السكنية . ومسئولية الجماعة تجاه الجماعات المجاورة فى الاقليم او فى حوض النهر او التى تشاركها فى المياه المشتركة فى البحيرة . والمسئولية تجاه البشر عامة فيما يتصل بالاسهام فى التلوث والتدهور البيئى العالمى . كذلك المسئولية الاخلاقية تجاه الاجيال المقبلة ، اى بيئة نورثها لاولادنا واحفادنا من بعدنا ؟

طبقة التربوسفير **Troposphere** . فى هذه الطبقة تكون درجات الحرارة عاليه عند سطح الأرض وتقل كلما صعدنا . الطبقة الثانية وتسمى الاستراتوسفير Stratosphere تمتد من بعد الطبقة البينية فيما بينها وبين طبقة التربوسفيز وحتى ارتفاع حوالى ٥٠ كيلو مترا . وفى هذه الطبقة ترتفع درجات الحراره كلما صعدنا .

طبقة التربوسفير هى حيز ظواهر الطقس والمناخ ، وتتصل التحولات البيئية فيها بقضايا التغير المناخى نحو زيادة معدلات درجات الحرارة . وطبقة الاستراتوسبفير تحمل غلالة الأوزون الذى يغربل موجات الطاقة القادمة من الشمس ويمنع نفاذ الاشعات فوق البنفسجية الى التربوسفير ومنه الى سطح الأرض ، وهى اشعات ضارة بالحياة . وتمثل قضايا التغير المناخى نحو الدفء وتعرض طبقات الاستراتوسفير لما يخلخل تركيز الاوزون ، قضايا بيئية عالمية Global .

اولا ـ الدفء وتغير المناخ

تصل اشعات الطاقة المنبعثة من الشمس الى الاستراتوسفير فترد تكاوين الاوزون (جزئيات ٣) الاشعات فوق البنفسجية ذات الموجات القصيرة ، وتنفذ الى التربوسفير الاشعات الضوئية ذات الموجات المتوسطة والاشعات تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة ، والتربوسفير شفاف بالنسبة لهذه الشعات الساقطة حتى تصل الى سطح الأرض فيرتد من طاقتها جزء على هيئة اشعات حرارية مرتدة تشيع الدفء فى سطح الأرض ، والمكونات الرئيسية للهواء الجوى النتروجين والاكسجين شفافة بالنسبة لهذه الاشعات ولكن جزئيات بعض المكونات مثل بخار الماء ، ثانى أكسيد الكربون ، الميثان ، أكسيد النتروز ، الفريون ، الاوزون غير شفافه لهذه الاشعات المرتدة عن سطح الارض فتحيس عن جسم الانسان فتشعره بالحرارة ، وكما يحبس زجاج الصوبه الحراره فيجعل الصوبة دافئه) . توجد هذه المكونات بنسب قليلة ، واذا زاد تركيزها زاد أثرها وارتفعت درجات الحرارة فى الحيز القريب من سطح الأرض .

تخرج هذه الغازات والأبخرة كنواتج للنشاط الانسانى وتضاف الى الهواء . اكثر هذه الغازات شيوعا اكاسيد الكربون التى تنتج عن عمليات الاحتراق ، كما تخرج من عمليات التنفس فى الكائنات الحية .

نتوقف عند غاز ثانى اكسيد الكربون لأهميته الخاصة ، فهو أحد المكونات الطبيعية للهواء (٠٫٠٣ ٪) ، وهو المصدر الرئيس للكربون الذى يدخل فى عمليات البناء الضوئى فى الاجزاء الخضراء من النبات ، وهى العملية

الأساسية التى تتخلق بها المركبات العضوية المحملة بالطاقة من مركبات بسيطة هى الماء وثانى اكسيد الكرون .

كان الانسان ، فيما قبل عصر الثورة الصناعية ، يعتمد على مخلفات الحقل وعلى ما يحتطبه من الشجر كمصدر للوقود ، وكان ما يخرج عن ذلك من ثانى اكسيد الكربون يعادل ما يدخله النبات الأخضر الى بنيانه فى عمليات البناء الضوئى . فلما كان عصر الصناعة الحديثة التى تعتمد على مصادر حفريه للوقود (الفحم والبترول والغازات الطبيعية) ، بالاضافة الى المصادر التقليدية ، زادت كميات ثانى اكسيد الكربون المتصاعد الى الهواء على قدرة الكساء النباتى على الاستيعاب . أضف الى ذلك ان عمليات تدمير الغابات فى المناطق الاستوائية تقلل من قدرة النظم البيئية الطبيعية على امتصاص ثانى اكسيد الكربون . . ومن ثم بدأ تركيز ثانى اكسيد الكربون فى الهواء الجوى يتزايد . يقدر تركيز غاز ثانى اكسيد الكربون فى الهواء الجوى فيما قبل عصر الصناعة (النصف الاول من القرن التاسع عشر) بحوالى ٢٧٠ جزءا فى المليون بالحجم ويقدر حاليا بحوالى ٣٥٠ جزءا فى المليون بالحجم . وقد بدأت القياسات والارصاد الدقيقة لهذا الغاز عام ١٩٥٧ (محطة ارصاد مونالوا فى هاواى) ، وتبعها الرصد فى محطات اخرى فى العالم . وتؤكد هذه القياسات الزيادة المطردة فى تركيز ثانى اكسيد الكربون من ٣١٥ الى ٣٤٣ جزءا فى المليون بالحجم فيما بين ١٩٥٨ حتى ١٩٨٤ .

قد تكون لزيادة ثانى أكسيد الكربون فائدة السماد الهوائى ، لأنه مصدر الكربون لعمليات البناء الضوئى . والتجارب العملية تدل على ان النباتات يمكن ان تعيش فى هواء يبلغ تركيز ثانى اكسيد الكربون فيه ١٠٠٠ جزء فى المليون بالحجم ، وفيه تزيد معدلات النمو ، وتقل معدلات النتح ومن ثم تزيد كفاءة استخدام الماء . وتبرز هذه الزيادة فى مجموعة النباتات التى يشار الى نهج البناء الضوئى فيها بأنه كربون ٣ (القمح والأرز والشعير والبطاطس) وليست بهذا الوضوح فى نباتات الكربون ٤ (الذرة وقصب السكر) . وتقدر الدراسات انه لو تضاعف تركيز ثانى اكسيد الكربون لزادت معدلات النمو والانتاج فى نباتات الكربون ٣ بمعدلات تتراوح من ١٠ الى ٥٠ ٪ ، أما نباتات الكربون ٤ فالزيادة فيها تتراوح من صفر الى ١٠ ٪ . على أن الاوضاع الحقلية تختلف عن الوضع المعملى لأن الاثر سيشمل نبات المحصول وما يصاحبه من أعشاب حقلية ذات الاثر الضار على النمو والمحصول .

غير ان الأثر البيئى الذى يشغل البال ، هو صفة فيزيقية فى غاز ثانى اكسيد الكربون تتصل بأن جزئياته شفافة للاشعة الشمسية الساقطة ذات

الموجات القصار ، وغير شفافة للاشعة المرتدة عن سطح الارض ذات الموجات الطوال . وهذه صفة ينتج عنها ارتفاع فى درجة الحرارة . وتوجد عدة غازات اخرى تتزايد تركيزاتها فى الهواء الجوى نتيجة النشاط الانسانى ، وهى جميعا من جملة ملوثات الهواء .

تدل الحسابات العلمية التى تتناول ما يمكن ان يطرأ على درجات الحرارة نتيجة الزيادة المطردة فى تركيز هذه الغازات فى الهواء ، على أنه اذا وصل تركيزها الى ما يعادل أثر ضعفى تركيز ثانى اكسيد الكربون قبل الثورة الصناعية (اى ما يعادل تركيز ثانى اكسيد الكربون الى ٥٥٠ جزءا فى المليون بالحجم) ، ومن المتوقع ان يكون هذا فى غضون النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين ، فان متوسط درجات الحرارة فى العالم سترتفع الى مدى يتراوح من ١,٥ الى ٤,٥ درجة مئوية . تعنى هذه الارقام ان ارتفاع درجات الحرارة يكون فى الحد الأدنى من النطاقات الاستوائية وفى الحد الاعلى فى المناطق القطبية . وارتفاع درجات حرارة الجو يعنى تحولات مناخية متباينة تتصل بالبخر وتوزيع المطر وحركة الرياح ونطاقات المناخ عامة . ويعكف علماء المناخ مستعينين بالحاسبات وتقنيات النماذج الرياضية على دراسة هذه التحولات المناخية ، ودراسة اثارها على الحياة النباتية عامة وعلى حياة المحاصيل وتوزيعها فى العالم ، ودراسة استجابة المجتمعات وقدراتها على التواؤم مع هذه التغيرات . وقد عقدت عدة مؤتمرات علمية دولية لمراجعة نتائج البحوث والدراسات فى هذا الموضوع ، كان آخرها المؤتمر الدولى الثانى لدراسات التغيرات المناخية (جنيف ـ اكتوبر ١٩٩٠) ، كما عكفت جماعة علماء حكوميين تحت اشراف منظمة الارصاد الجوية العالمية (WMO)وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP)على مدى عامين (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠) على مراجعة وتدقيق نتائج هذه البحوث والدراسات ، والبحث عن سبل توقى اضرار التغيرات المناخية . كما بدأت مشاورات حكومية على اعلى المستويات السياسية لتدبر ما ينبغى على المجتمع الدولى لدرء مخاطر التحولات المناخية .

وهناك مسألة تقلق البال ، وهى اثر الدفء المتوقع على مستوى سطح الماء فى البحار والمحيطات . وزيادة درجات الحرارة تحدث التمدد فى حجم كتلة الماء ومن ثم تزيد ويرتفع مستوى سطح الماء ، ويقدر هذا الارتفاع بما يتراوح من ٢٠ الى ١٤٠ سنتيمترا . ولو قد تأثرت كتل الجليد فى المناطق المتجمدة ، وخاصة المناطق المتجمدة الجنوبية ، لزاد مدى الارتفاع . فى هذا خطر يتهدد المناطق الساحلية عامة حيث تقع المدن والحلل السكنية التى يقطنها ثلث سكان المعمورة ، وهو خطر يتهدد على وجه الخصوص مناطق دلتاوات الأنهار والأراضى الساحلية المنخفضة .

وتبدو قضية الغازات ذات الأثر الصوبى معضلة عسيرة الحل لأنها ـ وخاصة بالنسبة لغاز ثانى اكسيد الكربون ـ تتصل بقضايا الطاقة والسياسات التى تتوخاها المجتمعات والدول فى تناول مسألة الطاقة . ويبدو أن هناك ثلاثة مسالك :

الأول ـ التوجه الى الاقلال من معدلات استهلاك مصادر الوقود الحفرى (البترول ـ الغاز ـ الفحم) ، وهى مسألة تكتنفها المصاعب لأن البديل النووى لا تزال عليه تحفظات لما ينطوى عليه من مخاطر ، والبديل الاخر وهو الطاقة المتجددة من الشمس والرياح وباطن الأرض وامواج البحر وغير ذلك لا تزال تنتظر فتوحا علمية وتكنولوجية تجعل منها البديل العملى .

الثانى ـ ادخال تكنولوجيا تمتص الغازات ذات الأثر الصوبى من مخرجات الصناعة ، والتخلص منها فى غير الهواء الجوى .
نشير هنا الى دراسة امريكية عن تكلفة ازالة ٩٠ ٪ من ثانى اكسيد الكربون الخارج من محطة للقوى ، خلصت الى ان ذلك (١) يضاعف التكاليف الراسمالية للمحطة ، (٢) يزيد من تكلفة انتاج الكهرباء الى ١,٥ ـ ٢ ضعف ، (٣) يستهلك ١٠ ـ ٢٠ ٪ من ناتج كهرباء المحطة لادارة عمليات التخلص من ثانى اكسيد الكربون .

الثالث ـ قبول حتمية التغيرات المناخية المتوقعة ، والتعايش معها وما تقتضيه من تبديل فى المحاصيل وفى الدورة الزراعية ، وفى حماية المناطق الساحلية وغير ذلك .
لعلنا نذكر فى هذا الصدد ان زيادة ثانى اكسيد الكربون فى الهواء الجوى ترجع الى زيادة استهلاك الوقود الحفرى كمصدر للطاقة ، والى ما تتعرض له الغابات من تقطيع جائر وتدمير يصل معدله السنوى فى الغابات الاستوائية ٧,٦ مليون هكتار يضاف اليها ٣,٨ مليون هكتار من غابات المناطق الحارة واحراشها (الجملة ١١,٤ مليون هكتار) . وتبلغ جهود استزراع الغابات بالتشجير فى العالم حوالى ١,١ مليون هكتار . ولو قد زادت الجهود فى هذا المجال بالتوسع فى مشروعات التشجير لكانت فى ذلك مغاور تستقبل بعضا من زيادات ثانى اكسيد الكربون . ونضيف الى ذلك المحافظة على صحة البحار والمحيطات ، اى حمايتها من التلوث وخاصة التلوث بالزيت ، يحفظ للكائنات البحرية الهائمة (التى تعيش فى الطبقات السطحية من المياه) قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من ثانى اكسيد الكربون فى عمليات البناء الضوئى ، ومن ثم تحفظ لها مكانها كمستقبل رئيسى لهذا الغاز .

ان موضوع ثانى اكسيد الكربون ومجموعة الغازات ذات الأثر الصوبى ، نموذج للملوثات غير ذات اثر ضار ضررا مباشرا ، فهى من الغازات التى توجد فى الهواء الجوى ، ولها دور هام فى العمليات الطبيعية فى المحيط الحيوى ، ولكن زيادتها ذات اثر غير مباشر ، اذ تؤثر على حرارة الهواء الجوى ومن ثم تؤثر على المناخ وما يتتابع من ذلك من آثار . كذلك نلاحظ ان هذه الغازات تخرج من مواقع محلية تزيد فى المناطق الصناعية وتقل فى المناطق الريفية ، ولكنها فى اخر الأمر تصبح ذات طابع عالمى ويكون اثرها على المناخ ذا طابع عالمى لا فرق بين مناطق اخرجت ومناطق لم تخرج . لذلك يقتضى الأمر تعاونا دوليا واتفاقا دوليا على خطوات العمل التى تعيد التوازن بين ما يخرج الى الهواء من هذه الملوثات وبين طاقة المحيط الحيوى على الاستيعاب .

وتنادى كثير من الدول بالتفاوض الدولى لعقد اتفاق ينتظم الجهد العالمى لمقابلة هذه المشكلة المعقدة . وتبدأ الخطوة الأولى نحو هذه المفاوضات فى اجتماع دولى يعقد فى العاصمة الامريكية فى فبراير ١٩٩١ .

ثانيا ـ الاوزون فى الاستراتوسفير

تتميز طبقة الاستراتوسفير بوجود قدر من الأوزون (جزىء الاوزون = ٣ ذرات اكسجين) . هذا القدر من الاوزون المنتشر فى طبقة الاستراتوسفير فيما بين ٢٠ ـ ٥٠ كيلو مترا من سطح الأرض ، لو انه تجمع فى طبقة نقية لبلغ سمكها حوالى ٣ مليمترات وجملة وزنة ٣٠٠٠ مليون طن ، ولكن وجوده يجعل من طبقة الاوزون الدرع الذى يمنع وصول الاشعات ذات الموجات القصار التى تتراوح اطوالها من ٢٠٠ الى ٢٨٠ نانومتر (جزء من المليون من المليمتر) وهى الاشعات فوق البنفسجية ج ، ويمتص كذلك الجزء الاكبر من الموجات التى تتراوح اطوالها من ٢٨٠ الى ٣٢٠ نانومتر وهى الاشعات فوق البنفسجية ب ، ويمتص بعضا من اشعات الموجات التى تتراوح اطوالها من ٣٢٠ الى ٤٠٠ نانومتر وهى الاشعات فوق البنفسجيةأ .

الاشعات فوق البنفسجية ج و ب ذات آثار مدمرة على الحياة ، ولولا هذا الدرع الحاوى للاوزون لما كانت الحياة فى صورتها الحالية على سطح الأرض . ولو تعرضت طبقات الاستراتوسفير الى ما ينقص محتوى الاوزون فيها لتعرضت الحياة الى الضرر وتعرض الانسان الى مخاطر صحية .

ولوجود الأوزون فى طبقة الاستراتوسفير دور فى تنظيم المناخ ، اى الصفات الفيزيقية وخاصة الانتظامات الحرارية فى طبقة التروبوسفير ، فالأوزون بامتصاصه للاشعات فوق البنفسجية ، انما يمتص طاقة وحرارة تشيع فى الاستراتوسفير وتحدث الانقلاب الحرارى الذى أشرنا اليه . لو تعرضت طبقات الاستراتوسفير الى ما ينقص محتوى الاوزون لاختل التدرج الحرارى ولتأثرت حرارة طبقة التربوسفير واحدثت تغيرات مناخية .

نظرا لأهمية الدور الذى يؤديه الاوزون فى التوازن الطبيعى للكرة الارضية وهوائها الجوى ، فان المشتغلين بالبيئة شغلوا بقضاياه . الاوزون (أ ٣) يتكون نتيجة انشقاق جزىء الأوكسيجين (أ ٢) الى ذرتين بفعل الاشعات ذات الاطوال القصيرة (فوق البنفسجية) ثم تلتحم ذرة اوكسيجين مع جزىء اوكسجين مكونة جزىء أوزون وتكون الاوزون يعتمد على الاشعة الشمسية ، وتتباين معدلات تكونه او تفككه حسب ما يعتور سطح الشمس من تغيرات دورية ، ولكن تلك العمليات تحدث توازنا (تعادل ديناميكى) يحافظ على تركيز الاوزون فى طبقة الاستراتوسفير . ان التحول من الأوزون الى الاكسجين والعكس تفاعلات كيمائية ضوئية اى تعتمد على الضوء ، وتعتمد كذلك على درجات الحرارة المناسبة (حوالى ٥٠ درجة تحت الصفر) وعلى وجود عامل كيميائى مساعد . ووجود هذا العامل الكيميائى المساعد يتصل بالملوثات مثل مركبات النتروجين ومركبات الكلور التى تزيد من توجه التفاعلات الى تفكك الأوزون وتحول جزئياته الى جزئيات اكسجين .

مشاع الظن فى خلال السبعينات بأن مركبات النتروجين التى تخرج من عوادم الطائرات الاسرع من الصوت والتى تطير على الاتفاعات تبلغ ٢٠ كيلو مترا او اكثر ، أى فى الطبقات الاولى من الاستراتوسفير . (الطائرات العادية تطير فى الطبقات العالية من التربوسفير) . ولكن دراسة هذا الأمر كانت بالغة الصعوبة ، واعتمدت على دراسات نظرية لم يتيسر لها التحقيق والقياس . وتناولت الدراسات فكرة أثر مركبات الكلور كعامل كيميائى مساعد على تحول الاوزون الى اكسجين . ذلك لأن مجموعة مركبات الكلور وفلوروكربون والمعروفة باسم الفريون وتستخدم فى صناعات التبريد والمطاط المسامى والبخاخات وغيرها ، هذه المركبات (الخاملة من ناحية النشاط الكيميائى) يمتد عمر بقائها فى الهواء الجوى آماد طويلة (الفريون ١١ مدة بقاؤه ٧٥ سنه ، الفريون ١٢ مدة بقاؤه ١١١ سنه) ، وهى آماد تسمح لها بالانتشار ارتفاعا الى طبقات الاستراتوسفير . وهذه المركبات قادرة على التفاعل مع الاوزون وتفكيك جزئياته الى جزئيات الأوكسجين .

وفى أواخر السبعينات تخلفت قضية الاوزون عن بؤرة

الإهتمام العالمى رغم تحذير العلماء . وفى ١٩٨٥ أقرت الدول اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون دون تحديد اجراءات لذلك أو الاتفاق على الحد من الملوثات التى يرجح انها تهدد الأوزون .

فى مايو ١٩٨٥ نشرت الدورية العلمية nature مقالا لفريق علمى بريطانى (فارمان وزملاؤه) أو جزوا فيه نتائج ارصادهم فى منطقة القارة القطبيه الجنوبية فيما بين ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ ، وأبرزت هذه النتائج ان الأوزون فى طبقة الاستراتو سفير يتعرض لنقص بالغ فوق المنطقة القطبيه فى خلال الربيع الجنوبى (سبتمبر - اكتوبر . وقد فوجئت الاوساط العلمية بهذه النتائج ،

وعادت هيئة الدراسات الفضائية الامريكية لما رصده القمر الصناعى نمبوس ٧ وتبينت ان هذه الارصاد تؤكد ما وصل اليه فارمان وزملاؤه . وفى ربيع العام التالى (١٩٨٦) أجريت دراسات للحصول على عينات من الاستراتوسفير استخدمت فيها طائرات خاصة يصل ارتفاعها الى هذه الطبقات العليا بالاضافة الى أقمار صناعية وأرصاد أرضية . وأثبت هذا كله أن تركيز الاوزون بلغ فى شهر أكتوبر ١٩٨٦ أدناه وهو ١٥٠ وحدة دبسون والتركيز الطبيعى ٣٠٠ ـ ٣٥٠ وحدة دبسون . هذا التخلخل أشير اليه على انه « فجوة أو ثقب الاوزون » ، وهى فجوة تبلغ مساحتها ما يساوى مساحة الولايات المتحدة الامريكية ويبلغ عمقها ما يساوى جبل افرست .

اثارت هذه القياسات اهتمام العالم جميعا نظرا لما تمثله من خطر على الحياة وعلى المناخ فى العالم جميعا . وأسرعت الدول الى توقيع بروتوكول فى مونتريال (كندا) فى شهر سبتمبر ١٩٨٧ تتعاهد فيها بإنقاص انتاج مركبات الفريون واستخداماتها الصناعية واحلال مواد بديلة فى العمليات الصناعية التى يدخل فيها الفريون . وتتابعت الاجتماعيات الدولية وبرامج الدراسات والارصاد فى المناطق الجنوبية (سبتمبر ـ أكتوبر) ومناطق القطب الشمالى (يناير ـ فبراير) ، وتبين أن خطر تخلخل طبقات الاوزون وخطر ما يتبعه من أضرار صحية على الانسان والحيوان والمحاصيل . اجتمعت الدول الموقعه على بروتوكول مونتريال فى هلسنكى فى مايو ١٩٨٩ وقررت تشديد الخطر على استخدام مركبات الفريون واضرابها . وعادت الى الاجتماع فى لندن فى صيف ١٩٩٠ لتقرر انشاء سكرتارية تنفيذية لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقيات وانشاء صندوق لتقديم العون الى الدول النامية للتحول من استخدامات الفريون الى مركبات بديله لا يتضرر منها أوزون الاستراتوسفير .

قضيتا التغير المناخى الذى قد ينشأ عن تراكم مجموعة من الملوثات فى طبقات التربوسفير ، وتخلخل الاوزون الذى تسببه مجموعة من الملوثات فى طبقات الاستراتوسفير نماذج لقضايا التلوث الذى يخرج مواده فى مواقع ذات حدود موضعية ، مخرجات وسائل النقل التى تسعى فى طرقات المدن ومحطات القوى والمراكز الصناعية فى البلاد المختلفة ، مخرجات البخاخات التى نستعملها فى رش المبيدات أونثر العطور ، الى غير ذلك من مواقع النشاط الانسانى . ثم لاتزال تلك المخرجات المتباعدة المصادر تتجمع فى الهواء الجوى يوما بعد يوم وحولا بعد حول ، ولا تزال تشيع فى طبقاته جميعا ، ومن ثم يتحول التلوث ذو المصادر المحلية الموضعية الى تلوث عالمى يؤثر على النظم الطبيعية وعلى اتزانها ومن ثم يؤثر على المناخ فى الكرة الارضية جميعا ، أو يهدد بعضا من مكونات المؤثر على هذا الاتزان على نحو ما ذكرنا بشأن طبقة الاوزون .

لعل هذه القضايا العديدة ، التي تناولنا مثالين لها ، تدلنا على وحدة الارض التي تعيش عليها دول العالم جميعا ، وتدفعنا الى المزيد من التعاون الدولى والتعاضد بين الامم لدرء ما يتهدد الانسان من مخاطر التدهور البيئى والتلوث البيئى .

قضايا التنوع الوراثى biodiversity

يعتمد الانسان فى حياته على عدد من الأنواع النباتية والحيوانية ، هى ما يزرع من محاصيل وما يربى من حيوان . ويعتمد أيضا على عدد أكبر من الانواع النباتية والحيوانية تهيىء له منتجات خاصة ذات نفع طبى أو صناعى ، أو يستخلص منها العطور للزينه أو البخور للطقوس الخاصة . ويعتمد على الاقارب البرية لهذه الانواع فى تربية الاصناف واستنباط السلالات المتميزة من نباتات المحاصيل والمراعي . ولايزال الانسان يستكشف فوائد جديدة من الانواع البرية . أى ان كل كائن حى يشارك الانسان الحياة فى اطار المحيط الحيوى له فائدة اليوم أو غدا ، كما ان له دورا فى الحفاظ على التوازن البيئى واستمرار الحياة . أن غياب نوع من فطريات التربه يقلل من خصوبتها ، وغياب نوع من الفراش يمنع من استكمال تلقيح الازهار وهى المرحلة الباكرة من تكوين الثمار والبذور ، وغياب ديدان الارض يحرم التربة من التقليب والتهوية التى تحافظ على خصوبتها .

فتح التطور فى مجال علوم الهندسة الوراثية المجال لنقل صفات وراثية فيما بين الانواع المختلفة ، بل بين الفصائل المتباعدة . بذلك اصبح فى كل نوع من النبات أو الحيوان البرى مكونات وراثيه يمكن نقلها الى ما بين أيدينا من نباتات المحاصيل والمراعي أو الى ما نربيه من حيوان . اى أن ننقل الجزء من البناء الوراثى لنبات برى ينمو فى الارض الملحة الى البناء الوراثى لواحد من نباتات المحاصيل أو العلف (كالقمح أو البرسيم أو الطماطم) يكتسب بها القدرة على النمو من الارض الملحة . هذا باب واسع للتطوير العلمى يضيف الى القيمة العلمية والتطبيقية لكل كائن برى ولعلنا نضيف ان لكثير من الانواع النباتية والحيوانية قيمة جمالية تجعل للاطار البيئى من صفات البهاء ما يدخل البهجة على النفس . وارتياد البيئات البرية استرواح من عناء الحياة اليومية وخاصة فى المدن المكتظة والمنفصله عن البيئة الفطرية . وتمثل أنواع من النبات والحيوان عناصر من التراث الثقافى . وقد ذكر شعراء العربية فيما نظموا والادباء فيما كتبوا والفنانون فيما صوروا المها والغزال والذئب والاسد وغيرها من أنواع الحيوان ، والاقحوان والعشرق والبان وعشرات أخرى من أنواع النبات . فقد هذه الانواع خلل ثقافى . ومن الأنواع ماله أهمية حضارية تتصل بالتراث . نذكر نبات البردى وطائر الايبس المقدس ، وهى من تراث مصر الذى اندثر من البيئة المصرية ، وهى خسارة تراثيه .

المسألة التى تعنى العالم فى هذا الامر هى « فقد الانواع » أى اختفاء بعض أنواع النبات والحيوان وانقراضها . وانقراض الانواع جزء من التطور الطبيعى الذى تشرحه فكرة البقاء للاصلح ، أى أن انواعا جديدة تنشأ ثم يحدث التنافس بينها وبين أقرانها من الانواع القديمة ، ويكون البقاء للاصلح أى الاقدر على التواؤم مع ظروف المحيط الحيوى وعلى الافادة من موارده .

أما الانقراض الذى يشغل البال ، فهو الانقراض من أثر الفعل البشرى . وقد يكون ذلك نتيجة الاثر المباشر أى أحداث العطب أو الضرر بالكائن ، أو الاثر غير المباشر نتيجة أحداث الخلل أو الغيير فى البيئة التى يعيش فيها الاثر المباشر يمثله الرعى الجائر لانواع من نباتات المرعى ، أو التقطيع الجائر للاشجار والشجيرات الخشبية ، أو الصيد الجائر لحيوان برى الى غر ذلك . هذه الاستخدامات الجائره تعنى ان ما يجمعه الانسان ويحصده اكثر من قدرة جماعة الكائن الحى على العطاء وعلى تعويض ما يؤخذ .

أما أسباب الانقراض غير المباشرة فترجع الى التغير الذى يصيب النظام البيئى الذى يعيش فى اطاره الكائن الحى ان الاسماك التى تتضمن دورة حياتها الهجرة من مصب النهر الى اعاليه حيث يتم التكاثر تصاب بالاضطراب الذى تختل به دورة الحياة اذا أقيم سد على النهر يفصل اعلاه عن أدناه . ويراعى المهندسون المحدثون فى تصميم هذه السدود ان تتضمن سلالم للسمك تسمح بانتقاله فى رحلة التكاثر . كان فى دلتا النيل مساحات واسعة من المستنقعات هيأت البيئة الصالحة لنمو نبات البردى وازدهاره ، وكان منه المادة الخام لصناعة الورق . فلما شرع المصريون فى تنمية موارد الارض بالرى والصرف جفت مساحات كبيرة من المستنقعات وتغيرت البيئة الى مالا يناسب نمو البردى . فتناقص نموه حتى اختفى من بيئاته فى الدلتا .

كذلك طرأت على البيئة منذ كان التحول الصناعى ظواهر التلوث الكيميائى بما ينصرف الى الارض والهواء والمياه من مركبات كيميائية تتغير بها البيئة ، ويتضرر منها النبات والحيوان . مثال ذلك مجموعة الاكاسيد الحامضة (أكاسيد الكبريت والنتروجين) التى تخرج من عوادم الاحتراق الى الهواء الجوى وتترسب فيما بعد مع المطر . ان التدهور الذى يصيب الغابات فى شمال أوربا ووسطها وفى شمال أمريكا من الظواهر البيئية التى أصابت بالضرر مساحات شاسعة من الغابات ومافيها من نباتات وحيوان .

كذلك تتعرض حاليا مساحات واسعة من الغابت الاستوائية الى التقطيع (تجارة الاخشاب . احتياجات الوقود)) ، وقدر مساحة ما يجتث من هذه الغابات بحوالى ١١ مليون هكتار فى كل عام . والغابات الاستوائية ثرية بالأنواع النباتية والحيوانية ، وتعتبر من خزائن الموارد الوراثية العامرة بأنواع

يعرف العلم بعضها ولا يحصيها جميعا وتقطيع الغابه يعنى . تدمير النظام البيئى الذى يعيش فى كنفه الاف الانواع . ومثل هذا يقال عن ظاهرة التصحر التى تحدث الدمار البيئى فى مساحات كبيرة من الاراضى الجافة وشبه الجافة ، وبذلك يدمر البيئة التى تعيش فيها أنواع من النبات والحيوان .

يعنى العالم فى الحاضر بهذا الأمر ، وبدأت الدول مفاوضات - تحت مظلة الامم المتحدة - لوضع اتفاقية دولية تهدف الى حماية التنوع الوراثى فى العالم . وهذا الهدف يعنى حماية الانواع التى يتهددها الانقراض ، وحماية البيئات الطبيعية التى تهيىء لهذه الانواع الاطار الصحى لحياتها ونموها ، وكذلك حماية الموارد الوراثية التى يمكن نقلها من كائن الى كائنات اخرى . ان تطبيق مثل هذه الاتفاقية يعنى تقديم العون والدعم للدول الفقيرة لتتمكن من تنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئة وصون مواردها أى انشاء المحميات الطبيعية وبنوك حفظ الموارد الوراثية وحدائق النبات والحيوان وغير ذلك من أدوات الصيانة .

القسم الثانى
قضايا البيئة فى مصر

ألمنا فيما سبق ببعض من قضايا البيئة التى تشغل بال العالم جميعا ، لأن المدى الجغرافى لكل منها يتجاوز حدود الدول ليؤثر على الاطار العام الذى يشمل الحيز الذى توجد فيه الحياة على الكرة الارضية . ومصر جزء من هذا الاطار .

لو أن ما يتنبؤ به العلماء ، من تغير فى المناخ العالمى نحو الدفء فى منتصف القرن القادم تحقق ، لكان لهذا اثار متعددة ومتنوعة على معدلات المطر فى مصر (جزء من مناخ حوض البحر المتوسط) وفى مرتفعات أثيوبيا (جزء من مناخ المطر الموسمى الصيفى) وفى الهضبة الاستوائية حيث منابع النيل ، واثار على درجات الحرارة فى شهور العام مما قد يؤثر على تسلسل الدورة الزراعية والتوزيع الجغرافى للمحاصيل ، وأثار على استهلاك الطاقة وعلى استهلاك المياه . ولعل الاثر الداهم هو ما لعله يحدث من ارتفاع فى منسوب سطح البحر وما يتبع ذلك من طغيان البحر على التخوم الشمالية للدلتا . ويقال مثل هذا عن الاثار الصحية لتهرىء طبقة الاوزون فى الاستراتوسفير .

ولكنا نود أن نرصد القضايا البيئية الخاصة بمصر والتى تضاف الى حصتها من الهموم العالمية . ولعلنا نذكر ما سبقت الاشارة اليه من أن القضايا البيئية تتصل بالموارد الطبيعية التى تستنزف ، والاعتبارت البيئية تدعو الى تنمية الموارد تنمية موصوله وممتدة الامد لتلغى الجيل الحاضر والاجيال التالية . وتتصل كذلك بنوعية البيئة ومواءمتها لصحة الانسان من نواحى الجسد والعقل والروح . هذان وجهان لقضايا البيئة ، تختلف آثارهما على حياة الجماعة الانسانية ، ولكنهما غير منفصلين . وترتبط قضايا البيئة جميعا بمسألة السكان وتزايدهم عددا وتعاظم معدلات استهلاكهم ومعدلات مايخرجون من نفايات ومخلفات .

■ اولا – قضايا الموارد الطبيعية

القضية الأولى تتصل بالارض الزراعية وماتعرضت له من تغول العمران فى الحضر وفى الريف ، وماتعرضت له الأرض من تجريف لتتحول التربة الزراعية الى مادة خام لصناعة الطوب . وقد خسرت الزراعة المصرية فى غضون الثلاثين سنة الماضية قرابة المليون فدان من أجود الأراضى ، تحولت مساحتها

الى امتدادات عمرانية للمدن الكبرى ولالاف القرى . كذلك خسرت مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية قسطا من خصوبتها نتيجة التجريف .

ان هذه المسألة جزء من قضية أوسع مدى وهى قضية « السياسة الوطنية لاستخدامات الأرض » وترجمة هذه السياسة الى خطة ترصد على خريطة مصر واستخدامات اراضيها فى الحاضر وفى مدى السنوات الخمسين او المائة القادمة . خريطة تترجم اولويات استخدامات الأرض وتعتمد على جملة الأرصاد والبيانات العلمية عن موارد الأرض ، السطح والباطن ، وترسم مواقع الأراضى الزراعية ومواقع المدن والحلل السكنية ومواقع مراكز التعدين والبترول والصناعة والسياحة والطاقة وشبكات المواصلات من الطرق والمطارات والموانىء ، الى غير ذلك من استخدامات الأرض .

اذا غابت الخطة الوطنية لاستخدامات الأرض المصرية على اتساع المليون كيلو متر مربع ، وهى حتى اليوم غائبة ، انفتح الباب لتصارع المطالب المختلفة ، ومثال ذلك الخلاف بين الهيئات البترولية وهيئات السياحة حول اولويات استخدام حيز الشاطىء فى الأرض والبحر فى منطقة الغردقة . فى غياب الخريطة الوطنية لاستخدامات الأرض فى مدى المستقبل ، انفتح الباب لمشاكل مثل ما حدث فى منطقة سيدى كرير حيث تقرر فى ١٩٦٦ ـ بعد دراسات عديدة وباهظة النفقة ـ موقع المحطة الذرية ثم تأجل المشروع بسبب حرب ١٩٦٧ . فلما عادت مصر الى بحث اقامة المحطة فى السبعينات ، كان العمران قد زحف على موقع المحطة ، واستؤنفت الدراسات لاختيار بديل اخر وتقرر الموقع فى الضبعة . وتأجل المشروع مرة أخرى بسبب حادث تشيرنوبل . وقد تكرر الوضع . حل مثل هذه المشاكل يكون فى اطار الخريطة الوطنية لاستخدامات الأرض .

ان الخروج بالعمران من حيز الوادى الضيق الى الصحراء الفسيحة فى شرق الوادى وغربه ، وبناء المدن الجديدة (السادات والعامرية وبرج العرب الجديدة و ٦ اكتوبر والعاشر من رمضان ، وغيرها) فى خارج الأرض الزراعية خطوات على النهج السليم ، ولو قد نشأت هذه المدن منذ خمسين عاما لخففت من اضرار التغول العمرانى على الأرض الزراعية فى منطقة القاهرة الكبرى والاسكندرية وغيرها .

ونوجز الحديث عن الأرض بالاشارة الى مسألتين . الأولى هى المحافظة على الأرض الزراعية وخصوبتها اى قدرتها على الانتاج ، والثانية هى ترشيد استخدام حيز الأرض على ضوء مواردها الطبيعية والاولويات التى تحددها السياسة الوطنية لتنمية موارد الأرض

القضية الثانية تتصل بموارد المياه العذبه ، وهنا تبرز مسألتان : الأولى تتصل بترشيد استخدام الموارد المائية والثانية تتصل بالمحافظة على نوعية المياه خاصة فى قنوات الرى والصرف . ان حصة مصر من موارد مياه النيل محدوده (حوالى ٥٠ مليار متر مكعب) ، يضاف اليها موارد المياه الأرضية على تنوع مصادرها فى المناطق المصرية المختلفة (من مياه النيل فى تخوم الوادى وفى الدلتا ، من موارد قديمة فى طبقات الحجر الرملى النوبى وما فوقه من طبقات تحمل المياه فى الصحراء الغربية خاصة ، من موارد المطر المحدود فى نطاقات الساحل الشمالى من رفح الى السلوم) . هذه جميعا موارد محدودة ، ويتحتم ترشيد استغلالها اى زيادة العائد من كل متر مكعب منها . ويعنى هذا استبدال طرق رى تقتصد فى استخدام المياه بطرق الرى الحالية . وهذا هو الاتجاه فى الاراضى الجديدة حيث تستخدم طرق الرى المتطورة (الرش ، التنقيط ، الخ) التى تقلل معدلات المياه للفدان الى نصف مايروى به الفدان فى اراضى الدلتا والوادى .

كذلك يعنى التوجه الى الاقتصاد فى استهلاك المياه العمل على تقليل الفاقد فى شبكة قنوات الرى ، وهى نسبة عالية من المياه . والحل الأمثل هو ان يكون نقل المياه وتوزيعها فى شبكة من القنوات المغطاه والانابيب ، وقد يكون هذا حلا بالغ الكلفه ، ولكن تبطين قنوات الرى واجب لمنع فقد الماء بالتسرب من جوانب القنوات ، وفى ذلك فقد لموارد المياه وضرر للأرض بما يزيد من ارتفاع منسوب المياه وتقليل كفاءة نظام الصرف الزراعى . وتغطية القنوات (الفرعية على الأقل) يقلل الفاقد بالبخر ، ويمنع نمو الاعشاب المائية والقواقع الناقلة للبلهارسيا . ومن وسائل تقليل الفاقد فى مياه الرى مكافحة الاعشاب التى تنمو فى القنوات ومنها آفة ورد النيل ، وهى ترفع من معدلات البخر بالاضافة لاضرارها البيئية الاخرى .

ويتصل التفكير فى مسألة ترشيد استخدام المياه ، وخاصة فى ضوء مايتوقع من تعاظم ازمة المياه فى العالم عامة وفى منطقة الشرق الأوسط خاصة ، بموضوع الدورة الزراعية والتركيب المحصولى فى مصر . مايزال نهج الحساب السائد هو النظر الى الانتاج من وحدة المساحة (الفدان) ، ولو قد تغير نهج الحساب الى النظر الى الانتاج من وحدة المياه (المتر المكعب) لتغير ترتيب المحاصيل تأخيرا لمحاصيل عالية فى استهلاك المياه (الارز والقصب) وتقديما لمحاصيل متواضعة فى استهلاك المياه .

واستهلاك المياه فى المدن والحلل السكنية وفى الصناعة يستحق المراجعة للترشيد . وقد زادت معدلات استهلاك الفرد من المياه فى اليوم فى مدينة القاهرة عدة اضعاف فى غضون الخمسين سنة الماضية (١٢٥ لترا عام

١٩٥٢ ، ٢١٠ لترات عام ١٩٧٠ ، ٣٠٠ لتر عام ١٩٨٠ ـ مقارنة ٦٩ لترا للفرد في اليوم عام ١٩٣٦) . والزيادة المعقولة في استهلاك المياه تدل على ارتفاع مستوى المعيشة ، وهي مسألة تستحق الترحيب ، ولكن تضاعف معدلات الاستهلاك يدل على اسراف ينبغي ان يتوقف . والاسراف في استهلاك المياه يعني زيادة الضغط على شبكة الصرف الصحي وهي مسألة عانت منها مدينة القاهرة لعدة سنوات ، وتكلف علاجها نفقات بالغة تجددت بها شبكة الصرف الصحي واصبحت من أضخم شبكات الصرف الصحي في مدن العالم . في هذه المسألة تظهر الحاجة الى الحلول التكنولوجية (تجديد شبكات المياه ، صيانة صنابير المياه ، تعديل سيفونات دورات المياه لاقتصاد المياه ، الخ) مع الحلول الاجتماعية (نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه ، والسلوك الفردي في استهلاك المياه ومقاومة الاسراف) والحلول الاقتصادية (تسعير المياه في شرائح متزايدة)

القضية الثالثة : تتصل بالثروات الطبيعية المتجددة ومنها الثروة السمكية في مياه الشواطىء المصرية والبحيرات وشبكات الري والصرف وبحيرة ناصر (خزان السد العالي) . هنا تبرز مسألة التنمية المتواصلة للموارد الطبيعية المتجددة ، وهي مسألة تتصل بفكرة الاستغلال في حدود « قدرة النظام البيئي على الحمل » ، ذلك لأن صيد السمك جمع لناتج طبيعي للنظام البيئي ، اذا زاد مايؤخذ منه على قدرة النظام البيئي على التعويض ، وهي هنا قدرة جماعة افراد نوع السمك على التكاثر والنمو . فاذا زاد مايؤخذ على ذلك تحول الاستغلال الى استنزاف وهذا عكس التنمية الموصولة . ليست التنمية مرادفا لتعظيم الانتاج ، انما التنمية هي حصاد الناتج دون استنزاف راس المال .

ومصايد الأسماك المصرية تتعرض لاضرار الاستنزاف اى الصيد الجائر ، بالاضافة الى تلوث البيئة بما يقلل من خصوبتها ويفسد اسماكها . اجراءات ادارة مصايد الاسماك المصرية تعمل على منع الصيد في مواسم تكاثر الاسماك ، وهذه خطوة سليمة نلاحظ تطبيقها الناجح في مصايد بحيرة البردويل في شمال سيناء ، ونرجو ان يصبح الأمر كذلك في سائر المصايد .

وشبيه بهذه القضية الاثر البيئي للصيد الجائر في الحيوان البري . ولقد انقرضت انواع عديدة من حيوانات الصحاري والبراري نتيجة الصيد الجائر ، أى ان يتجاوز الصيد قدرة جماعة الحيوان على التعويض . وتتعرض لمثل هذا انواع الطيور المهاجرة واشهرها السمان الذي يعبر الشواطىء الشمالية في رحلته إلى الجنوب الدافىء في فصل

الخريف . ليست هذه دعوة لمنع الصيد ، انما دعوة الى التنظيم الذى لايذهب بالنوع جميعا . لو ان شباك صيد السمان تباعدت بحيث امسكت ببعض الطير العابر وافلت البعض ليستكمل رحلته الى مواقع التكاثر فى الجنوب الدافىء واستكمل رحلة الاياب الى الشمال المعتدل فى الربيع والصيف ، لبقيت من جماعة الطير اعداد تكفى لتعويض ماجمعته شباك الصيد . لو ان هواة صيد انواع البط الذى يتجمع فى البرك والبحيرات فى فصل الشتاء صادوا اعدادا معقولة تكفى لاشباع الهواية دون تجاوز ، لبقيت من البط البرى اعداد تكفى لاستكمال دورة الحياة والتكاثر بما يعوض الفقد . ومثل هذا يقال عن سائر انواع الحيوان الذى يتعرض للقنص والصيد .

وقريب من هذه القضية كذلك مسالة الرعى الجائر . والمراعى الطبيعية فى مصر فى نطاق ساحلى يمتد من رفح الى السلوم ، وفيه امطار تتراوح من ١٠٠ الى ٢٠٠ مليمتر فى العام ، وتكفى لنمو كساء نباتى يصلح للرعى : وفى المراعى الطبيعية تبرز قضية « قدرة النظام البيئى على الحمل » ، اى قدرة وحدة المسلحة على تغذية عدد من الحيوانات لمدة من الزمن . فاذا زادت اعداد الحيوان او امتدت مدة بقائها فى المرعى اكثر من قدرة المرعى على الحمل ، اصبح الرعى جائرا مما يحدث التلف والتدهور . يقدر الخبراء ان قدرة مراعى المنطقة غربى الاسكندرية الى السلوم على الحمل بحوالى ٣٠٠٠٠٠ راس من الماعز والاغنام ، ولكن الواقع ان عدد الحيوانات فى هذا النطاق يزيد على المليون ، ومن هنا يكون الرعى الجائر وتدهور المراعى الطبيعية وتصحرها ويكون تزايد اعتماد قطعان الحيوان على الاعلاف المجلوبة من خارج المنطقة .

ومسالة تنمية المراعى والثروة الحيوانية فى النطاق الساحلى الشمالى يطرح مسائل تتصل بتنمة الموارد المتاحة او التى تتاح فى اطار برامج التنمية . فى هذا النطاق تمتد ترعة برج العرب والرياح الناصرى تحمل مياه الرى لاستزراع مناطق كانت من قبل جزءا من نطاق الرعى او الزراعة المطرية . كان ينبغى ان يوجه قدر من المياه والارض لزراعة مراع مروية تكون من عناصر تنمية قطعان الحيوان وتحسين احوال الرعاة وتحقيق التوازن بين استغلال المراعى الطبيعية بالقدر الذى لايتلفها وبين الاعتماد على المراعى المروية بما يحقق التنمية الموصولة لثروة الحيوان وجماعة الرعاة . ومثل هذا يقال بالنسبة للمراعى الطبيعية والثروات الحيوانية فى النطاق الشمالى لشبه جزيرة سيناء ، وما سيتاح لها من موارد مائية تحملها ترعة السلام .

القضية الرابعة تتصل بالثروات الطبيعية غير المتجددة وهى الرواسب الجيولوجية القديمة التى تحمل الثروات المعدنية وطبقات الفحم وحقول البترول والغاز الطبيعى ، وكذلك المياه الجوفية المختزنة فى الطبقات الحاملة للمياه واشهرها طبقات الحجر الرملى النوبى فى مناطق الواحات وشرقى العوينات . مايؤخذ من هذه الموارد لايعوض لأنها مخزونات قديمة . وفكرة التنمية الموصولة هنا تعنى العمل على تعظيم كفاءة استغلال الموارد ، وعلى مد الأمد الزمانى لسنوات استغلالها ، والضابط فى هذا الامر يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والمسئولية الاخلاقية تجاه الاجيال التالية .

نقصد بالكفاءة التكنولوجية اولا زيادة العائد من الاستخدام فالآلة ذات الكفاءة تستهلك القدر الأقل من الوقود . وثانيا ايجاد الوسائل التكنولوجية لاعادة الاستخدام على نحو مايكون فى اعادة استخدام الحديد الخردة وغيره من المكونات المعدنية فى السيارات المستهلكة وغيرها . وثالثا ايجاد البدائل من الموارد المتجددة او المصنعة لتحل محل الموارد غير المتجددة . وامثلة ذلك كثيرة فى مواد اللدائن التى تحل محل الموارد غير المتجددة ، وامثلة ذلك كثيرة فى مواد اللدائن التى تحل محل المكونات المعدنيه فى صناعة السيارات والطائرات وغيرها ، كذلك نذكر ماتتوجه اليه البرازيل من انتاج الوقود الكحولى واستخدامه فى السيارات بدل البترول . ورابعا البحث عن مواقع جديدة لوجود خامات الموارد غير المتجددة مثل مواقع لانتاج البترول الخام من قاع البحر (الحقول البحرية فى خليج السويس) . ولاتزال البحوث والدراسات التكنولوجية تتقدم نحو استخراج الخامات المعدنية من قيعان البحار .

اما المسئولية الاخلاقية فتتصل بسياسات التنمية ، وهل تاخذ فى الاعتبار مصالح الاجيال التالية ، فتستخرج من الموارد غير المتجددة مايكفى لمقابلة المتطلبات الاساسية للحاضر دون اسراف تنضب به الموارد .

فى هذا الاطار نشير الى موارد المياه الأرضية فى الصحراء الغربية ، وهى مانراه فى مناطق الواحات وتوسعاتها فيما عرف بالوادى الجديد . هنا تبرز اهمية الكفاءة والاقتصاد فى استخدام المياه ، واختيار وسائل الفلاحه والرى والحاصيل التى تمثل اكفا استخدام للمياه . زراعة الارز التى تحتاج الى كميات كبيرة من المياه قرار غير سليم خاصة فى مناطق الواحات التى لايتيسر فيها الصلاف الزراعي ، والرى بالغمر قرار غير سليم . اذ ينبغي ان تكون التنمية فى اطار اطالة الأمد الزمانى الذى تستخدم فيه هذه الموارد المائية غير المتجددة

القضية الخامسة : تتصل بموارد تنوع الاحياء او مايطلق عليه الثروات الوراثية التى تتمثل فى مجموعة الانواع النباتية والحيوانية البرية ، ومجموعات الانواع والأصناف والسلالات الزراعية واقاربها البرية ، وتتمثل ايضا فى البيئات المتنوعة التى توجد فى مناطق البلاد المختلفة . هذه جميعا جزء من التراث الوطنى الذى يتصل بمستقبل التنمية والاقتصاد ، ويتصل كذلك بالتراث الثقافى والحضارى . وصون هذا التراث الوطنى والمحافظة عليه من الاندثار جزء من المسئولية الوطنية .

فقدت مصر في غضون الاعوام المائة الماضية عشرات من انواع النبات (اشهرها البردى) والحيوان (اشهرها طائر الايبس المقدس) . وهي جزء من التراث الحضارى لتاريخ مصر . والأدب العربي زاخر بالاشارة الى انواع من الحيوان والنبات انقرض اغلبها من برارى الأقليم العربي ، وهي جزء من التراث الثقافي . كذلك فقدت مصر عشرات من انواع النباتات البرية كان يمكن ان تكون مصادر لمواد دوائية او كيميائية نافعة ، وفقدها هو ضياع لفرص وامكانيات مستقبلية . ومن هذه الانواع اقارب لبعض المحاصيل ونباتات العلف ، وضياع هذه الانواع فقد لتكاوين وراثية قد تنفع في استنباط سلالات جديدة مما نزرع من المحاصيل . مثال ذلك نوع من الشعير البرى يوجد في بقعة محدودة من وادى حايس غربي مرسى مطروح ، ونوع من القطن البرى الشجرى لاتزال افراد قليلة منه توجد في واحة سيوة .

من المهام الوطنية في مجال البيئة وضع برنامج وطني لصون التنوع البيولوجي ، باقامة عدد من المحميات الطبيعية تتمثل فيها البيئات المصرية المختلفة ومجموعات الأنواع البرية . وقد صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ ينظم عملية انشاء المحميات الطبيعية ، وصدرت عدة قرارات لرئيس مجلس الوزراء بتحديد مناطق للمحميات الطبيعية في مصر . كذلك تنشىء وزارة الزراعة في بهتيم وفي الجيزة وحدات لحفظ الموارد الوراثية لاصناف وسلالات المحاصيل واقاربها البرية . وننادى كذلك بانشاء مركز حقلي لاكثار انواع الحيوان والنبات المعرضة لاندثار ، وتكون من مهامه اعادة هذه الأنواع الى بيئاتها الطبيعية في المحميات .

■ ثانيا ـ قضايا التلوث البيئي

التلوث البيئي هو كل تغير في التكوين الكيميائي او في الصفات الفيزيقية او البيولوجية للبيئة ويكون لها اثر ضار على صحة الانسان وراحته من النواحي الفسيولوجية . أو النفسية ، او على مايزرعه من محاصيل ومايربيه من حيوان ، او على تراثه الحضارى

القضية الأولى : تتصل بتلوث المياه في شبكة الرى والصرف الزراعي . وقد زادت مخرجات الصرف الصحى والصرف الصناعي ونفاياته على قدرة شبكاتها على التلقى والمعالجة ففاضت الى شبكة الرى والصرف الزراعي التى حملتها بدورها الى بحيرات الشمال . هذا التلوث يعرض صحة سكان الريف لمخاطر عديدة ولعل انتشار مرض الفشل الكلوى واحد من هذه المخاطر . ونضيف الى هذا الاثار الاقتصادية البالغة لهذا التدهور البيئي . مياه الصرف الزراعي جزء رئيسى من موارد المياه التى يعتمد عليها التوسع الزراعي في السنوات العشرين القادمة ، وهي نموذج لاعادة استخدام الموارد وترعة السلام من اكبر مشروعات الرى المعاصره اذ ستحمل مياه الصرف الزراعي المخلوطة بقدر من مياه النيل الى شمالى سيناء لاستزراع مساحات واسعة في سهل الطينة وتخومه . فاذا كانت هذه المياه محملة بملوثات كيميائية من نفايات الصناعات وبقايا المبيدات والاسمدة ، فانها تعرض المحاصيل لمخاطر بالغة . هذا نموذج للأثر الاقتصادى للتلوث اذ يفسد موردا ذا اهمية خاصة .

أضف الى ذلك ان المياه الحاملة للملوثات المتعددة والمتنوعة تصب الى بحيرات الشمال (المنزلة ـ البرلس ـ ادكو ـ مريوط) وهي اهم مصادر الثروة السمكية في مصر . وهنا يبرز خطر خاص بتلوث مياه مصايد الاسماك ، لأن السمك جزء من نظام بيئى يتدرج فيه سلم الغذاء . فالكائنات الدقيقة من الهائمات الطحلبية والحيوانية هي الدرجة الأولى التى تتلقى الملوثات وتركزها في آجسامها في مراحل النمو ، ثم تتغذى عليها حيوانات دقيقة تتجمع في

اجسامها الملوثات بدرجة اكبر . ثم تأتي الاسماك وتتغذى على هذه الحيوانات ، وربما يتغذى السمك الكبير على السمك الصغير في سلم التغذية . والدرجات التالية قد تتضمن تغذى الطيور كالبط وغيره على الأسماك . والانسان يأكل السمك والطير وقد تركزت فيه مع درجات السلم الغذائي كيميائيات الملوثات .

ولو أنصفنا لمنعنا صيد الاسماك في بحيرة مريوط ، وأنشأنا محطات لارصاد تلوث الاسماك في بحيرات ادكو والبرلس والمنزلة . وبحيرة المنزلة تتعرض لمخاطر خاصة لانها تتلقى مياه بحر البقر وبحر حادوس وهي كتل مائية تحمل قدرا بالغا من الملوثات .

ولعلنا نلاحظ ان بحيرة البردويل في شمالي سيناء لاتزال بعيدة عن مصادر التلوث . لذلك تجد اسماكها سوقا رائجة في اسواق التصدير الي الخارج . وليست كذلك اسماك البحيرات الأخرى .

نتبين من هذا ان تلوث المياه يؤثر على الصحة العامة ، ويؤثر كذلك على عناصر اقتصادية هامة تتصل بنوعية المياه التي يمكن ان يعاد استخدامها وكذلك بما تحويه من ثروات طبيعية . ولقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية مياه الري والصرف من التلوث ، وكان الحافز لصدور هذا القانون الهام الاعتبارات الصحية والاقتصادية . ولاتزال العقبات تقعد بنا عن تنفيذ هذا القانون تنفيذا سليما ومؤثرا .

القضية الثانية : تتصل بتلوث المياه الساحلية المتاخمة لشواطيء مصر الممتدة على البحر المتوسط شمالا ، والبحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس شرقا . هذه الشواطيء والمياه البحرية تمثل جزءا من الثروات الطبيعية في مصر وهي مصدر هام لمصايد الاسماك ، وهي كذلك منتجعات مصر للسياحة والترويح . وقد صدر قانون البحار الدولي الذي يمد حيز المياه الاقليمية الى نطاق الحقوق الاقتصادية الذي يمتد لمائتي كيلو متر . ونطاق الحدود المتسع هو ايضا نطاق المسئولية للمحافظة على المياه من التلوث .

تتعرض المناطق الساحلية لمصادر متعددة للتلوث . بعض هذا التلوث صادر عن الداخل بما تحمله مصبات الصرف الزراعي والصرف الصحي الصادر عن الموانئ والمدن الساحلية . وبعض هذا التلوث صادر عن السفن بما تلقيه الى البحر من نفايات ومايخرج منها من عوادم الاحتراق وبقايا الزيت . وفي جميع شواطيء المصايف المصرية نلاحظ تراكم مخلفات السفن من الزجاجات والاكياس البلاستيك وبقايا الطعام وغيره ، وكذلك نلاحظ كتل القطران في احجامها المختلفة . وهذه جميعا من عناصر التشويه والمضايقة .

المياه الساحلية من مصادر الثروات البحرية من الاسماك والمحاريات وغيرها ، والتعرض لتدفق الملوثات وخاصة مخرجات الصناعات من مركبات المعادن الثقيلة يجعل هذه الاسماك والمحاريات مصدر خطر صحي بما يتراكم فيها من هذه المركبات الكيميائية . وقد اكتشفت في اليابان وفي النرويج امراض خاصة يسببها التغذى بهذه الكائنات الملوثة . وكذلك تتجمع في هذه الاسماك والمحاريات الكائنات المرضة التي تحملها مياه الصرف الصحي .

وتبذل جهود لاستصدار قانون لحماية المياه الساحلية من مصادر التلوث واسباب التدهور البيئي ، يكون مكملا لعدد من القوانين والمعاهدات الدولية التي تهدف الى حماية البحار من التلوث . والقانون يحتاج الى اجهزة تنفيذية لتطبيق القانون . ومصر من الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث وهي كذلك من الدول الموقعة على اتفاقية جدة لحماية البحر الاحمر وخليج عدن من التلوث . وهي جميعا اتفاقيات دولية تهدف إلى حشد الطاقات الاقليمية للمحافظة على البحار المشتركة وصون مواردها . وتحتاج هذه الاتفاقيات الى بذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق المقاصد التي استهدفتها .

القضية الثالثة : من القضايا البيئية المركبة وتتصل بالتدهور البيئي في المدن المصرية عامة ومدينة القاهرة العاصمة خاصة . وتندرج تحت هذا الباب عدة امور تتصل جميعا بالاكتظاظ السكاني الذي نشأ عن تدفق الناس من الريف الى الحضر حيث تتاح فرص الأعمال

المتنوعة سواء كانت أعمالا منتجة او اعمالا غير منتجة . الأمر الأول هو تلوث الهواء بالاتربة التي تحملها الرياح من الصحارى المحيطة بالمدينة او من مصانع الاسمنت او مايصدر عن تراكمات القمامة فى الشوارع ، والتلوث الناشىء عن عوادم الاحتراق الصادرة عن هذا العدد الهائل من السيارات التى تزدحم بها الطرق ، واغلبها يحتاج الى خدمة الاصلاح والصيانة بما يقلل من مخرجاتها ، والتلوث الناشيء عن مداخن محطات القوى والمراكز الصناعية التى تحيط بالقاهرة ، والتلوث الناشيء عن الاف الورش الصغيرة والمسابك المنتشرة بين الكتل السكنية . الأمر الثانى هو التلوث الضوضائى الذى يملؤ الحيز البيئى بالضجيج الذى يضر بحواس السمع ، والجهاز الدموى وبعض العمليات الحيوية الأخرى . ومصدر هذه الضوضاء آلات التنبيه التى تنطلق لسبب وبغير سبب ، وضجيج الالات ووسائل النقل ، واصوات الميكروفونات العالية الى غير ذلك ، وكلها امور تتصل بسلوكالافراد . الأمر الثالث هو التلوث الناشيء عن تراكم القمامة والمخلفات الصلبة ، ويرجع ذلك اولا لسلوك الافراد ويرجع ثانيا الى قصور اجهزة الجمع والنقل عن تناول هذه الأحمال الباهظة من قمامة المدن . الأمر الرابع يجمع المسائل المتصلة بالصرف الصحي ومعالجة المخلفات السائلة . وقد انفقت الدولة من الموارد المصرية وموارد العون الدولى البلايين لاستكمال شبكات الصرف الصحى فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وغيرها من مدن مصر ، ولاتزال فى حاجة الى المزيد من الانفاق فى هذا المجال .

هذه القضايا البيئية المركبة والتى تبدو بارزة المعالم فى مدينة القاهرة تحتاج الى تكامل بين الوسائل التكنولوجية التى تمثل شبكات الصرف الصحى واجهزة جمع القمامة وبين سلوك الناس واسهامهم فى التخفيف من عبء التلوث ، اى الوسائل الاجتماعية التى توجز تحت كلمة الاسهام الجماهيرى ، والوسائل التنظيمية

الادارية التى تعمل على ترشيد تدفق الناس من الريف إلى الحضر فى اطار التخطيط الوطنى للتوزيع السكانى .

القضية الرابعة من القضايا البيئية المركبة وتتصل بالتدهور البيئى فى الريف المصرى القرية المصرية وما يحوطها من ارض زراعية (زمام القرية) تكون نظاما بيئيا هو وحدة الريف وقد ورث النظام البيئى عددا من المشاكل البيئية القديمة ، ثم طرأت عليه جملة من المشاكل البيئية الحديثة التى صاحبت تطور الفلاحة ووسائلها .

المشاكل البيئية القديمة تتصل بالمستوى العام للنظافة ، أى تراكم المخلفات الصلبة من البقايا والمخلفات العضوية . وتتصل بما تحمله البيئة من مصادر الأمراض البيئية أى المرتبطة بانماط بيئية خاصة كارتباط البلهارسيا بالبيئة المائية فى الترع والمصارف حيث تكون القواقع التى يستكمل فيها الحيوان المسبب للمرض دورة حياته ، وارتباط الملاريا بالبيئة الرطبة التى تمثلها حقول الأرز والبرك التى تتجمع فيها المياه حيث تكون بيئة تكاثر البعوض الناقل للمرض .. وتتصل كذلك ببعض مناهج السلوك مثل مشاركة الحيوان الزراعة لصاحبه فى المسكن ، وهذا تجاور قريب بين الحيوان والانسان يسمح بانتقال انواع خاصة فى الامراض من الحيوان الى الانسان

المشاكل البيئية الحديثة تتصل بتلوث البيئة بالكيماويات الزراعية التى تحولت الى استخدامها الزراعة للتسميد ومكافحة الآفات والاعشاب الحقلية والى حفز معدلات نمو الحيوان الزراعى والدواجن . يجد فائض هذه

الكيماويات الزراعية سبيلة الى الهواء والأرض والمياه أى إلى مكونات الوسط البيئى جميعا . وقد تطورت وسائل رش المبيدات وخاصة فى حقول القطن إلى استخدام الطائرات مما يوسع من مدى انتشار الملوثات فى هواء الريف ، وأغلب أهل الريف غير مدربين على توقى الاضرار البيئية التى يتعرضون لها وتتعرض لها حيواناتهم ويتعرض الريف المصرى الى حوادث الضرر البيئى بسبب هذه الكيماويات ، ولعل أشد هذه الحوادث كان حادث قطور فى عام ١٩٧١ الذى نفق فيه قرابة الألف راس من الماشية .

هنا أيضا نلاحظ الحاجة إلى الجمع بين الوسائل التكنولوجية والوسائل الاجتماعية للتقليل من أضرار التدهور البيئى فى الريف المصرى ، فبين أيدينا وسائل تكنولوجية لاستخدام المخلفات العضوية كمصدر لانتاج الغاز الحيوى ، وهى تكنولوجيا تعتمد على التخمر اللاهوائى الذى ينتج الغاز كمصدر للطاقة النظيفة ، ويحول المخلفات العضوية الى سماد عضوى جيد ، ويقلل إلى الحد الادنى ما كانت تحمله من ميكروبات مسببة لأمراض الانسان والحيوان وبالتدريب والتوعية يكتسب الفلاح القدرة على توقى الكثير من اضرار الكيماويات الزراعية .

القضية الخامسة

من القضايا المركبة ايضا تتصل بالبيئة المحدودة التى يعيش فيها الانسان ويعمل ، المنزل والحجرة التى يعيش فيها الفرد وعنبر المصنع الذى يعمل فيه . هنا تظهر اولا مسائل تصميم الوحدة السكنية وتخطيط الحلة السكنية فى القرية والمجاورة السكنية فى المدينة ، وتظهر ثانيا مسائل مواد البناء . إذا كان تصميم البناء والمواد المستخدمة فى البناء مناسبة للبيئة زادت معدلات الراحة للساكن من نواحى الضوء والتهوية ودرجات الحرارة والراحة الاجتماعية ومن أسف أن مصر ـ وغيرها من دول الاقاليم الحارة ـ استجلبت انماطا من العمارة نشأت فى اطار المناخ البارد وتجاهلت انماطا قديمة من العمارة كانت تهيىء قدرا أكبر من التوائم البيىء . وقد سعى المهندس المصرى الراحل حسن فتحى أن يبصرنا الى هذا الخلل ان الحجر الجيرى وطوب اللبن مواد للبناء ذات قدرة على عزل الحرارة اكبر من الاسمنت المسلح والطوب الأحمر . والواجهات الزجاجية التى تصلح للجو البارد لانها تزيد من الدفء داخل المبنى لاتصلح للجو الدافىء لانها تزيد من الحرارة داخل المبنى وتزيد من نفقات التبريد .

أما فى بيئة العمل وخاصة فى عنابر المصانع وفى دهاليز المناجم فالعامل يتعرض لظروف تتصل بالتهوية ودرجات الحرارة والرطوبة ، ومعدلات عالية من التلوث بالضوضاء والاتربة والدقائق المتطايرة والأبخرة والمواد الكيماوية الأخرى وعلوم الصحة المهنية من التخصصات الطبية التى تدرس فى كليات الطب جميعا ، ويتبع وزارة القوى العاملة مركز متخصص فى بحوث الصحة

المهنية ودراساتها هنا تظهر اهميه الجمع بين الوسائل التكنولوجية المتصلة بتصميم عنابر المصانع لقصد تحسن التهوية والضوء ، والمتصلة بالعمليات الصناعية بقصد تقليل درجات التلوث ، والوسائل المتصلة بالسلوك الفردى كتدريب العمال على توقى اضرار التلوث واستخدام الملابس الخاصة بذلك . ويقتضى الأمر فى بعض الأحوال التغذية الخاصة .

ويتعرض عمال مناجم الخامات المعدنية كالحديد والمنجنيز لأضرار صحية بالغة نظرا للضرر الذى تحدثه دقائق الاتربة المتناثرة من خامات المعادن من آثار على الرئة والجهاز التنفسى . كذلك يتعرض عمال المحالج وصناعات النسيج الى زيادة الغبار القطنى فى بيئة العمل ، وله آثار على الجهاز التنفسى أيضا ومثل هذا يقال عن صناعات أخرى .

وتتعرض المرأة الريفية وهى تقوم بأعمال المنزل من إعداد الخبز والطعام الى ما يملؤ حيز العمل من دخان الوقود الذى تستخدمه ، وهو بقايا المزرعة من الحطب والروث المجفف . لذلك تتعرض لاضرار صحية تتصل بزيادة نسبة الدخان وما فيه من غازات ودقائق سخامية ومركبات كيميائية خاصة .

■ ثالثا : التنظيم الوطنى لادارة شئون البيئة

يتضمن التنظيم الوطنى لادارة شئون البيئة والتصدى لقضاياها التى اشرنا إلى بعض عناصرها ، مجموعة من المؤسسات والعناصر نشات على مدى زمنى ، ولكنها تترابط وتجمع بينها وحدة الغاية . ومستورد أهم العناصر مع النظر الى التاريخ والتطور فى أضيق الحدود .

اللحظة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى التابعة للشعبه القومية لليونسكو عندما أقرت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) البرنامج الدولى الحكومى « الانسان والمحيط الحيوى » عام ١٩٧٠ طلبت إلى الدول ان تنشىء لجانا وطنية للبرنامج ، وان تجمع هذه اللجان متخصصين فى العلوم المتعددة (الطبيعية ـ الاجتماعية ـ الانسانية) فى الهيئات الحكومية والهيئات الاهلية ، وأن تكون مهمة اللجنة متابعة تطور البرنامج الدولى ، وحفز الاسهام الوطنى فيه والافادة منه . وتكونت اللجنة الوطنية وضمت نخبة من خبراء مصر فى المجالات المتعددة المتصلة بعلوم البيئة وقضاياها وجمعت اللجنة بترتيب خاص بين المهام المتصلة ببرنامج المجلس وبين مهام اللجنة الوطنية لبرنامج مقابل تهيأ له المجلس الدولى للاتحادات العلمية (الهيئة الدولية للجمعيات والاتحادات العلمية الأهلية) ، هو برنامج اللجنة الدولية للمسائل البيئية .

عاونت اللجنة الوطنية لبرنامج الانسان والمحيط الحيوى فى الاعداد لمساهمة مصر فى مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة والذى عقد فى ستوكهولم ١٩٧٢ وفى عام ١٩٧٧ أصدر السيد الاستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى (وزير

التعليم) القرار رقم ٢٤٥ بتشكيل لجنة خاصة ضمت إلى اعضاء لجنة الانسان والمحيط الحيوى عددا من ممثلى الوزارات ، وفهمت اللجنة الخاصة مهمتها على انها وضع تصور للتنظيم الوطنى للبيئة وانجزت اللجنة مهمتها وقدمت تقريرها النهائى فى مايو ١٩٧٨ وقد عرض التقرير على مجلس الوزراء واقره وبدأت خطوات التنفيذ وقد خلص التقرير الى اقتراح تنظيم يتضمن العناصر الرئيسية الاربعة :

١ ـ لجنة وزارية عليا لشئون البيئة يتبعها صندوق خاص وامانة

٢ ـ شبكة وطنية للارصاد (والبيانات) البيئية

٣ ـ معهد عال لتدريب وتأهيل الاحصائيين فى العلوم البيئية

٤ ـ برنامج وطنى للبحوث والدراسات العلمية البيئية .

٢ ـ تبلورت عناصر التنظيم الوطنى للبيئة فى غضون السنوات الخمس ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ فى هذه الفترة صدرت عدة تشريعات وقرارات تنظيمية هامة أهم التشريعات والقرارات الرئيسية هى :

١ ـ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث . .

٢ ـ القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية البرية والبحرية .

٣ ـ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بغرض رسم على تذاكر السفر الدولى ويخصص ريعها لتمويل مشروعات تنمية السياحة وحماية البيئة .

٤ ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ بانشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء .

٣ ـ أن إنشاء جهاز لشئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء خطوة على الطريق الصحيح . لأن شئون البيئة تتصل بعمل عدة وزارات (مثل الصحة والزراعة والصناعة والاسكان والتعمير والتعليم وغيرها) ، ووجود جهاز على مستوى رئاسة مجلس الوزراء يتيح له تحقيق التنسيق والترابط بين الهيئات المعنية بقضايا البيئة ، ودعم هذه الهيئات بالموارد المالية والفنية ، ويجعل له القدرة على رسم السياسات ووضع الخطط الوطنية فى مجالات البيئة ، وقد تقرر اخيرا (قرار وزارى رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١) انشاء مجلس ادارة للجهاز يمثل اعضاؤه الوزارات والهيئات المعنية بقضايا البيئة .

٤ ـ التشريع البيئى الهام (القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢) ، لايزال فى حاجة إلى التنفيذ الحاسم ليكون اداة ذات اثر فى حماية نهر النيل وفروعه وشبكة الرياحات والترع والمصارف من التلوث الزائد . ولاتزال مجموعة القوانين واللوائح المتصلة بالبيئة فى حاجة الى قانون جامع يربط بينها ، وينظم الادوات التنفيذية لها ، ويبين الثغرات التى ينبغى أن تسن تشريعات لعلاجها : قانون حماية الهواء من التلوث ، قانون حماية الشواطىء والنطاقات البحرية الساحلية من التلوث .

٥ ـ الشبكه المصرية للأرصاد (والبيانات) البيئية لاتزال فى حاجة إلى التطوير والدعم ، ليكون لها القدرة على رصد ومتابعة التلوث البيئى والتدهور فى عناصر البيئة (الهواء ـ الماء ـ الارض ـ الكائنات الحية) . يوجد حاليا جزء من شبكة ارصاد الهواء فى معهد البيئة التابع لوزارة الصحة (امبابة) ، بالاضافة لاجتهادات الباحثين فى المركز القومى للبحوث والمعهد العالى للصحة العامة بالاسكندرية . ونرجو ان تتاح الامكانات لتستكمل عناصر هذه الشبكة وتصب بياناتها فى جهة مركزية (تابعة لجهاز شئون البيئة) لديها امكانات جمع وتنظيم البيانات (النموذج لهذه الشبكة هو شبكة الارصاد الجوية التى تغطى مصر جميعا)

٦ ـ انشأت جامعة عين شمس معهد البحوث والدراسات البيئية وقطع المعهد شوطا كبيرا فى تطوير برامج الدراسة وتأهيل الخبراء بدراسات لدرجات عليا (دبلوم ـ ماجستير ـ دكتوراه) بالأضافة الى دورات دراسية قصيرة موجهة الى فئات محدده ، وكذلك عقد ندوات ومؤتمرات علمية . كذلك نشأت وحدات للدراسات العليا والبحوث البيئية فى جامعة الاسكندرية ، بالاضافة الى دراسات قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة .

توجد اجتهادات فى وزارة التربية والتعليم لادخال قدر من المعارف البيئية فى مناهج الدراسة فى المدارس الاعدادية والثانوية . كذلك توجد فى عدد من كليات التربية (وخاصة كلية التربية بجامعة عين شمس وكلية التربية بجامعة طنطا) دراسات متقدمة فى رسائل الدرجات العليا عن التربية البيئية ، واجتهادات لادخال العلوم البيئية فى مناهج اعداد المعلمين .

كذلك خطط جهاز شئون البيئة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية لبرنامج يعنى بالثقافة البيئية ونشر الوعى البيئى عن طريق وسائل الاعلام .

٧ ـ انشأت اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مجلسا لبحوث البيئة فى ١٩٧٢ ، واعادت تشكيله فى ١٩٨١ ، وعمل المجلس على تشجيع البحوث والدراسات الموسعة فى مجالات البيئة ، ووضع خطة خمسية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) للبحوث البيئية وتابع مراحل تنفيذها للمزيد من المعلومات ، يرجع الى كتاب : الاكاديمية والبيئة ، الصادر عن اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى يوليو ١٩٨٩ .

٨ ـ القانون ١٠١ لسنة ١٩٨٥ يرتب موارد تجمع بين صفتى الاضافية (خارج بنود الموازنة الحكومية المعتادة) والموصولية (موارد متصلة ومستقلة) هذا تنظيم متقدم جدا لاتزال المؤسسات الدولية تسعى لايجاد وسائل تجمع بين هاتين الصفتين على الصعيد العالمى .



حول مستقبل التطورات الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية

للدكتور محمود عبد الفضيل

استاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

أصبح من الواضح أن التطورات الكبرى التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية منذ سنة ١٩٨٥ لها اكبر الأثر ليس فى وضع تلك الدول بل فى العالم كله فقد أدت الى انهاء سباق التسلح بين الدولتين العظميين وانقضاء مرحلة الحرب الباردة والأمن الدولى القائم على الردع النووى وفتحت الباب أمام مفاهيم جديدة للتوازن الدولى والادارة الاقتصادية وحقوق الانسان والديموقراطية ـ ومازالت هذه التطورات جارية لم تصل بعد الى مرحلة استقرار نسبى ولذلك يشمل هذا الفصل عرضا من أحد كبار اساتذة الاقتصاد المصريين يتلوه تعقيب من اقتصادى عاش فترة فى الاتحاد السوفيتى وله اتصالات مستمرة مع الفكر والبحث فى تلك المنطقة الهامة من العالم

المحرر

١ - حول معنى الأزمة :

كان تعبير أو مصطلح « الأزمة » يرتبط تاريخيا بالنظام الرأسمالي ، سواء اكان المعني ينصرف الى « الأزمات الدورية » التى تلم بالاقتصادات الرأسمالية بين حين واخر ، ام « الأزمة الهيكلية » للنظام التى كانت تنبىء فى كثير من التحليلات عند نهاية القرن الماضى وحتى الثلاثينات بأنها « أزمة انهيار » و« تحلل » ولكن الجديد فى الامر اليوم هو ان هناك نوعا من « الازمة » البنيوية التى تمسك بخناق البلدان الاشتراكية ، سواء فى البلد الاشتراكى الأول « الاتحاد السوفيتي » ، أو فى البلدان الاشتراكية الأخرى التى خرجت للوجود والحياة فى غمار الحرب العالمية الثانية (أو ما كان يسمى بالديمقراطيات الشعبية) .

وهنا يثير استخدام مصطلح « الأزمة » ، فى اطار النظام الاشتراكى الراهن ، أزمة فكرية من نوع جديد ، فلدى البعض نجد أن مصطلح « الأزمة » ينصرف بالدرجة الأولى الى الأزمة التى تسبق الانهيار والتحلل والموت البطىء أو المعجل ، وبالتالى فهو مفهوم مرفوض بالنسبة للنظام الاشتراكى الذى يخضع للتخطيط الارادى والواعى . بيد أن هذا المعنى ليس هو المعنى الوحيد الذى يمكن ان تأخذه « الأزمة » فقد تكون الأزمة : أزمة تجدد وصحوة وتخطى لتناقضات ومشاكل مرحلة بعينها .. وبالتالى علامة قوة وسبيلا لحل التناقضات بدلا من تفاقمها[1] .

٢ - الاشتراكية ليست « وصفة سحرية »

لقد استقر ، منذ زمن طويل ، فى ضمير ووجدان جمهرة لا يستهان بها من الاشتراكيين أن « البناء الاشتراكى » معصوم من خطايا الرأسمالية وأزماتها الدورية المتكررة ، وبالتالى هو فى مأمن من المرور بأزمات عاصفة . ولكن هذا التقدير كان خاطئا ، لأن « البناء الاشتراكى » ليس « وصفة سحرية » تعالج كافة المشاكل والادواء ، بل على العكس ، ان تجربة البناء الاشتراكى هى تجربة حديثة نسبيا وتجرى فى ظل بلدان تتفاوت فيها درجات نمو قوى الانتاج ودرجة النضج السياسى والتنظيمى للقوى العاملة ... مما يطرح العديد من التناقضات والأزمات .

---

(١) من المحاولات الأولى الهامة للاقتراب من فهم هذا الموضوع ، راجع : المؤلف الهام للدكتور ابراهيم سعد الدين ، ازمة النظام الاشتراكى : قضايا للنقاش ، كتاب الاهالى ، رقم ١٩ (مارس ١٩٨٩)

ولقد نبه الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج فى كراسه الهام : « حول المعالجة الصحيحة للمتناقضات فى صفوف الشعب » (١٩٥٧) ، الى مجموعة التناقضات الجديدة التى يطرحها البناء الاشتراكى على كافة الجبهات : الاقتصاد والمجتمع والسياسة ، وأن عدم المعالجة الصحيحة لهذه التناقضات قد يؤدى الى كوارث .... بل قد يحمل فى طياته بذور فنائها وانتكاسها .

وفى ظل الانهيارات التى نشهدها هذه الايام فى معظم البلدان الاشتراكية ، ترتفع التساؤلات حول الأزمة التى أفضت الى كل هذا :

- هل هى أزمة فكر ؟
- ام أزمة نموذج بناء اقتصادى ؟
- ام أزمة نظام سياسى ؟

ام هى كل هذا فى آن واحد ؟ وما هى انعكاسات هذه التطورات ام هى كل هذا فى آن واحد ؟ وما هى انعكاسات هذه التطورات على الأوضاع الدولية ، والعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ؟

وسوف نحاول - فى هذا المقال المختصر - الاجابة على بعض من هذه التساؤلات ، كمحاولة أولية اجتهادية فى هذا المجال ... ولاسيما ونحن نقبع فى هذا الجزء من العالم (عالم الجنوب) نرقب الاحداث ، وهى تجرى حولنا بسرعة الشهاب ، وكأنه لا حول لنا ولا قوة .

٢ - محاولة لتفسير ما حدث :

رغم كل ما يقال من حولنا ، وتحفل به الكتابات الغربية فى الصحف والمجلات ، فان ما يحدث فى البلدان الاشتراكية الأوروبية (بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى) منذ منتصف الثمانينات ، انما هو مخاض انتقالى طويل لم تتكشف بعد صورته النهائية المستقرة . وتنعكس تلك « السمة الانتقالية » فى تاريخ تلك المجتمعات على طبيعة الاضطراب فى المصطلحات والنعوت التى يجرى تداولها حاليا فى الصحف والدوريات الغربية لتوصيف الطبيعة الراهنة لاقتصادات تلك البلدان[١].

- formerly socialist economics (fse's)
- Historically socialist Economies (HSE'S)
- Emerging Market Economies (EME)
- Fast-Reforming Economies (FRE'S).

(١) راجع : مجلة الايكونومست البريطانية (٣٠ مارس ١٩٩٠) ص٢٦

ولن نخوض هنا فى قضايا الفكر والعقيدة الماركسية ، بحثا عن جذور الأزمة ، فهذا حديث طويل يحتاج إلى مزيد من البحث المعمق . ولكننا سوف نسلط الضوء تحديدا على القضايا الاقتصادية المتعلقة بأزمة « نموذج البناء الاشتراكى » والافاق المتوقعة لمستقبل النظام الاقتصادى والسياسى فى تلك البلدان .

وبداية لابد ان نؤكد على أن عملية « التنافس السلمى » بين النظام الاقتصادى الرأسمالى والنظام الأقتصادى الاشتراكى تدور اساسا حول محاور خمسة : هى :

(١) الكفاءة الفنية والتخصصية :

Technical and Allocative Efficiency فى مجالات الانتاج وتخصيص الموارد . (ويرتبط بذلك « نظم التراكم » (Accumulation Régimes) وتطوير فنون الانتاج) Technical Progress and innovation)

(٢) العدالة التوزيعية :

(Distributive justice)

ويرتبط بذلك سياسات التوظف . ومدى التناسب بين الجهد والعائد ، ومدى اتساق هياكل الدفع السائدة مع مبدأ : « لكل حسب جهده وابداعه » .

(١)لقد اشار الاقتصاد الشهير بيجو (A.C.Pigou) بوضوح الى اهمية دور « نظم الحوافز » فى عملية التنافس الاقتصادى بين الرأسمالية والاشتراكية ، فى مؤلفه الهام :

A.C.Pigou, Socialism Versus capitalism, First edition, (london : 1937) Chapter Six.

(٣) كفاءة نظام الحوافز المعمول :

(the incentive scheme)

(١) سواء كانت تلك الحوافز « مادية » أم « معنوية » ويرتبط بذلك قضايا تتعلق بسياسات : الائتمان ، وسيادة المستهلك ، وانماط ملكية الأصول المسموح بحيازتها (قانونا ام فعليا) .

(٤) كفاءة نظم المحاسبة والمساءلة المالية والسياسية :

(Systems of Financial and political Accountability)

ولاسيما في مجال الرقابة على أوجه تخصيص المال العام والتصرف في الفائض الاقتصادي للمجتمع .

(٥) الاطار التنظيمي لادارة العملية الاقتصادية : (organizational structure of the Economy)

اذ أن كفاءة الاطار التنظيمي الذي يتم في اطاره ادارة العمليات الاقتصادية الاولية - على الصعيد اليومي - في مجالات : الانتاج - التوزيع - التبادل - التراكم ، له أهمية حاسمة في كفاءة الاداء ورفع المعنويات ، ويرتبط بذلك أسلوب اختيار القيادات وأسلوب المزج الامثل بين « المركزية » و« اللامركزية » في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية .

وفي ضوء هذه الأبعاد الخمس ، نستطيع أن نقترب بدرجة أكبر من مشكلة تشخيص أزمة « النموذج الاقتصادي الاشتراكي » كما تم تشغيله في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية . فلقد شهدنا خللا وتخلفا في كافة الجبهات الخمس ، وان تفاوتت درجات الفشل والتخلف فبينما كان الفشل والتخلف ساطعا في مجالي « الكفاءة الفنية والتخصصية » و« نظم المحاسبة والمساءلة المالية والسياسية » ، كان هناك أيضا فشل نسبي في مجال « العدالة التوزيعية » و « نظم الحوافز » و « كفاءة الاطار التنظيمي » نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية وطغيان روح البيروقراطية على ادارة وتسيير الحياة اليومية .

وقد يتساءل البعض لماذا تفجرت الأزمة في هذه اللحظة بالذات وعجز النظام على تخطي تناقضاته ، كما كان يفعل في الماضي ؟ ولاشك أن هناك عوامل داخلية تتعلق بالمرحلة التي وصل اليها تطور قوى الانتاج في كل بلد من بلدان أوروبا الشرقية ، (على عكس البلدان الاسيوية التي مازالت تأخذ بالنهج الاشتراكي في البناء والتنظيم الاقتصادي) ، من ناحية ، وأزمة الديمقراطية والنظام السياسي الاحادي ، من ناحية أخرى ، يضاف الى ذلك ، كعامل مساعد ومنشط العوامل الخارجية المرتبطة بثورة الاتصالات والثورة العلمية والتكنولوجية الناجحة في بلدان الغرب الرأسمالي ، وتأثير ذلك على التطلعات الاستهلاكية والطموحات الديمقراطية لشعوب الاتحاد السوفيتي وبلدان اوروبا الشرقية

ورغم احترام وتفاقم التناقضات في « البلدان الاشتراكية » خلال حقبة الثمانينات فان جذور المشكلة تعود الى عدد من القضايا والتناقضات التي لم تلق العناية والاهتمام اللائق من المخطط والقيادة السياسية في تلك البلدان ، أجملها فيما يلي :

(١) اتسم « نموذج النمو » في معظم البلدان الاشتراكية بسمة « النمو غير المتوازن (Uneven Growth) » بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، فاذا

كنا نتحدث عن « نموذج للنمو » ينهض على أربع قطاعات رئيسية هى :
(أ) قطاع السلع الاستهلاكية
(ب) قطاع السلع الوسيطة
(ج) قطاع السلع الاستثمارية
(د) قطاع المعدات العسكرية والفضائية .

نجد أن « النموذج السائد للنمو » كان منحازا بدرجة كبيرة لصالح القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية ، والمعدات الحربية والفضائية ، على حساب انتاج السلع الاستهلاكية ، والسلع الوسيطة اللازمة لانتاج السلع والخدمات التى تخدم المستهلك النهائى .

(٢) القضية الثانية ، وهى تتصل بالقضية الأولى ، هى سيادة ما أود أن أسميه سياسة « القمع الاستهلاكى » **(Consumption Repression)** فى المجتمعات والاقتصادات الاشتراكية ، والتى ترتب عليها اهدار ما يسمى « سيادة المستهلك » ، أى حرية « المستهلك » هى تحديد اختياراته من السلع والخدمات ، ووفقا لما يناسب ذوقه وتطلعاته . فلقد ظلت تشكيلة « السلع الاستهلاكية » المتاحة محدودة ورديئة النوعية ، وغير متاحة بالكميات الكافية مما ترتب عليه « ظاهرة الطوابير الممتدة » فى معظم البلدان الاشتراكية .

ورغم أن سياسة « القمع الاستهلاكى » هذه قد تكون مبررة خلال فترات التراكم الاولى والنمو المعجل لبناء القاعدة الصناعية الاساسية ، الا أن استمرارها لفترات طويلة اصبح مستحيلا فى ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ، وتزايد التطلعات والطموحات لجمهرة المواطنين للتمتع بالمزيد من رغد العيش والمنجزات التقنية لمجتمع الاستهلاك الحديث .

(٣) نتج عن شحة المتاح من السلع الاستهلاكية ، بالنسبة لهيكل الطلب الفعال ، وانتشار الفساد ، وضعف روح المحاسبة والمساءلة ، الى توسع دائرة وازدهار أنشطة « الاقتصاد الموازى » و **(Underground Economy)** فى معظم البلدان الاشتراكية خلال السنوات الاخيرة ... الأمر الذى أدى الى اضطراب هام فى مجالات : تخصيص الموارد ، التبادل والمبادلات ، تداول العملة الوطنية . ونتجة لذلك اتسعت الفجوة بين « التوازنات الاقتصادية والاجتماعية » التى يسعى اليها « المخطط » وبين « الاختلالات الفعلية » فى الواقع المعاش .. مما ادى الى فقدان المخطط تدريجيا لسيطرته على مجريات الحياة الاقتصادية فى تلك المجتمعات .

٤ ـ مضمون برنامج اعادة البناء الاقتصادى فى ظل « البيروسترويكا »

تهدف « البيروسترويكا » ـ على الطريقة السوفيتية ـ الى اعادة البناء (أو اعادة الهيكلة) للخروج من الأزمة الراهنة التى يعيشها المجتمع والاقتصاد

السوفيتى . ولعل جميع الدراسين لتجربة البلدان الاشتراكية يعلمون أن « بيرستوريكا جورباتشوف » ليست هى المحاولة الاولى لطرح برنامج للاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى . اذ تعود المحاولات الأولى الجادة الى اوائل الستينات، حينما طرح الاقتصاد السوفيتى ليبرمان آراءه الاصلاحية حول « الخطة والربحية والحوافز » فى اقتصاد « ذى طبيعة اشتراكية » [1] .

ولكن لعل أهم مايميز « بريستوريكا جوربا تشوف » عن المحاولات الاصلاحية السابقة ، أن « عملية اعادة البناء » هذه المرة هى عملية شاملة : « بمعنى انها تمس النظام السياسى وعلاقات الانتاج ، والادارة الاقتصادية ، بل والادب والفنون ، والسياسة الخارجية ، وكذلك من المنطلقات النظرية الاساسية . وهذا مايعطى لهذه البرويستوريكا اهمية عالية ، ومغزى محليا ودوليا كبيرا » [1] .

ولعل مما عجل بطرح برنامج لاعادة البناء الاقتصادى والسياسى فى الاتحاد السوفيتى ، هو حدة الازمة التى مر بها الاقتصاد السوفيتى منذ بداية الثمانينات ، والتى انعكست فى حالة من ركود الانتاجية وتدهور معدلات النمو والاداء الاقتصادى .. كما هو مبين فى الشكل رقم (١) .

شكل رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى (المتوسط السنوى لنمو القطاعات السلعية)

(نسب مئوية)

الاحصاءات الرسمية

تقديرات وكالة المخابرات (CIA)

تقديرات اقتصاديين سوفيت

0 1 2 3 4 5 6 7 8

١٩٦٠-١٩٦١ ١٩٦٦-٧٠ ١٩٧١-٧٥ ١٩٧٦-٨٠ ١٩٨١-٨٥ ١٩٨٦-٨٩

السنوات

المصدر:
THE ECONOMIST OCTOBER 20 1990

(١) راجع بهذا الخصوص :
E.G. Liberman, «The plan, Profits and Bonuses,« Pravda, 9 Septemer 1962, translated in A, Nove and and. D. M. Nuti (eds), SOCIALIST ECONOMICS, Penguin Modern Economics Readongs (1972)

(١) د . محمد رضا العدل . عقبات البرويستوريكا وآفاقها ، جريدة الاهرام ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٧/٩ .

وهكذا أصبحت هناك ضرورة ملحة لاعادة النظر فى العديد من مقومات النظام الاقتصادى والسياسى القائم ، وعلى رأسها :

(أ) العلاقة بين « الخطة » و« السوق » ، ودور الحساب الاقتصادى الرشيد فى عمليات تخصيص الموارد ، فى اطار نظام جديد للائتمان ، بهدف تصفية اشكال المركزية المفرطة واساليب التخطيط البيوقراطى .

(ب) نموذج التراكم واعادة الانتاج المعمول به ، ولاسيما فى مجال العلاقة بين القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية والحربية مقابل القطاعات المنتجه للسلع الاستهلاكية ، من خلال الاستفادة من « مخصص نزع السلاح » **(Peace Dividend)** لصالح توسيع وتعميق قطاع السلع الاستهلاكية .

(ج) أنماط الاستهلاك الجديدة التى تتواءم مع طموحات المستهلكين ، مما يعيد الاعتبار الى مقولة « سيادة المستهلك » (١) ، بعيداً عن النزعة الوصائية للمخطط ، وبما يسمح بتحسين تشكيلة ونوعية المنتجات .

(د) العلاقة بين « الدولة » و « المجتمع المدنى » ، بما فى ذلك السماح بالتعددية السياسية ، وانهاء احتكار وهيمنة الحزب الواحد ، وتوسيع نطاق الحريات الاساسية واحترام حقوق الانسان .

وسوف نركز فيما يلى على توجهات السياسة الاستثمارية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى ، وعلاقة ذلك بعمليات التطوير التكنولوجى وتجديد قدرات الجهاز الانتاجى فى الاقتصاد السوفيتى لمواجهة تحديات حقبة التسعينات ، على الصعيدين المحلى والدولى .

سياسة الاستثمارات الجديدة والتحديث التكنولوجى (١)

يطرح برنامج الاصلاح واعادة البناء الاقتصادى ـ فى ظل البريسترويكا ـ بقوة عملية اعادة تجهيز الاقتصاد السوفيتى بفنون الانتاج الحديثة . ويتطلب ذلك بدورة التركيز على الاستثمارات فى المجالات التى تعطى اعلى عائد (أو مردود) ، والتى تضمن سرعة التقدم العلمى والتكنولوجى . ويترتب على ذلك اعطاء الاولوية والافضلية فى عملية « اعادة البناء الاقتصادى » للفروع التى تحتاج الى تقنيات متقدمة مثل : صناعة الآلات والمعدات ، المعلوماتية ، الكمياويات الثقيلة ، الكيمياء الحيوية .

ويهدف البرنامج الاصلاحى أيضا الى ترشيد « استخدام الطاقة » فى

(١) راجع بهذا الخصوص :
Joan Robinson, Consumer's Sovereigmityin a Planned economy', in On Political Economy and Economics; Essays in Honour of Oskar Lsnge (Warsaw; P.W.N.J 1964).

(١) يستند هذا الجزء ، بصفة اساسية ، الى ماجاء فى المؤلف الهام للاقتصادى السوفيتى الكبير **Abel Agenbegan**
The challenge; Economics of Perestroika

العمليات الانتاجية المختلفة ، بما فى ذلك اعادة تجهيز اسطول النقل والشاحنات بمحركات جديدة تؤدى الى الاقتصاد فى استخدام الوقود والطاقة . ويرتبط بذلك اعادة بناء « المحطات الحرارية » لتوليد الطاقة (Thermal Power Stations) ، والاستغناء التدريجى عن الآلاف من الغلايات البدائية .

وحيث أن التقدم التكنولوجى ، مرهون فى التحليل الاخير ، بنوعية الآلات والمعدات المتاحة للجهاز الانتاجى ، فان صناعة الآلات والمعدات (Machine-Tool Industries) ، يجب أن تلعب دورا رئيسيا فى عملية اعادة البناء والتجهيز التكنولوجى ، من خلال الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية . ويرتبط بذلك ارتفاع نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع « صناعة الآلات والمعدات » ، بحيث يتم الاحلال تدريجيا للآلات والمعدات الحديثة والمتطورة محل الآلات العتيقة والمتخلفة ، وبحيث يصل معدل الاحلال الى ٨ ٪ ـ ٩ ٪ سنويا من مجموع المعدات المستخدمة .. مقابل معدل الاحلال الحالى الذى لايتجاوز ٣ ٪ سنويا .

كذلك يعطى برنامج « اعادة البناء الاقتصادى » اهمية خاصة للاستفادة من منجزات التكنولوجيا الحديثة فى مجال صناعة الحاسوب (Computers) والالكترونيات الدقيقة (Micro- electronics) , والمنظومات الحديثة فى مجال تشغيل المعلومات ، بما يضمن ترشيد استخدام قوة العمل فى الاقتصاد السوفيتى .

وكثيرا مايتردد فى الغرب التساؤل التالى :

كيف يمكن للاتحاد السوفيتى ان يسرع من معدلات التنمية ، مع استمرار انخفاض حصيلة العملة الصعبة المتاحة ، مما يحول دون شراء التكنولوجيا الحديثة من الغرب ؟

ويجيب **Abel Aganbegyan** ان الذين يطرحون هذا التساؤل ، هم واقعون فى وهم كبير ، مؤداه : ان التقدم فى الاتحاد السوفيتى لا يتحقق الا عن طريق التكنولوجية الواردة من الغرب ... ويتناسون ان الاتحاد السوفيتى يتمتع بدرجة عالية من التقدم العلمى فى مجالات الرياضيات ، والفيزياء ، وبعض فروع الكيمياء ، الامر لا يخفى عن الدوائر العلمية فى الغرب . ولكن التقدم يظل محدودا فى مجال علم الاحياء والهندسة الوراثية .

ويضيف Agenbegyan : ان الاتحاد السوفيتى لديه الآن ما يزيد على ٥٠٠٠ معهد للابحاث العلمية ، تضم بين جنباتها أكثر من مليون باحث[١] .

٥ ـ سيناريوهات المستقبل : العلاقات الجدلية الجديدة بين « الخطة » و « آليات السوق » .

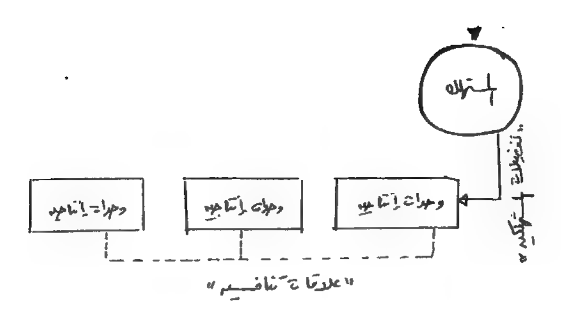
فى ظل « نموذج التخطيط والادارة الاقتصادية » السائد قبل البيروسترويكا ، لم يكن فى الاتحاد السوفيتى **سوق للعمل ، أو سوق للأراضى ، أو سوق لرأس المال** . وكان هناك فقط « سوق موجه » لسلع الاستهلاك[٢] . أما تداول « سلع الانتاج » ، فكان يخضع للتوزيع وفقا للأوامر والتوجيهات الادارية . ولكن نظرا لسوء شبكة توزيع السلع الاستهلاكية (لا سيما ذات الجودة العالية) ، وقصور المعروض منها ، بدأ ظهور « سوق رمادية » (Grey Market) موازية للسوق الرسمية ، لتوزيع سلع الاستهلاك بأثمان وبآثار دخلية مختلفة .

كذلك كان بروز **قطاع التعاونيات والذين يعلمون لحسابهم الخاص** (Self - Employed Operators) ، بمثابة فتح ثغرة فى نظام التخطيط السوفيتى القائم على التحكم المركزى ، من حيث تخطيط الدخول ، ونمط تركيب الطلب على السلع الاستهلاكية ، وحجم واوعية مدخرات القطاع العائلى . والاتجاه الغالب فى ظل البيروسترويكا ، هو التسوع فى أعداد ومراتب « الذين يعملون لحساب الخاص » ، ولا سيما فى مجال انتاج السلع الاستهلاكية وتقديم الخدمات للجمهور .

(١) راجع Abel Aganbegyan, op.cit., p. 96

(٢) حيث حجم المعروض محدد (او مخطط) سلفا ، والاثمان التى يجرى انجاز الصفقات بواسطتها ، هى أثمان خاضعة لنظام التحديد المركزى (Central-ized pricing)

وتحمل البيروسترويكا فى طياتها اعادة الاعتبار لمبدأ « سيادة المستهلك » .. ونهاية سياسة « القمع الاستهلاكى » . اذ سوف تنشأ علاقات مباشرة بين المشروعات والحدات الانتاجية ، بعضها البعض ، من ناحية ، وبين الوحدات الاستهلاكية ، من ناحية أخرى : لتكون أكثر حساسية لمؤشرات السوق (Market Sigmals) ، دون الرجوع للسلطات المركزية ... وفقا لنظام الادارة الاقتصادية يقوم على تفويض القرار وحرية الحركة فى مجال استخدام الموارد المتاحة ، على النحو الذى يمكن تمثيله بالرسم الايضاحى التالى :



شكل رقم "٢"

كذلك هناك صراع هام دائر حول الحدود التي سوف يسمح بها بالنسبة لحقوق الملكية الخاصة بالنسبة لبعض وسائل الانتاج : الاراضي دور السكن ، المشروعات ، وأثر ذلك على نظم التخطيط والادارة الاقتصادية ، ومستقبل النظام السياسي عموما . وهكذا فان شكل التطورات المامولة في مجال نظم التخطيط والادارة الاقتصادية ، في ظل البريسترويكا ، تظل ساحة صراع سياسي حاد في الاتحاد السوفيتي ، لانها تتعلق بمستقبل العلاقة الجدلية بين « الخطة » و « اليات السوق » ، من ناحية ، ودرجة تغلغل « العلاقات النقدية ـ السلعية » في الاقتصاد والمجتمع السوفيتي ، من ناحية أخرى .

وبهذا العدد ، يشير الدكتور محمد رضا العدل الى أنه من الممكن التمييز بين ثلاث رؤى (أو مسارات) مختلفة لعملية إعادة البناء الاقتصادي والسياسي في الاتحاد السوفيتي . إذ يمكن التمييز بين ثلاث بيروستوريكات ممكنة :[1]

الأولى : بريسترويكا يمينية :

وهي تنطوي على خلخلة كاملة لمقومات النظام السوفيتي القائم ، ودعم النشاط الاقتصادي الخاص وتقوية الروابط مع الغرب ، بحيث تفضي في نهاية الامر الى تصفية الاشتراكية ، والعودة الى الرأسمالية .

(١) راجع : د . محمد رضا العدل ، « عقبات البيروسترويكا وافاقها » ، مقال سبق ذكره .

الثانية : بيروستوريكا يسارية :

اذ قد لا تمثل الظروف الاجتماعية القائمة والتراث التاريخي والسياسي للنظام السوفيتي .. بيئة مواتية تماما لتحقيق النموذج السابق للبريستوريكا . فهناك تراث ثوري هائل متغلغل في نفوس فئات عديدة من الطبقة العاملة والضباط وقطاع من المثقفين ، يدفعون في اتجاه المحافظة على بعض مقومات ومنجزات « النظام الاشتراكي » ، مع تحقيق اصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة .

الثالثة : بيروستوريكا وسيطة :

ويتبناها تيار ينظر الى البريستوريكا باعتبارها تحولات ثورية تستلزمها مهام تطور الاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر ، حتى لا يتخلف الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وتكنولوجيا ، على صعيد المنافسة العالمية . وأنها فترة انتقالية شاقة تتطلب تقديم بعض التنازلات للمعسكر الرأسمالي ، لكن دون التفريط والتخلي عن هدف بناء الاشتراكية في الأجل البعيد .

ويمكن لنا تلخيص الصورة بالنسبة لرؤية النماذج المختلفة للعلاقة بين « الخطة » و « آليات السوق » في الشكل رقم (٣) ، حيث يمثل **النموذج الأول** الوضع الذي كان سائدا في معظم البلدان الاشتراكية الى عهد قريب ، مقارنة **بالنموذج الثاني** الذي كان سائدا خلال « الفترة الستالينية » . وبالنسبة **لبدائل المستقبل** ، فالصراع مازال محتدما بين أنصار **النموذج الثالث** (النموذج الذي يتبناه شاتالين Shatalin وأنصاره) .. بحيث تصبح « الخطة » ملحقة بآليات السوق ، على النحو الذي تسير عليه نظم « التخطيط التأشيري » في الغرب ، وبين أنصار **النموذج الرابع** الذي يظل يعطي الاولية للخطة في مجال تخصيص الموارد .. ولكن يسمح برقعة ومساحة واسعة لعمل آليات السوق ، ولا سيما في مجال انتاج وتداول السلع الاستهلاكية والخدمات .. وما يرتبط بها من سلع وسيطة .

"الخطة" "السوق"

النموذج الأول : درجة تداخل محدود بين "الخطة" و"آليات السوق"
(نموذج "التخطيط المركزي" المعتدل)

"الخطة" "السوق"

النموذج الثاني : انفصال كامل بين "الخطة" و"السوق"
(نموذج التخطيط البيروقراطي المركزي)

"السوق" "الخطة"

النموذج الثالث : "الخطة" جزء من "آليات السوق"
(نموذج "التخطيط التأشيري")

"الخطة" "السوق"

النموذج الرابع : تداخل كبير بين رقعة "السوق" ورقعة "الخطة"
"نموذج اشتراكية السوق"

شكل رقم (٣)

ولعل « النموذج الرابع » هو أقرب ما يكون الى نموذج « **اشتراكية السوق** »(Market Socialism) ، الذى طالما روج له الاقتصادى البولندى الكبير (الراحل) أوسكار لانجه . اذ ظل أوسكار لانجه يحلم حتى وافته المنية ، بنموذج للاقتصاد الاشتراكى يقوم على « اشتراكية السوق » ، ويلعب فيه الحاسب الآلى دور « المحاكى »(Simulator) لآلية السوق (Market Mechanism) ، من خلال حل الآلاف من المعادلات الآتية للعرض والطلب لمجموعات السلع والخدمات المتداولة فى الاقتصاد القومى ، بهدف الوصول الى « أثمان توازنية » .

وهذا الحل هو ما أود أن أسميه « الحلم السيبرنيطيقى » ، لحل مشاكل الادارة الاقتصادية فى ظل نظام اشتراكى ، يحاكى «آلية السوق » ولكن لا يأخذ بها ! إن المستقبل فقط هو الذى سيحسم حقيقة ما اذا كان هذا الحلم ممكنا فى ظل نظم متطورة للمعلومات وحاسبات عملاقة سريعة الخطى . أم أنه مجرد « حلم وردى » يداعب مخيلة الباحثين الاكاديميين .

تعليق على محاضرة أ . د محمود عبدالفضيل والتى ألقيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

للدكتور أ . د محمد رضا العدل

* أستاذ الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس

اود بداية ان أوجه خالص الشكر للجمعية لتنظيمها هذا الموسم الثقافى ولأستاذنا الاستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن لرعايته لهذا النشاط وقبوله رئاسة جلساته ، كما أوجه التهنئة للصديق والزميل العزيز الأستاذ الدكتور محمود عبدالفضيل على هذه المحاضرة القيمة التى ألقت اضواء هامة على تفسير أهم التغيرات الاقتصادية الجارية الحدوث فى أوربا الشرقية بوجه عام والاتحاد السوفيتى بوجه خاص ، وعلى بعض انعكاسات هذه التغيرات على البيئة العالمية .

ومع ذلك فثمة عدد من الملاحظات أود ابداءها فى تعليقى على هذه المحاضرة :

١ ـ أتفق مع الزميل الدكتور عبدالفضيل فى أن الاتحاد السوفيتى ليس متخلفا تماما من الناحية التكنولوجية ، وقد حقق بالفعل مستوى عاليا تكنولوجيا فى بعض القطاعات الرائدة . وهو يصدر فعلا مكونات تكنولوجية هامة الى بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك رغم الاقرار بتخلفه فى بعض المجالات . واذا استطاع الاتحاد السوفيتى أن يخرج من الأزمة الحالية بنظام اقتصادى موحد وبامكانيات نموه الضخمة فانه سيكون قادرا على التقليل عبر الزمن من الفجوة التكنولوجية لديه .

٢ ـ كنت أود أن تتعمق المحاضرة اكثر في ميكانزم فشل التخطيط السوفيتي ، ونحن في الواقع امام ظاهرة جديدة . ففي الوقت الذى يزخر الفكر الاقتصادى بكتابات عن فشل السوق ، فان الفكر الاشتراكي كان يستبعد تماما امكانية فشل التخطيط ، وهذه الظاهرة تحتاج الى تحليل معمق خاص .
٣ ـ اما ما اثير فيما يتعلق بنموذج أوسكار لانج وامكانية أن يمارس جهاز التخطيط وظائف

السوق بحيث يخرج الأسعار بطريقة أصح مما في النظم الاقتصادية غير الاشتراكية ، فأنا أعتقد أن أوسكار لانج كان يعالج حالة نظام اشتراكى تام PERFECT SOCIALISM بالتناظر مع نظام السوق التنافسى التام PERFECT COMPETITIVE MARKET وهذا النظام الاشتراكي لم يوجد في الاتحاد السوفيتي ولا فيه غيره من البلدان . وقد عانى الاتحاد السوفيتي من كثير من المشوهات التى ترجع الى عوامل موضوعية وذاتية في مكونات النظام وادارات . ومن ثم فنموذج اوسكار لانج يبدو مثاليا مثلما تبدو حالة المنافسة الكاملة مثالية .
٤ ـ فيما يتعلق بتطوير العلوم في الاتحاد السوفيتي ، فلديه نظام متطور كبير للعلم وبمؤشرات كثيرة لايعد الاتحاد السوفيتي متخلفا في هذا المجال ، وبالنسبة للعلوم الاقتصادية فللروس اسهاماتهم الكلاسيكية مثل سلاتسكي واسهاماته في نظرية سلوك المستهلك ثم ليونتييف مؤسس علم التشابك القطاعى ، والذى تكون ابتداء في روسيا قبل خروجه لأمريكا قبل ١٩٢٧ ، وايضا كوندراتييف صاحب نظرية دورات الاعمال طويلة الاجل في اوائل العشرينات وغيرهم . وحاليا ثمة مؤسسات للتعليم والبحث العلمى في علوم الاقتصاد داخل الجامعات وفى المعاهد المستقلة ، غير أن أخطر معاهد البحث هى التابعة لاكاديمية العلوم السوفيتية والتى من سلطتها منح درجات علمية ، وهى معاهد بحث بحتة . والفكر الاقتصادى السوفيتي حاليا جد غنى . وقد عانى هذا الفكر لفترة طويلة من سيادة المفكرين ذوى النزعات الامينية (أى تقول دائما امين) التى تبارك وتحاول تأصيل ما يتخذه الحزب والدولة من قرارات . وداخل اكاديمية العلوم ثمة معهدان متخصصان في شئون الاقتصاد السوفيتي : الاول والاقدم هو معهد الاقتصاد ، والثانى هو المعهد المركزى

للاقتصاد الرياضي . وكل منهما بالمقارنة بالاحجام الغربية عبارة عن جامعة في حد ذاته . ومعهد الاقتصاد ومجلته العلمية المعروفة باسم « قضايا اقتصادية » معروف بكتاباته التبريرية ، وكان عدد من مفكريه ينظرون فترة برجنيف بأنها الفترة التي نضجت فيها الاشتراكية ، واطلق عليها فعلا الاشتراكية الناضجة **MATURE SOCIALISM** ، وكان البعض منهم ينظر لبطء النمو الاقتصادي ووصوله الى ٣ ٪ على انه علامة على النضج مثلما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض الدول الصناعية المتقدمة ، ثم عندما نعتت هذه الفترة بالركود وبطء النمو انطلق مفكروا هذا المعهد ليفلسفوا بريسترويكا جورباتشوف وقفز عدد منهم مثل ابالكين عميد المعهد الى المراكز العليا في السلطة وصار المستشار الرئيسي لفترة ـ لجورباتشوف . على العكس من ذلك المعهد المركزي للاقتصاد الرياضي الذي ابتكر نظرية الاداء الامثل للاقتصاد السوفيتي ، ودعا عدد من مفكريه منذ الستينات الى خروج علم الاقتصاد على الوظيفة التبريرية له والى ان يكون المرشد للتخطيط واتخاذ القرارات وقدم علماء هذا المعهد العديد من الاسهامات النظرية التى لها سمعتها ومكانتها الرفيعة على المستوى العالمي . وكان هناك طموح في أن يقدم المعهد ويشيد نظاما من النماذج الرياضية العملية لتخطيط وادارة الاقتصاد السوفيتي تتيح تحقيق الادارة الرشيدة المستندة الى نظام اوتوماتيكي لعمليات تخطيطه ، وفي الوقت الحاضر يشتغل عدد من علماء هذا المعهد كمستشارين لجورباتشوف مثل اجانبيجيان وبتراكوف وشتالين .

٥ ـ لم تحظ العلاقة بين القوميات والجمهوريات باهتمام المحاضرة ، وهذه العلاقة من اكثر القضايا حيوية حاليا بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، وتوجد توترات حادة بين البعض منها وبينها وبين المركز ، وتهدد هذه التوترات بتفكك او انحلال الاتحاد السوفيتي كاتحاد **DISUNIONIZATION** وهذه الظاهرة ايضا تحتاج الى دراسة ، وهناك دراسات عديدة حديثة لها داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه ومن منطلقات ولاهداف مختلفة ، والامر اللافت انه رغم ان كثيرا من الجمهوريات التي كانت متخلفة تماما قبل العهد السوفيتي صارت الان افضل بكثير من بعض الدول النامية التي كانت بالقياس اكثر تطورا منها . فقبل العهد السوفيتي كانت مصر أكثر تطورا من ارمينيا . وحاليا لارمينيا ـ التي يصل عدد سكانها الى نحو ٢,٥ مليون نسمة عدد مشتغلين بالعلم يقارب العدد الموجود في مصر ، ولديها اكاديميون لهم سمعة ومكانة علمية رفيعة على مستوى الاتحاد والعالم والملاحظ ان الجمهوريات التى تقدمت أكثر من غيرها نسبيا في العهد السوفيتي مثل ارمينيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق هي الاكثر اضطرابا .

٦ ـ أما فيما يتعلق ببعض انعكاسات الازمة الحالية فى الاتحاد السوفيتى على البيئة العالمية فيبدو ان التغيرات التى دارت وتجرى داخله وفى الدول التى كانت اشتراكية تركت الساحة الدولية شبه خالصة للادارة الامريكية التى تتصرف كما لو كان لديها تفويض بحكم الكون . ولعل ازمة وحرب الخليج تؤكد هذا الاستنتاج . ولا يبدو أن هذه الادارة تحسن دائما استخدام هذا « التفويض » من زاوية ايجاد نظام عالمى عادل وديمقراطى . فنحن لسنا بصدد نظام يعكس « شرعية دولية حقه » بقدر مكا نحن أمام ميول لامركه العالم واتصور أن هذه حالة لن تدوم ، فسبحان من له الدوام

واخيرا ومرة اخرى أحيى وأهنىء الصديق والزميل العزيز الاستاذ الدكتور عبد الفضيل على محاضرته الممتعة وأشكر حضراتكم جميعا ، وآسف ان كنت قد أطلت .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،



وقائع التطوير الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية

الدكتور أحمد سعيد دويدار

يقدم الدكتور أحمد سعيد دويدار فى هذا الفصل سجلا مفصلا للسياسات والوقائع الاقتصادية والسياسية التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية فى السنوات القليلة الماضية التى تشهد تحولا من نظم الادارة المركزية الى نظم السوق والتوجهات الديموقراطية الليبرالية مع تقديرات لفرص النجاح وصعوبات التنفيذ فى مراحل التحول المختلفة ويمكن للقارىء المصرى (خاصة) أن يقارن هذه الوقائع مع بعض التوجهات الاصلاحية الجارية فى مصر ـ مع الفارق الكبير فى نقاط الأبتداء والمناخ العام للتحول وخطواته . وهذه التطويرات مازالت جارية وتصادفها صعوبات شتى ـ بل وانقلابات سياسية ومايشبه الحروب الأهلية ولذلك فالحديث بشأنها سيكون له ولاشك متابعة مستمرة من المسئولين فى تلك الدول بل وفى العالم أجمع نظرا للتشابك القوى والترابط بين مختلف اجزاء العالم الآن سياسيا واقتصاديا وفكريا . وسيجد القارىء فى الصفحات التالية تفاصيل عملية وفعلية تنم عن الاطلاع الواسع للمؤلف ومتابعته التفصيلية للأحداث الجارية فى هذا المجال .

المحرر

مقدمة

مستقبل دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتي (الكتلة الشيوعية سابقا)

ما من أحد يستطيع التنبؤ بالمستقبل على وجة اليقين ، فالتنبؤات التى تفصل التغيرات الاقتصادية والسياسية فى مختلف بلدان العالم - دول غرب أوربا ، أمريكا الشمالية ، الشرق الاوسط ، أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي الخ ..... لاتعدو أن تكون سيناريوهات اقتصادية وسياسية للمستقبل وليست خططا اقتصادية .

ففى خلال عام واحد اجتاحت العالم تغيرات سياسية واقتصادية أكثر من تلك التى حدثت خلال عشرات السنين الماضية ، وكان آخرها الانقلاب الفاشل ضد جورباتشوف فى ١٨/ ٨/ ٩١ .

فلم يكن احد يتوقع السرعة التى تم بها الوفاق بين القوتين العظميين ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، وماترتب على ذلك من سقوط حائط برلين واختفاء المانيا الشرقية وحلف وارسو والكوميكون وتمزق اوصال الامبراطورية السوفيتية من الداخل والخارج ، والذى يهمنا فى المقام الاول هو الصورة الاقتصادية المستقبلية لدول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي (الكتلة الشيوعية سابقا) .

كانت ١٩٨٧ سنة الثورة الاوربية وهى تشبة تلك التى حدثت فى انجلترا سنة ١٦٨٨ وفرنسا سنة ١٧٨٩ وروسيا سنة ١٩١٧ ، ان الانهيار الكامل لنظام قائم على القهر ودون مراعاة للاعتبارات الاقتصادية ، ورفع الستار الحديدى الذى قسم المانيا وأوربا على مدى مايزيو على اربعين علما ، يمثل ثورة كاسحة غير انها على نقيض سابقاتها التاريخية كانت سلمية ولو أنها ليست اقل عمقا وابعد أثرا واشد خطرا ، هذا بالاضافة الى انها لم تحدث فى بلد واحد فقط بل فى نصف قارة بأكملها .

ان الأحداث التى جرت فى أوربا الشرقية قد غيرت بصورة مؤثرة تطور القارة الاوربية فى المدى القصير والمتوسط ، وتجرى هذه

الأحداث بخطوات تدعو الى الأنزعاج والقلق بحيث يصعب التكهن بما قد يخبئه المستقبل أو الآثار التي قد تحدثها هذه التطورات على الجماعة الاوربية أو مشروع ١٩٩٢ ، بخاصة والشرق الاوسط وبقية دول العالم بوجه عام .

ان التغيرات التي تجتاح العالم اليوم بلغت من قوة الدفع واتسع المدى بحيث يمكن اعتبارها ثورة جديدة ولو انها ثورة سلميه الى حد بعيد .

وهى ليست ثورة على الهياكل الاقتصادية والسياسية القائمة فحسب بل أيضا ثوره على الكيفية التي يفكر بها الناس ويتعاملون ، ومن خصائص الثورات انك لاتستطيع التنبؤ بما ستنتهى اليه قوة الدفع .

نحن نشاهد مسرحيه تاريخية تتابع فيها الأحداث السياسية والاقتصادية وتتلاحق بصورة تدعو الى الأنزعاج والسؤال المطروح هو هل ستفى هذه الثورات بالوعود التي قطعتها على نفسها ؟ اغلب الظن أن الأجابة بالنفى فالمخاطر والمزالق واضحة فقد تخرج عملية الاصلاح عن مسارها وتفقد قوة الدفع نتيجة مقاومة من جانب أصحاب المصالح المترسخةاو من جانب هؤلاء الذين يريدون اعادة عقارب الساعة الى الوراء او من جانب القادة اذا مابدأت تظهر عليهم علامات الضعف والتردد أو اذا ما جاءت المساعدة الماليه والتقنيه من الغرب متاخرة وغير كافيه والسؤال المطروح الآن ، هل الانقلاب الفاشل ضد جوربا تشوف فى ١٨/٨/٩١ يعتبر المسمار الاخير فى مصداقيه الشيوعية ؟ .

وكثيرا مايقال ان صندوق النقد الدولى يبحر فى مياه مجهولة وأن محاولة الأنتقال من اقتصاد التخطيط المركزى ليست له سابقة غير ان هذا ليس صحيحا على علاته فقد حاولت بعض البلدان اجراء اصلاحات اقتصادية على مدى عدة سنوات مضت وعلى سبيل المثال جرت محاولات الاصلاح الاقتصادى فى الصين فى عام ١٩٧٨ والمجر سنة ١٩٦٨ وبولندا عام ١٩٨١ وقد لقيت هذه المحاولات المبكره رغم اختلاف الغايات والوسائل ودرجات متفاوتة من الفشل نجاحا .

فقد بدأت المتاعب فى المجر عندما تبين للمسئولين أن منهج الاصلاح كان مسرفا فى التدرج وأن محاولة اصلاح قطاعات فى الاقتصاد دون أن يؤخذ فى الأعتبار القطاعات الاخرى انما هو كامل لطبيعة التداخل والترابط والتشابك بين قطاعات الاقتصاد بغض

النظر عن النظام الاقتصادى نفسه .

وهكذا نشات الصعوبات فى اى بلد فشلت فيه السلطات فى دعم الأصلاح الاقتصادى باتخاذ اجراءات من شانها اعادة الانضباط الى الاقتصاد الكلى .

ومن واقع التجربة فانه لايمكن أن نتوقع تحقيق الأصلاح الاقتصادى فى غياب الأصلاح السياسى ، ومن بين الأمثلة التى تسترعى الأنتباة محاولة كل من بولندا ويوغسلافيا اتخاذ مجموعة من الاجراءات بغية إحداث تغيرات اساسية فى فترة قصيرة من الزمن فكلاهما يستهدف تحررا كاملا لهياكلهما الاقتصادية فى ذات الوقت الذى تجرى فيه انتخابات حرة لأول مرة منذ عشرات السنين .

استعرضت هذه الدراسة القضايا التى تواجه تطبيق قوى السوق فى الاقتصادات الاشتراكية لأوروبا الشرقية .

وركز التحليل على المشاكل التى تنشا بالنسبة لأداء الاسواق فى حالة غياب قطاع خاص قوى وجوهرى .

وبعد تحليل المجالات التى بذلت لخلق اقتصادات اشتراكية لا مركزية فى المجر وبولندا ويوغسلافيا تم التوصل الى نتيجة على أكبر جانب من الأهمية وهى أن الأسواق لإيمكن أن تؤدى وظيفتها على الوجة الأكمل من غير ملكية خاصة لوسائل الانتاج على نطاق واسع .

وهذا يعنى أن احلال قوى السوق محل تدخل الحكومة فى تخصيص الموارد يقتضى تخصيصا سريعا للمشروعات هى الآن فى القطاع الاشتراكى .

وايضا يقتضى اجراء تحسين فى ادارة المشروعات التى ستبقى فى القطاع الاشتراكى وتستعرض هذه الدراسة القضايا التى تواجه تحقيق هذه الأهداف والنتائج المترتبة عليها وذلك بالنسبة لتصميم كل من برامج الأصلاحات الهيكلية وتلك المتعلقة باستقرار الأقتصاد الكلى .

القسم الأول

التحــول الدرامــى فى الأقتصـــاد الســـوفيتى

مقدمة :

كانت الاصلاحات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى تبشر بالخير عندما بدأت فى سنة ١٩٨٥ غير انها فشلت فى مجاراة التحسن فى الأوضاع السياسية .

* ديسمبر سنة ١٩٨٥ ، رفعت بنوك الولايات المتحدة الحظر على الأقراض للاتحاد السوفيتى ، وشاركت البنوك البريطانية فى تقديم قروض بلغت ٤٠٠ مليون دولار .

* فبراير سنة ١٩٨٦ قال جوربا تشوف لأعضاء الكونجرس السوفيتى انه سوف يضاعف الدخل القومى بحلول سنة ٢٠٠٠ ويدعوا الى اصلاح شامل للاقتصاد السوفيتى .

* أغسطس سنة ١٩٨٦ ، صدرت الولايات المتحدة قمحا مدعوما الى الاتحاد السوفيتى وموافقة المكتب السياسى على خطة تسمح للشركات الأجنبية بانشاء مشروعات مشتركة فى الاتحاد السوفيتى لأول مرة منذ سنة ١٩٢٠ .

* يونيو سنة ١٩٨٧ ، حدث تحول راديكالى جذرى يتمثل فى الاستقلال المالى للمشروعات ودعم مشروعات الأعمال الخاصة .

* يوليو سنة ١٩٨٧ ، نشر كتاب البيروسترويكا والسماح لبلدان اوروبا الشرقية باختيار توجهاتها الاقتصادية .

* مارس سنة ١٩٨٨ ، يفقد بوريس يلستين مقعده فى المكتب السياسى بعد النقد الذى وجهه الى جورباتشوف لأن الأخير يدفع الأصلاحات الاقتصادية ببطء شديد .

* مارس سنة ١٩٨٨ ، طلب جورباتشوف منح المزارعين مزيدا من الحوافز لأن الاصلاحات الزراعية لم تكن حينذاك ناجحة .

* يونيو سنة ١٩٨٨ ، أعلنت بعض الجمهوريات السوفيتية عن رغبتها فى التحول الى دول مستقلة ذات سيادة .

* بلغ عجز الموازنة العامة ٥٨ مليار دولار وأعترف بأن التضخم يمثل مشكلة خطيرة .

* قدمت البنوك الأوربوية والحكومات قروضا بلغت ١٠

مليارات دولار غير أن الاتحاد السوفيتى لم يستخدم منها الا القليل .

★ رسمت السياسة الخارجية على اساس الأعتماد المتبادل وليس الصراع بين الراسمالية والاشتراكية .

★ تخفيض عدد القوات العسكرية بمقدار ٥٠٠ الف جندى بحلول سنة ١٩٩١ .

★ تخفيض الروبل بنسبة ٥٠ ٪ وفتح الطريق أمام الأجانب بما يمكنهم من ملكية أغلبية راس المال فى الشركات المشتركة .

★ سنة ١٩٨٩ ، إزداد الاقتصاد سوءا فقد بلغ عجز الموازنة العامة ١٢٠ مليار دولار بحيث أن المعروض النقدى فلت من الزمام .

★ صدرت الأوامر الى الوزرات بتخفيض الانفاق وربط الأجور والمرتبات بالانتاجية .

★ مارس سنة ١٩٨٩ ، تاجير الاراضى والمعدات الزراعية للمزارعين لمدة خمسين عاما على أمل ان تؤدى هذه الخطوة الجذرية الى زيادة الناتج الزراعى .

★ لجميع المصانع الروسية الحق فى التعامل مع الجهات المناظرة فى الخارج .

برنامج الخمسمائة يوم

ولو أن حجم التغيرات الضرورية لاقامة اقتصاد السوق فى الاتحاد السوفيتى تعتبر جسيمة غير انه توجد ثلاث دوائر كبيرة للأصلاح :- مبادرة كبرى من جانب الحكومة بانتهاج سياسة التخصيصية أى تحويل المشروعات العامة الى القطاع الخاص فى إطار شامل تشريعى وتنظيمى وضريبى .

ثانيا : فض الرقابات على الأسعار بحيث يتاح للمشروعات العامة أن تعمل فى مضمون التكاليف الاقتصادية الحقيقية .

ثالثا : موازنة الحكومة لماليتها بحيث تتمكن من كبح جماح التضخم الجامح .

وتعتبر قضية قابلية الروبل للتحويل ثانوية إذا ماتمت هذه الاصلاحات على الوجة الصحيح إذ سوف يكون للروبل قابلية داخلية للتحويل وسوف تعود السلع للظهور على الأرفف فى المحلات التجارية إذ يمكن الحصول عليها من غير بطاقات أو أى شكل آخر من أشكال التقنين ومن ثم تصبح قابلية الروبل الخارجية للتحويل على بعد مسافة قصيرة .

وتتضمن خطة برنامج الـ ٥٠٠ يوم أربع مراحل للتحرك نحو اقتصاد السوق .

فى المائة يوم الأولى ينشأ هيكل تشريعى جديد يتضمن مخططا تمهيديا عن الملكية الخاصة والنظام المصرفى وأسواق الأوراق المالية والضرائب والأمن الاجتماعى .

* تركيز الـ ١٥٠ يوما التالية على التخصيصيه وبيع أملاك الدولة بما فيها الأرض الزراعية وسوف تساعد هذه المبيعات الى جانب خلق نظام السوق ـ على التخفيف من الضغوط التضخمية وذلك باحتوائها للتهديد النقدى (التضخم) .

* وفى المائة والخمسين يوما التالية يبدأ تطبيق آليات السوق بالكامل بما فى ذلك فض الرقابة على جميع الأسعار وانتهاج السياسات التى من شأنها إعادة المنافسة .

* والمائة يوم الأخيرة فى البرنامج سوف تتضمن الاجراءات الخاصة بتنفيذ برنامج ضخم من الاستثمار العام لأحياء النمو الاقتصادى وتحرير السلع الاستهلاكية والواردات من السلع الغذائية .

والفرق الاستراتيجى الرئيسى بين البرنامج السوفيتى والبرنامج البولندى هو أن فض الرقابة على الأسعار يأتى ترتيبه الزمنى بعد التخصيصية اذ أن هذا الترتيب كان صعبا بالنسبة لبولندا وذلك بسبب حاجتها الملحة إلى معالجة التضخم الجامح قبل أى اعتبار آخر .

خمس عقبات فى طريق اقتصاد السوق :

١ ـ الفورة الاقتصادية : ـ

كانت العقبة السياسية فى المقام الاول تتمثل فى الخوف من الاضطراب الذى يحدثه الاصلاح وبخاصة أن جميع الأسعار تعتبر مشوهة تقريبيا ، وأنه بمجرد أحكام نظام سعرى حر فسوف تفلس كثير من المشروعات وترتفع معدلات البطالة وتهبط الأجور على الأقل ابتداء .

٢ ـ مقاومة شعبية : ـ

فالمواقف إزاء السوق بدأت تتغير فقط تدريجيا غير أنه مازالت هناك مقاومة شديدة وعداوة سافرة إذ بعد عشرات السنين من الدعاية ، مازال ينظر الى اقتصاد السوق على أنه أمر بغيض من الناحية الخلقية فمازالت كلمات ـ المالك ، والمنظم ، والراسمالى مرادفهه للتربح والمضاربة والاستغلال .

ويخشى كثير من الناس البطالة والأجور المتدنية ولا يتوفر لديهم ثقة فى أن شبكة الأمن الاجتماعى يمكن أن توضع فى مكانها الصحيح ، وينزع المستهلكون الى الا يكون مفهومهم للسعر العادل صحيحا ، إذ أنهم يمقتون أية زيادة فى الأسعار ، والأفراد الذين يعملون فى المشروعات الأجنبية قد يحصلون على أضعاف مرتب موظفى الحكومة والقطاع العام ، غير أنهم موضع حقد وحسد من هؤلاء الموظفين .

ولا يتوفر لدى الناس فكرة صائبة عن أن المنافسة غالبا ماتؤدى الى تخفيض الأسعار ورفع مستوى النوعية .

٣ ـ فهم محدود :ـ

إن فهم الناس لاقتصاد السوق محدود للغاية ، فمجالات واسعة من ممارسات الاعمال غير معروفة لدى الكثيرين بما فى ذلك قوائم حسابات الارباح والخسائر والتسويق وتقييم المشروعات والسلوك التنافسى بوجه عام .

٤ ـ جيشان التضخم :ـ

يتعين معالجة المعلقات النقدية ، فأجمالى المبالغ التى يحوزها الأفراد تقدر بحوالى من ٤٠٠ الى ٥٠٠ مليار روبل ، أى حوالى ٥٠ ٪ من الناتج القومى الاجمالى وسوف يكون هناك مزيد تحوزه المشروعات .

ولامتصاص هذه المبالغ المعلقة وتجنب التضخم الجامح سوف يتطلب الأمر إما أصلاح نقدى ، أو بيع الأصول مثل الأسهم وممتلكات الحكومة وسنداتها والأخيرة تعتبر أكثر تفضيلا بكل وضوح ، وأن بلدان أوربا الشرقية قد تقدم بعض النماذج غير أنه يتعين الأسراع بوضع المخططات إذا أريد تجنب التضخم الجامح خلال العامين القادمين .

٥ ـ عجز الموازنة :ـ

يحتاج عجز موازنة الحكومة إلى الرقابة ، غير أن مفهوم العجز غير واضح فى الاتحاد السوفيتى طالما أن الحكومة تشمل من الناحية العملية كافة أوجه النشاط الاقتصادى ومع ذلك فان بعض الاقتصاديين السوفيت يقدرون هذا العجز بحوالى ١٠ ـ ١٥٪ من الناتج القومى الأجمالى .

وتتطلب معالجة هذا العجز تخفيضا فى الانفاق ، والذى يجب ان يصيب إما السكان فى مجموعهم أو القوات العسكرية (المسلحة) .

نهاية الكوميكون :ـ

كانت نهاية الكوميون سببا فى كثير من الآلام غير انه لم يزرف عليه الا قليل من الدموع ، والاسم الكامل (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة)

غير أنه لم يكن مجلسا اقتصاديا ولاتبادليا كما أن أعضاءه لم تفد منه الشيء الكثير ، وكان يضم الكوميكون كوريا وفيتنام ومنغوليا والاتحاد السوفيتى وست من دول أوربا الشرقية) . ففى خلال فترة حياته التى أمتدت على مدى ٤٢ عاما كان الاتحاد السوفيتى يسيطر على المعاملات التجارية وعلى انماطها ، كما كانت أوجة الضعف فى الصناعة تزداد تفاقما .

وعندما توقف نشاط الكوميكون نهائيا فى يناير سنة ١٩٩١ لأسباب عملية ، كانت تجارة المنطقة قد انغمست فى نوع جديد من الفوضى ، إذ توقف نظام

المقايضة القديم المنظم وأصبحت جميع المعاملات التجارية تتم بالدولار ، ولما كان من الصعب على بلدان أوربا الشرقية توفير النقد الأجنبى فقد أنكمش حجم تجارة هذه البلدان فقد هبطت صادرات المجر الى بقية بلدان الكوميكون (سابقا) وبخاصة الأتحاد السوفيتى بمقدار الربع ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الأتجاه فى سنة ١٩٩١ ، هذا بالأضافة الى عزوف الشركات المجرية عن التصدير الى الاتحاد السوفيتى لأنها لاتعول كثيرا على الضمانات التى يقدمها البنك السوفيتى ، ومما زاد الأمور سوءا ان اختفاء المانيا الشرقية كان يعنى إختفاء سوق المعاملات النقدية ، هذا وقد أصبح من الصعب الحصول على البترول السوفيتى بالأسعار الرخيصه بعد أن أتخذ الأتحاد السوفيتى قرارا بأن يستأدى ثمن البترول المصدر الى بلدان أوربا الشرقية بالأسعار العالمية .

إن بعض مصانع بلدان أوربا الشرقية التى تدعمها الحكومة أيقظتها من غفوتها إخطارات الأفلاس ، فقد أغلقت عشرات الشركات الصناعية فى بولندا أبوابها ، وتذكر حكومة بولندا أن هذه التمزقات الأقتصادية لايمكن تجنبها فهى الثمن الذى لابد من أدائه للتخلص من الكوميكون وسيطرة الاتحاد السوفيتى .

ويعترض مصانع أوربا الشرقيه عائقان للوصول الى الأسواق الغربية هما رداءة مستوى السلع التى تنتجها هذه المصانع إلى جانب المنافسة من منتجات آسيوية أرخص ثمنا .

روسيا فى حالة إضراب

لابد وأن حالة من الارتباك الشديد الم بجوربا تشوف زعيم أشهر حزب عمال فى العالم عندما علم أن عماله أخذوا بنصيحة ماركس وأتحدوا ضده .

ويزعم المضربون أنهم من مؤيدى جورباتشوف فى الأصلاح غير أن الأضرابات عندما أمتدت من المناجم الى المصانع فقد كان على جورباتشوف أن يفكر الى أين تنتهى الأمور .

ولأول مرة تواجة البيروسترويكا تهديدا من جانب هؤلاء العمال الذين كان من المتوقع أن البيروسترويكا تعمل من أجلهم وما من شك أن الفشل النسبى للبيروسترويكا ويقصد بها تشجيع أفراد الشعب على أن يتولوا أمور أنفسهم بأنفسهم والمكاشفة بمعنى مزيد من التقارير الصادقة عن كيفية تنفيذ البيروسترويكا قد أشعل نيران الأضطراب .

إن الأصلاح الحقيقى للأتحاد السوفيتى انما يمثل مخاطرة كبرى وكان جوربا تشوف على استعداد أن يتحمل الأنفجارات التى كانت تحدث من حين

الى آخر لأعتقاده بانه سوف يعطى لروسيا الصدمة التى تحتاج اليها لوقف الأتجاه نحو الهبوط .

هل يمكن تحقيق الديمقراطية ؟

وحتى يمكن تحقيق الديمقراطية فانه يتعين :ـ

* إقتلاع جذور البيروقراطية وإنهاء نظام الوظيفة مدى الحياه والتى أدت الى هذا الكم الهائل من القصور الذاتى والفساد .

* إلغاء امتيازات أعضاء الحزب التى تثير أفراد الشعب العاديين .

* حصول الفلاحين على نفس الكم من النقود من المخازن الحكومية والمحلات التابعة لها من منتجاتهم بحيث لايقل عن الكم الذى يمكنهم الحصول عليه من بيعها فى السوق السوداء .

* وخارج نطاق المواد الغذائية فالمشاكل تعتبر قليلة نسبيا فيما يتعلق ببقية السلع الاستهلاكية إذ أن جرعة صحيه من المنافسة بين المشروعات العامة والخاصة يمكن أن تساعد على تخفيض أسعار بعض الخدمات .

ان المشكلة التى يواجهها جورباتشوف هى محاولته جعل أسعار المنتج تلعب دورا اقتصاديا هاما . اذا أن عشرات السنين من غياب المنافسة جعل كثيرا من المصانع فى حالة احتكار .

ومازال ينظر الى أسعار الجملة فى الاتحاد السوفيتى على أنها أدوات للمحاسبة وليست علامات تسترشد بها المصانع فى شراء ماتحتاج اليه من مستلزمات الانتاج اذا أن قرارات الشراء مازالت تتخذها وزارة التخطيط التى تحدد حجم الناتج .

* وكان لابد من اعادة تشكيل الحزب بما يتلاءم مع التوجة نحو الديمقراطية .

فالحزب هو الأداه الوحيدة التى يمكن أن يعول عليها جوربا تشوف للقيام بأصلاحاته الاقتصادية فالمعارضون اليساريون واليمينيون على حد سواء تساورهم الشكوك ويسيطر عليهم الخوف والأرتباك وإختلاط الأمور مما يعتبر مؤشرا واضحا لمدى الظروف الهشه التى يمكن أن تدعم البيروسترويكا .

موسكو تحاول الأفلات من سداد مدفوعات القروض التى لاتستطيع الوفاء بها

يعانى الأتحاد السوفيتى من نقص شديد فى العملات الصعبة فهل يرغمه هذا النقص على الخضوع لاعادة جدولة معينة لدينه الخارجى على نسق تلك التى تتم فى العالم الثالث .

ولو أن الاتحاد السوفيتي لم يطلب حتى الآن تخفيف عبء دينة الخارجي فأن رجال البنوك الغربيين يشيرون الى أن موسكو ستبذل قصارى جهدها لسداد حوالى ١٢ مليار دولار من قروضها الخارجية والتى حل موعد استحقاقها هذا العام (اجمالى الدين الخارجي ٦٤ مليار دولار) يضاف اليها ٥ مليارات دولار فات موعد استحقاقها الى الموردين الأجانب ومن ثم إضطرات موسكو بالفعل الى تقليص وارداتها وهى تبيع الآن الروبلات الى السائحين الغربيين فى السوق السوداء بسعر ٣٠ روبلا للدولار وهو مايقل عن عشر السعر الذى كان سائدا فى الشتاء الماضى ، وترفض البنوك الغربية أقراض موسكو اى نقود جديدة وكذلك ترفض الحكومات الغربية تقديم أية مساعدات نقدية جوهرية حتى يحقق الأتحاد السوفيتى الأصلاحات الاقتصادية والسياسية الرديكالية .

ونتيجة لذلك بدأت موسكو التنويه بانها لاتستطيع الحفاظ على سداد مدفوعات دينها الخارجي الى مالا نهاية .

وفى أجتماع القمة للدول الصناعية السبع الكبرى فى لندن دارت مناقشة حول موضوع إعادة هيكلة دين الأتحاد السوفيتى غير أنه ذكر فى هذا الصدد أن مثل هذا الاجراء قد يتم بالحكمة لأنه سوف يدمر ماتبقى للاتحاد السوفيتى من جدارة أئتمانية ومع ذلك فأن موسكو أعادت الكرة ففى ٦ أغسطس ذكر رئيس إدارة النقد الأجنبى بالبنك المركزى السوفيتى (ان الحاجة الى أعادة الجدولة مازالت قائمة) .

ويتصور المسئولون فى الأتحاد السوفيتى مجموعة من الضمانات من جانب الحكومات الغربية بما يتيح فرصة لمواصلة سداد الدين الخارجى وفقا لجداول السداد القائمة .

يعتبر هذا السيناريو اقل مدعاة للقلق بالنسبة للأسواق المالية الأوربية من أحتمال التماس موسكو أعفائها من بعض ديونها كما حدث من قبل بالنسبة لبولندا أو مصر .

أن مثل هذا النوع من التكهنات يؤدى الى التوتر بين التجار فى أوربا حيث يمثل المقرضون من فرنسا والمانيا حوالى الـ ٥٠ مليار دولار من القروض المصرفية .

وفى الوقت الراهن تباع القروض السوفيتية المحددة بالدولار فى الأسواق المالية الغربية بحوالى ٦٠ سنتا للدولار ومن المحتمل أن يسقط الدولار المقترض الى ١٥ سنتا فى سوق النقد بلندن .

ومما هو أسوأ من ذلك فأن أعلانا رسميا من جانب الاتحاد السوفيتى بتأجيل سداد الديون قد يؤدى الى توقف كامل لأى تدفق لنقود جديدة الى موسكو فى الوقت الذى ستكون فيه الحاجة ماسة الى هذه النقود .

ان مثل هذه الاجراءات تجعل مركز جورباتشوف حرجا للغاية ولذلك يفكر المسئولون فى الاتحاد السوفيتى فى الكشف عن بيانات تعتبر سرية للغاية بشأن الاحتياطيات من الذهب أملا فى الحصول على قروض من الغرب بضمان هذا المعدن النفيس وتفكر موسكو أيضا فى بيع حوالى ٦٠ مليارا من القروض لبدان مثل الهند والجزائر اذ ربما يكون لها هناك أسواق .

وتعتبر مثل هذه الحركات ترتيبات قصيرة الأجل بالنسبة لاقتصاد يصارع من أجل الخروج من أزمة طاحنة اقتصادية ومالية وبالاضافة الى تراخى مبيعات البترول انخفضت الصادرات السوفيتية بمقدار ٣٧ ٪ عن المستوى الذى كانت عليه سنة ١٩٩٠ هذا ولو أن جورباتشوف قد عوض هذا الهبوط عن طريق ضغط شديد فى الواردات .

وكان من المتوقع أن يقل محصول ربيع ١٩٩١ بنسبة ٢٠ ٪ عن المستوى العادى بما يشير الى الحاجة الى زيادة المشتريات للحبوب من الخارج ومما يجعل الأمور أكثر سوء أن ٣٠ مليار دولار تمثل دينا خارجيا يستحق السداد فى الفترة بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ .

وحتى يتمكن الاتحاد السوفيتى من درأ القصور فى سداد دينه الخارجى وحتى لاتعم فوضى سياسية فأن جيران الاتحاد السوفيتى قد يضطرون الى غمر جورباتشوف بالنقود وعلى سبيل المثال يعد البنك المركزى الألمانى قرضا بمبلغ ٥٩٥ مليون دولار بضمان الجماعة الاوربية (٩٨ ٪) وذلك لتمويل واردات الاتحاد السوفيتى من المواد الغذائية من بلدان غرب أوربا .

ومهما يكن من أمر فأن الغرب حريص على منع أى انهيار للاقتصاد السوفيتى ومن ثم قد يضطر الى مساندته فى ظل جميع الظروف .

جورباتشوف يشرف بنفسه على بيع القطاع العام السوفيتى

أصدر الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرسوما رئاسيا بانشاء وكالة خاصة للاشراف على بيع قطاعات الدولة للقطاع الخاص ..

وتضمن المرسوم انشاء صندوق خاص لادارة عمليات البيع تكون تحت الاشراف المباشر لجورباتشوف ويمثل مصالح الدولة فى عمليات البيع واعادة توزيع الممتلكات ..

ويهدف المرسوم الجديد الى فرض نوع من التنظيم لعلمية بيع القطاع العام المتعثرة والتى بدأت ببيع المنازل الريفية الفاخرة التى كانت مملوكة لكبار المسئولين .

وستضع الوكالة الجديدة شروط بيع المشروعات اما للقوى العاملة فيها او فى شكل اسهم تعرض للاكتتاب العام ..

ومن مهام هذه الوكالة ايضا التفاوض حول الملكيات مع الجمهوريات السوفيتية تمهيدا لتوقيع معاهدة الاتحاد يوم ٢٠ اغسطس ١٩٩١ ، وهى المعاهدة التى تحدد مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجمهوريات والسلطة المركزية .

(احتفظ الاتحاد السوفيتى بصناعات الفحم والطاقة والحديد والنقل والسكك الحديدية للسلطة الاتحادية ولم يتنازل عنها كما طلب بوريس يلستين الى الجمهوريات) ..

وكانت الحكومة السوفيتية قد اعلنت اخيرا عن تحويل ٦٠٠ مصنع حربى للصناعات المدنية الاستهلاكية ، ومن المتوقع ان يتم بيع هذه المصانع للقطاع الخاص وان يفقد مئات الالاف من العمال وظائفهم فى نفس الوقت ..

ويأتى مرسوم جورباتشوف الجديد بعد ايام من القرار العامل الذى اتخذه مجلس الوزارء السوفيتى باجراء سلسلة من التحقيقات حول عدد من العمليات المخالفة للقانون التى تم فيها بيع القصور الريفية والمنشآت التابعة للشئون الاجتماعية وغيرها من ممتلكات الدولة لكبار المسئولين ، كما طالب المجلس وقف عمليات البيع بعد ان تكشف وجود تحايل للاستيلاء على هذه الممتلكات والتحقيقات التى تجريها وزارة العدل فى هذا الشأن قد تشمل مسئولين حزبيين وحكوميين .

وكان من رأى بعض المستشارين الاقتصاديين انه يمكن خلق اقتصاديات السوق وبمجرد تحرير الاسعار اى التخلى عن كبرى العلامات البارزة المميزة للتخطيط المركزى ، وما الاسعار الا اشارات توجه الاقتصاد الى اين وكيف يمكن استخدام الموارد على افضل وجه ولكن ما لم تكن هذه الموارد اولا وقبل كل شيء الاصول المنتجة ـ مملوكة ملكية خاصة فان هذه الاشارات سوف يتم تجاهلها بكل بساطة .

وهذا هو السبب فى أن التخصيصية اصبحت تشغل مكان الاولوية العليا اذ لايمكن ان توجد رأسمالية من غير اصحاب رؤوس الاموال . اذ عندما تكون المصانع مملوكة للدولة اى غير مملوكة لاحد المواقع ، لايلتزم المديرون بالانضباط المالى الكامل ومن يقترضون حتى ولو لم تكن تتوافر لديهم استخدامات تتسم بالكفاءة لهذه القروض .

انقسام الرأى فى الاتحاد السوفيتى :

نقطتا خلاف فى الرأى أحدثتا انقساما فى الاتحاد السوفيتى احداهما تتعلق بالمعونة من الغرب والاخرى بمعاهدة الاتحاد الجديدة .

وقد اثار الجدل حولهما مشاكل بما أوقع جورباتشوف فى مأزق حرج حيث اصبح فى موقف يعارض مؤيديه الاكثر نزعة الى المحافظة بما فيهم كبار الوزراء فى الحكومة وحل هذه المشاكل سوف يبين من الذى فى يديه السلطة فى البلاد والى اى مدى يمكن ان يتغير الاتحاد السوفيتى .

ان مشروع معاهدة الاتحاد الجديدة التى وافق عليها تسعة من رؤساء الجمهوريات وجورباتشوف فى مطلع هذا الشهر تعتبر معاهدة مهجنة وتصور هذه المعاهدة الدولة على انها دولة فيدرالية من مواطنين عاديين وعملة واحدة وموازنة فيدرالية ونظام ضريبى فيدرالى .

هذا وسوف تتضمن عناصر من الفيدرالية اذ تعترف بالجمهوريات بوصفها « دول ذات سيادة » قادرة على اقامة او انشاء سفارات لها بالخارج ، وسوف تكون الجمهوريات لا الحكومة المركزية مسئولة عن القواعد التى يتم بها الانفصال او الانضمام الى الاتحاد .

والسلطات التى كان من المتوقع ان تحتفظ بها الحكومة المركزية وحدها سوف تكون مسئوليات مشتركة (بما فى ذلك دستور جديد ، الموازنة الفيدرالية ، والدفاع ، وهذا القدر من المسئوليات كان معروفا فعلا فى مشروع المعاهدة والتى صوت عليها المواطنون السوفيت فى استفتاء عام فى مارس الماضى ١٩٩١)

واما القضايا التى لم يتم التوصل الى حلها حين ذاك هى النظام الضريبى الفيدرالى ، ودور الجمهوريات المستقل استقلالا ذاتيا (جمهوريات داخل جمهوريات) فقد بقيت دون حل .

ويقول نائب رئيس الجمهورية الروسية انه سوف لايوقع رسميا على المعاهدة اذا سمح للجمهوريات المستقلة (معظمها داخل الارض الروسية) بالتوقيع .

وهو يطالب ايضا باحداث تغييرا فى النظام الضريبى الفيدرالى المقترح ، ولقد قبل بارلمان داغستان مشروع المعاهدة فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٩١ ولكن مع تحفظات مماثلة .

أما القضية الاخرى التى تعتبر مصدرا للخلاف والشقاق فهى المعونة الغربية ، فهى تؤثر على الخطتين الاقتصاديتين اللتين تتنافسان الان على الخطوة برعاية جورباتشوف .

الاولى : وهى الخطة المضادة للأزمة لرئيس الوزراء فالانتين بافلوف ، والثانية خطة جريجورى يافالنسكى ، وقد طلب جورباتشوف من الاخير ان يضع خطة للعرض على مجموعة البلدان الصناعية السبعة فى مؤتمر قمتهم المتوقع عقده فى يوليو سنة ١٩٩١ .

ويصر كل من بافلوف ويافالنسكى على ان الخطوتين غير متسقتين ، ومع ذلك يقول كلاهما : ينبغى ان تحرر الاسعار « مع استثناءات قليلة » بحلول

مطلع سنة ١٩٩١ ، ويعطى كلاهما الشركات السوفيتية الحق فى شراء الدولارات هذا العام على أن يعقب ذلك قابلية كاملة لتحويل الروبل فى العام القادم ، هذا ويرعب كلاهما فى انشاء بنك مركزى مستقل كما يضع كلاهما اهدافا متشابهة للتخصيصية وفتح الاقتصاد للاستثمار الاجنبى .

أما الاختلاف الحاسم فانه يتعلق بالمعونة الخارجية .

ان خطة يافالنسكى تدعو ضمنيا الى الحصول على معونة تقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار فى السنة تمثل ٠,٦ ٪ من الناتج القومى الاجمالى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على مدى اربع سنوات .

أما خطة بافلوف فلا تكاد تعتمد على المعونة كلية والنزاعات حول كل من معاهدة الاتحاد وقضية المعونة الخارجية قد تفجرت فى احدى جلسات البارلمان السوفيتى فى مطلع هذا الشهر (يونيه ١٩٩١) فقد طلب رئيس الوزراء من البارلمان منحه مزيدا من السلطات على حساب جورباتشوف بما يمكنه بأن يدفع الخطة الخاصة به الى الامام ، وكان من شأنها اذا نفذت التقليل من قيمة معاهدة الاتحاد والتى تمنح الجمهوريات سلطات واسعة .

وقد تراجع بافلوف ولكن ليس قبل اختتام دورة البارلمان حيث سمع دفاع وزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس المخابرات والذين ايدوا جميعا بافلوف بطريق مباشر وغير مباشر وهو مايعنى توجيه النقد الى جورباتشوف ، هذا وقد رفض مدير المخابرات عروض المعونة الاجنبية بوصفها محاولات من المخابرات الامريكية لتخريب الاقتصاد السوفيتى .

ومجموعة الاربعة هذه تبين كيف ان النظام السياسى السوفيتى منقسم بين المتشددين والمصلحين .

وتتمثل قوة المحافظين فى البرلمان (ثلث الاعضاء يعينهم الحزب الشيوعى) وفى الحكومة وفى المجمع الصناعى العسكرى وفى مقابل هؤلاء يقف زعماء الجمهوريات ويبدو ان جورباتشوف قد انضم اليهم بالاضافة الى بارلمانات الجمهوريات .

ولقد قال جورباتشوف : انه سوف يعرض توليفة اقتصادية بمفردها على مجموعة السبعة مقترحا التوفيق بين خطتى بافلوف ويافالنسكى .

توليفة مجموعة الدول السبع لدعم الاصلاح السوفيتى

فيما يلى النقاط الست التى اتفقت عليها مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لمساعدة الاتحاد السوفيتى :

يرتبط الاتحاد السوفيتي ارتباطا خاصا بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتمكينهما من تقديم المساعدة والمشورة فى جميع المجالات الصعبة حيث يحاول الرئيس جورباتشوف التوصل الى اصلاح .

جميع المؤسسات الدولية بما فى ذلك منظمة التعاون والتنمية فى المجال الاقتصادى والبنك الاوروبى للانشاء والتعمير ، والتى سوف تعمل جميعا باحكام ، وسوف تكثف جهودها لدعم الاتحاد السوفيتى بالمشورة والخبرة لمساعدته على انشاء اقتصاد سوق .

مساعدة تقنية سوف تكثف وبخاصة فى الطاقة وتحويل صناعات الدفاع الى انتاج مدنى وتحسين توزيع الغذاء والامن النووى .

سوف يبذل مزيد من الجهود لتشجيع التجارة السوفيتية وخاصة مع أوروبا الشرقية ، حيث قال جورباتشوف : ان التجارة قد انهارت فعلا .

ان رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور بوصفه رئيسا لمجموعة السبع سوف يحافظ على الاتصال الوثيق بالتطورات ، وسوف يزور موسكو قبل نهاية العام ، وكذلك المستشار الالمانى هيلموت كول وهو الرئيس التالى لمجموعة الدول السبع سوف يواصل العملية فى سنة ١٩٩٢ .

سوف يذهب وزراء مالية مجموعة الدول السبع ووزراء المشروعات الصغيرة الى موسكو فى اسرع وقت ممكن لدراسة حالة الاقتصاد السوفيتى .

تموت المعتقدات بصعوبة ، غير انه ما من احداها عاش ردحا طويلا من الزمن ومنيت اهدافه بالفشل كالشيوعية .

فقد كانت الشيوعية نظرية اقتصادية حولها لينين الى دين دولة ، وجاء الزعماء الروس الذين خلفوه وحاولوا تصديرها الى العالم وقد نجحت الشيوعية الى حد ما وعلى مدى فترة ما ، غير انها فشلت ولفظتها تلك البلدان التى قاست منها الوان الحرمان والكبت ولم يبق من هذه البلدان غير البانيا وكوبا وهما فى طريقهما الى الخروج من دائرة الشيوعية ، والى حد ماتحاول ذلك الصين .

مؤتمر قمة موسكو :

انعقد مؤتمر قمة موسكو فى ٣٠/٧/١٩٩١ وكان من اهم نتائج المؤتمر بالنسبة للاتحاد السوفيتى هو منحه وضع الدولة الاولى بالرعاية او التفضيل التجارى من جانب الولايات المتحدة الامريكية وهو ما يعنى إلغاء الحواجز الجمركية شريطة موافقة الكونجرس الامريكى .

وقد قدم بوش صورة براقة لما سوف تكون عليه العلاقات بين البلدين ، اذ بدأ عهدا جديدا فى العلاقات الدولية يقوم على الاعتبارات الانسانية والمصالح القومية ولكن مع شروط تتمثل فى :ـ

- تسليم الاراضى المتنازع عليها الى اليابان (الجزر الاربع)
- وقف الامدادات العسكرية الى كوبا .
- استقلال دول البلطيق .
- استكمال الاصلاحات الداخلية .

الاتحاد السوفيتى يقدم طلبا للانضمام الى صندوق النقد الدولى

كان الاتحاد السوفيتي على مدى حوالى ٤٥ عاما ينظر الى صندوق النقد الدولى على انه آلة امبريالية جديدة غير انه الان أخذ يقرع باب الصندوق .

ولكن لماذا تعزف البلدان الغنية عن السماح له بالدخول ؟

أسبوع فقط قبل ان يذهب جورج بوش الى موسكو لحضور اجتماع القمة مع ميخائيل جورباتشوف قدم الاتحاد السوفيتي طالبا الى صندوق النقد للعضوية الكاملة .

وقد غضب مستر بوش لانه منذ اسبوع سابق على اجتماع القمة الاقتصادية لمجموعة البلدان السبع الصناعية فى لندن عرض على جورباتشوف ليست العضوية الكاملة بل صفه العضو المنتسب ، وهو مايعنى الاقتصار على تقديم النصح والمشورة من جانب الصندوق بشأن قانون الشركات والمحاسبة وسياسة سعر الصرف ، ولكن بغير امكانية الوصـول الى النقود (الاقتراض) .

وربما كان الطلب المقدم يعكس خيبة امل جورباتشوف بالاضافة الى النقد الذى يمكن أن يواجهه عندما يعود الى بلاده وقد ترك لندن خالى الوفاض .

وتعتبر الحكومة الامريكية هى المعارض الاكبر لمنح الاتحاد السوفيتى العضوية الكاملة وهى تجادل فى ان صفة الانتساب سوف تكون إكثر عونا للاتحاد السوفيتى لانه يمكن منحها خلال شهر بما يعطى الروس امكانية الوصول المباشر الى مشورة صندوق النقد الدولى بينما ان المفاوضات بالنسبة للعضوية الكاملة يمكن ان تستغرق عامين .

وتجادل الحكومة الامريكية فى ان الاتحاد السوفيتى ينبغى ان يتحرك اكثر نحو اقتصاد السوق وعملة قابلة للتحويل قبل ان يسمح له ان ينضم الى اعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٥٥ عضوا .

وفى الواقع فقد كان الميثاق الاصلى لصندوق النقد (والذى كان الاتحاد السوفيتى احد المفاوضين الرئيسيين فى بريتون وودز سنة ١٩٤٤ ولو انه لم يشترك فيه ابدا) لايحرم اقتصاديات التخطيط المركزى من العضوية الكاملة وعلى سبيل المثال فان يوغسلافيا ورومانيا كانتا عضوين لعشرات السنين ، وكذلك ليست قابلية الروبل للتحويل تعتبر مطلبا مسبقا .

ان كل مايتطلبه الصندوق هو التزام المتقدمين للعضوية الكاملة بالتحرك

نحو عملة وطنية قابلة للتحويل .

وكل ماسبق ذكره ماهو الا ذريعة والحقيقة هى ان المفاوضات للعضوية الكاملة سوف تخلق كثيرا من المشاكل تفضل امريكا امريكا والبلدان الغنية الاخرى ان تتجنبها الى حين .

ان توقيت الطلب المقدم من الاتحاد السوفيتى غير ملائم اذ تجد الخزانة الامريكية صعوبة فى الحصول على موافقة الكونجرس بزيادة حصته فى الصندوق بنسبة ٥٠ ٪ .

وهذه الزيادة فى موارد الصندوق مطلوبة الوفاء بزيادة الطلب على رأس المال من بلدان اوروبا الشرقية وبلدان امريكا اللاتينية ، والتى تمت الموافقة عليها من جانب مجلس محافظى الصندوق منذ عام مضى ، غير انه لم تصدق عليها الحكومات بعد .

وتعتبر حصة امريكا وهى ٢٠ ٪ على جانب كبير من الاهمية ، وان الاشارة الى ان الاتحاد السوفيتى قد يصبح قادرا على الاقتراض سوف تجعل الامور اكثر تعقيدا .

ان تقييم حصة الاتحاد السوفيتى سوف تسبب كثيرا من المتاعب ، ومن المشاكل البغيضة بصفة خاصة هو ان الاتحاد السوفيتى اذا شغل احد المراكز السبعة فسوف يكون له الحق فى احد المقاعد الدائمة فى المجلس التنفيذى وهو ما يعنى اخراج بلد آخر .

ان ثمن العضوية الكاملة بالنسبة للاتحاد السوفيتى يتمثل فى دفع حوالى ربع اشتراكه بالعملة الصعبة والباقى بالروبلات ، وعليه ايضا ان يكشف عن بيانات دقيقة بشأن اقتصاده مثل حجم ما يتوافر لديه من ذهب واحتياطياته من النقد الاجنبى ، وحجم ميزانية الدفاع وكذلك يعطى امكانية وصول منتظمة لبعثات الصندوق لاستعراض سياساته .

وفى مقابل ذلك سوف يكون له الحق - نظريا - فى الاقتراض بما يصل الى ثلاثة أضعاف حصته على مدى ثلاث سنوات ، فاذا فرضنا ان حصته ١٠ مليارات دولار فهذا يعنى انه يستطيع الاقتراض فى حدود ٣٠ مليار دولار ، والى المدى الذى تتطلب فيه العضوية الكاملة للصندوق من الاتحاد السوفيتى ان يقدم البيانات ويسمح لمنظمة دولية ان تفرض عليه برنامج تقشف مقابل نقود ، فان الطلب المقدم منه يمثل تراجعا مؤثرا بعد فترة طويلة مما يشبه العزلة الاقتصادية .

فاذا أرادت روسيا ان تفى بالشروط الضرورية فان بقية بلدان العالم ينبغى ان تسارع بقبول عضويتها .

هذا ويلاحظ ان فتح الابواب للاتحاد السوفيتى لايعنى تدفق النقود اليه تلقائيا ، اذ انه فقط عندما تكون موسكو على استعداد لانتهاج السياسات السليمة ، فان الصندوق سوف يفتح أبوابه .

هل كتب على الاقتصاد السوفيتى الفشل ؟

* مازالت حرية تحرك العمالة داخل الاتحاد السوفيتى ممنوعة ومن ثم سيظل سكان المدن الريفية والفلاحين محصورين داخل مناطقهم البائسة الفقيرة .
* المعونة الخارجية المالية والتقنية والعينية التى أوصى بها الى الاتحاد السوفيتى والتى يشوبها الحذر لم تذهب الى المدى الذى يمكن اعتباره كافيا لتحقيق الغايات المنشودة (الانتقال الى اقتصاديات السوق والتكامل مع الاقتصاد العالمى) .
* يعتبر مخالفا للقانون كل مواطن سوفيتى يحمل فى جيبه دولارا واحدا بوصفه مخربا للاقتصاد والزج به فى معسكرات العمل وفى ظل هذه الاجراءات فإن الحديث عن اقتصاديات السوق يبدو غاية فى السخف .
* إن اغداق النقود على اقتصاد شيوعى لايرجى اصلاحه إنما هو اقتصاد كتب عليه الفشل فالطريق وعر وتكتنفه صعاب يكاد يكون من المتعذر تخطيها .

إن مزيداً من المعونة إلى هيكل الشيوعيه القائم سوف يطيل بؤس المواطنين السوفيت ويزيد من فرص نشوب حرب أهلية ونهاية مفجعة للتوتر الحالى .

أن التحول الى الديمقراطية واللامركزية فى الامبراطورية السوفيتية هو الطريق الى إتاحة الفرصة لحل سلمى للأزمة السياسية والاقتصادية التى تجتاح البلاد .

هل بدأت رحلة العودة ؟

يبدو أن الآمال التى كانت معقودة على تحول الاتحاد السوفيتى الى بلد ديمقراطى أخذت فى التلاشى .

فقد أصيبت البيروسترويكا بضربة قاتلة مع دخول الجيش الأحمر فاليتسيا عاصمة لتوانيا .

وتوجد ثلاثة حلول قابلة للتنفيذ هى :ـ

الاول : إنهاء الشيوعية والانتقال الى الرأسمالية ، غير أن الوضع الراهن فى الاتحاد السوفيتى لايبدو أنه يسوغ مثل هذا التحول الجذرى .

الثانى : إنشاء مجتمع خليط بين الرأسمالية والاشتراكية من خلال تطبيق اقتصاد السوق مع نماذج سياسية غربية معينة ، غير أنه من المؤكد أن هذا الاختيار أبعد مايكون عن حل المشكلة بل قد يضاعف من خطورتها .

الثالث : وهو حل محتمل آخر مازال قائما الا وهو محاربة البيروسترويكا والردة الى الشيوعية ، وفى الواقع فإن الاتحاد السوفيتى قد بدأ فعلا رحلة العودة الى النظام الشيوعى .

يجيب على هذا السؤال الانقلاب الذى وقع ضد جورباتشوف فى ١٩٩١/٨/١٨

القسم الثانى
التحول فى بلدان أوربا الشرقية

يبدو أن الاطاحة بالنظام الشيوعى وإجراء انتخابات حرة كانت مهمة أيسر بالنسبة لبلدان أوربا الشرقية من تحويل المشروعات الصناعية التى تملكها الدولة والتى تقدر بحوالى ٩٠٪ من القطاع الصناعى الى الملكية الخاصة .

إن عملية التحول من اقتصاديات التخطيط المركزى الى اقتصاديات السوق والتى تعتبر فى حدذاتها من أسباب رخاء دول أوربا الغربية إنما تثير خوفا وقلقا لدى أنصار الاصلاح الاقتصادى خشية الفشل والارتداد الى النظام الشمولى ويقال إن أنصار الاصلاح الاقتصادى فى بلدان أوربا الشرقية يرتجفون كما يرتجف المظليون الذين يخشون الا تنفتح مظلاتهم عندما يفكرون فى القفز .

إن العقبات التى تواجه التخصيصية فى هذه البلدان تفوق كثيرا بل أضعاف تلك التى واجهت مسز تاتشر عندما بدأت تطبيق سياسة التخصيصية فى المملكة المتحدة سنة ١٩٧٩ .

فالقطاع العام فى بلدان أوربا الشرقية يشمل النشاط الاقتصادى كله تقريبا فالوحدات الانتاجية بالقطاع العام سوف يتم تخصيصها دون أن تكون هناك أسعار يمكن الاعتماد عليها ، هذا بالاضافة الى الافتقار الى نظم محاسبية ومصرفية سليمة ، وتثير ملكية الاصول فى هذه البلاد مشكلة إذ بمقتضى النظام الشيوعى فالصناعة ملك للشعب نظريا ولكنها ملك للدولة من الناحية العملية وما يزيد الامور تعقيدا أن عددا كبيرا من أصحاب المصانع التى تم الاستيلاء عليها منذ أربعين عاما بدأوا يطالبون باستردادها .

وقد زاد الامور سوءا ان اختفاء المانيا الشرقية كان يعنى اختفاء سوق المعاملات النقدية ، هذا وقد أصبح من الصعب الحصول على البترول السوفيتى بالاسعار الرخيصة بعد أن اتخذ الاتحاد السوفيتى قرارا بأن يستأدى ثمن البترول المصدر الى بلدان أوربا الشرقية بالاسعار العالمية .

برامج التخصيصية :

على بلدان أوربا الشرقية أن تصوغ برامج للتخصيصية اكبر حجما وأسرع تنفيذا حتى مما كانت تحلم به مسز تاتشر إذا أن هذه البلدان تواجه اختيارا صعبا بين فعالية التنفيذ ومراعاة العدالة .

إن قطع أوصال الاحتكارات الاقتصادية التى سادت قطاعات الصناعة والزراعة فى أوربا الشرقية سوف تكون مهمة أكبر حجما من اعادة تشكيل دول غرب أوربا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ إن تغيرا فى الملكية هو المفتاح وسوف لايجيء التحسين الحقيقى مالم يضطلع الملاك الخصوصيون الاصليون بمسئولية ادارة اقتصاد أصابه مايشبه الشلل وداهمته الشيخوخة المبكرة فى ظل شعارات جوفاء .

وتعتبر بولندا والمجر فى مقدمة بلدان أوربا الشرقية التى سارعت الى تنفيذ برامج التخصيصية فقد تعهد كل منهما بالبيع المباشر لاصول الدولة عن قناعة بأن الملاك الحقيقين والذين يتحملون المخاطر المالية هم أقدر الناس على ادارة مشروعات الاعمال الجديدة التى تحول الى القطاع الخاص وفقا لآليات السوق وسوف تكون المهمة على أكبر جانب من الصعوبة فى كلا البلدين حيث كان حوالى ٩٠٪ من الصناعة فى البلدين فى أقصر وقت ممكن بالنسبة للجماهير . إن مهمة التحول الى التخصيصية تلقى على المسئولين أعباء ضخمة اذا يفتقر البلدان الى أسواق رأس المال والى أسواق للاوراق المالية والى نظم حديثة للبنوك ولذلك يجب تصميم برامج التخصيصية على نحو من شأنه خلق مثل هذه المؤسسات الرأسمالية .

وتحوم أشباح أصحاب المصانع السابقين حول من سيقع عليهم الاختيار ليكونوا المستثمرين الجدد وفى كل من بولندا والمجر بدأ الرأسماليون القدامى فى العودة من الخارج يطالبون بتعويض عن مشروعات أعمالهم التى شملها التأميم ويهددون باثارة مشاكل قانونية للمالكين الجدد وتأمل بولندا فى استمالة الملاك القدامى بمنحهم اسهما فى المشروعات التى تحول الى الملكية الخاصة .

إن أكثر المشروعات صعوبة فى التحويل الى القطاع الخاص تلك التى تعتبرها الحكومة ذات أهمية استراتيجية .

إن بعض مصانع بلدان أوربا الشرقية التى تدعمها الحكومة ايقظتها من غفوتها إخطارات الافلاس ، فقد أغلقت عشرات الشركات الصناعية فى بولندا أبوابها ، وتذكر حكومة بولندا أن هذه التمزقات الاقتصادية لايمكن تجنبها فهى الثمن الذى لابد من أدائه للتخلص من الكوميكون وسيطرة الاتحاد السوفيتى .

ويعترض مصانع أوربا الشرقية عائقان للوصول الى الاسواق الغربية : تدنى مستوى السلع التى تنتجها هذه المصانع الى جانب المنافسة من منتجات آسيوية أرخص ثمنا .

إن القرارات التى تتخذها دول أوربا الشرقية الآن بشأن التخصيصية

سوف تؤثر على اقتصادها لسنوات طويلة قادمة ومن ثم ينبغى معالجة التخصيصية بالحيطة والحذر غير أنه من الخطأ الاسراف فى التباطؤ .

استثمارات رأس المال المغامر
فى أوربا الشرقية

رغم الاختلافات السياسية فى أوربا الشرقية تنشأ حاجة أساسية الى راس المال الغربى لهذه البلدان بغية الاسراع بخطى الاصلاح الاقتصادى حيث يرزح عدد كبير من هذه البلدان تحت أعباء دين خارجى ثقيل ، ومع ذلك فان الاسراع بعجلة الاصلاح تقتضى إجراء تغيرات هيكلية للعمليات الصناعية العتيقة والى تكنولوجيا جديدة والى تقنية إدارية غربية وذلك من أجل مواكبة خطى الاصلاح السياسى الذى تم على مدى العام الماضى ، وكذلك لتوليد حصيلة من الصادرات تكفى لخدمة الدين الخارجى ، وبدلا من زيادة أخرى فى الدين الرسمى ومتعدد الاطراف يقوم رأس المال الاجنبى المغامر بدور كبير فى أوربا الشرقية بغية سد الفجوة .

ثلاث طرق للاستثمار أيام فى أوربا الشرقية :

ثلاث طرق رئيسية للاستثمار وهى :-

أولا : من خلال المشروعات المشتركة .

ثانيا : بشراء أسهم رأس المال التى تعرض من خلال تحويل المشروعات الصناعية التى تملكها الدولة الى القطاع الخاص .

ثالثا : من خلال الاستثمار المباشر فى سوق رأس المال .

والخيار الثانى : قد لايعطى اعلى عائد وبخاصة اذا كانت الصناعة مدعمة تدعيما قويا وأن هذه الصناعة لاتدار بموجب قواعد تجارية

والخيار الثالث : وهو أن الاستثمار المباشر فى سوق رأس المال حرى بأن يكون محدودا فى الوقت الراهن ، فالمجر هى البلد الوحيد - فى أوربا الشرقية - الذى توجد به بورصة اوراق مالية فى دور التكوين . اما تشيكوسلوفاكيا فقد سمحت للشركات ببيع سنداتها ولو انها لايوجد لها سوق رسمى .

وتتحرك المانيا الشرقية نحو إنشاء سوق للشركات المساهمة المشتركة ومازالت بولندا تخضع لتخطيط اقتصادى مركزى ومفهوم ملكية الاوراق المالية مازال غريبا بالنسبة لمعظم الشركات البولندية .

ومن الخيارات الثلاثة السابق ذكرها تعتبر الشركات المشتركة ذات نفع متبادل وربما كان خيار طريق المشروع المشترك هو الذى يحقق اكبر نفع متبادل لجميع الاطراف حيث أنه يسمح للبلد المضيف ان ينتفع من التكنولوجيا الغربية ، وبالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال المهتمين بالتنمية

والذين يجمعون النقود فإنهم يقومون المخاطر بدرجة أكبر من الدقة . من خلال مايتوفر من معرفة لدى الشريك الاجنبي . وهذا جزء من الفلسفة التى تقف وراء إحدى شركات الاستثمار المجرية المحدودة والتى شرعت فى ممارسة نشاطها مؤخرا .

وتتمثل الفكرة أنه بمواصلة الاتصال بالشركاء العاملين الغربيين أمكن للشركة التعرف على الشركات المجرية التى يتوافر لديها إمكانية النمو ، ويقوم الشركاء الاجانب بتوفير التكنولوجيا الإدارية وأسواق التصدير بينما توفر الشركة رأس المال والكيفية التى تدار بها الأعمال فى المجر ، هذا وأسهم الشركة مسجلة فى بورصة الأوراق المالية بلندن وتشترى هذه الشركة أسهما فى مشروعات مجرية التى تشكل مشروعات مشتركة مع الشركات الغربية .

الرواج فى نشاط المشروعات المشتركة :

(١) يتوافر لرأس المال المغامر فرص هائلة فى أوربا الشرقية شريطة الاعتقاد باستمرارية عملية التحرر الاقتصادى والسياسى وأن هذه الفرص سوف تعطى دفعة الاستثمارات أخرى .

(٢) وفى المجر تم تكوين مايقرب على ١٤٠٠ مشروع مشترك فى عامى ١٩٨٩/٨٨ ومن المتوقع إنشاء عدد أكبر بالاشتراك مع مصالح أجنبية فى السنوات القادمة شريطة عدم حدوث انتفاضات سياسية جذرية .

وفى تشيكوسلوفاكيا ربما يتجاوز عدد الشركات المشتركة المسجلة مائة شركة بحلول نهاية هذا العام ، أى بزيادة مقدارها ٦٦٪ عن العدد الراهن . هذا وسيظل معظم رأس المال صغيرا نسبيا (٢٠ مليون دولار أمريكى) .

أما فى المانيا الشرقية فمازال القطاع الخاص صغيرا جدا ومازال الاقتصاد مخططا مركزى غير أنه بتوحيد شطرى المانيا فمن المؤكد أنه سوف تتاح فرص أخرى للاستثمار .

مجالات الأولويات :

والمجالات التى يغلب أن يستثمر فيها رأس المال المغامر هى بكل وضوح : –

اولا :

★ تلك القطاعات القادرة على توليد حصة كبيرة من العملات الصعبة .

★ قطاع التصدير ، انتاج سلع معترف بها دوليا ، أو اختراق للاسواق الخارجية .

٣٦ السياحة والقطاعات المتعلقة بها متضمنة مجموعة الفنادق ,

ثانيا :

٣٦ مجالات أخرى محتملة للاستثمار : –

٣٦٠ التشييد والقطاعات المتعلقة به

* قطاعات تتعلق بتوفير البنية الاساسية
* صناعات اساسية معينة ذات اسواق محلية بما فى ذلك الصناعات الهندسية والمنتجات الزراعية

تعريف الملكية الخاصة :

(٣) تنشأ صعوبات عملية جمة تواجه الاستثمار فى المجر وبلدان أوربا الشرقية الأخرى وحتى الآن وقواعد نظام الملكية الخاصة غير محددة تحديدا دقيقا وكاملا . وعلى سبيل المثال فإنه فى حين توجد قوانين قائمة لعملية تحويل المشروعات التى تملكها الدولة الى شركات مساهمة محدودة فإن بعض التفاصيل المتعلقة بهذه التحويلات مازال يشوبها كثير من الغموض ، هذا بالاضافة الى انه توجد قواعد وقوانين بشأن انخراط الشركات الغربية فى الاقتصاد المجرى ، غير أنه توجد مناطق رمادية وبخاصة فيما يتعلق بمن يملك ؟ وماذا يملك ؟ ومن له حق البيع .
والحل المفضل الآن هو الفصل بين الشركات القديمة والشركات الجديدة وتعنى الشركة الجديدة الملكية الخاصة للاصول ، أما الشركة القديمة فتقوم بدورها كإحدى الشركات التابعة لشركة قابضة .

قضايا الاصلاح العامة :

عندما يقوم أحد المستثمرين بصفقة ما فعليه ان يأخذ فى الاعتبار الاصلاح الاقتصادى واحتمالات التغير فى السياسة الاقتصادية نتيجة انتخاب حكومات جديدة وبخاصة فى الفترة الراهنة التى يسودها اضطرابات سياسية .
وفيما يلى أهم القضايا :
* رفع أوجه الرقابة السعرية وما يترتب على ذلك من تضخم
* فرض أوجه رقابة على النقد للحفاظ على العملات الصعبة
*مفهوم التقويم وعلى سبيل المثال فانه عند تقويم فندق فى بودابست واجهت مجموعة فرنسية صعوبة المقارنة وهل ينبغى ان يرتكز الاصل على اسعار باريس ام على اسعار موسكو .
ومع كل هذه المشاكل المحتملة فإنه على أصحاب رأس المال الأجنبى المغامر ان ينظروا فى الاستثمارات على اسس تجارية .
إن قرار الاستثمار سوف يرتكز على حسابات معدل العائد الداخلى نقيض مكاسب قصيرة الأجل فى مكان آخر .
ومن أجل تخفيض المخاطر الى أدنى حد يغلب ان تتم الاستثمارات فى دوائر الأعمال الموجهة نحو التصدير حيث يوفر العائد بالعملة الصعبة جانبا من الحماية .
إن بلدان أوربا الشرقية تدرك بصورة عملية أن إلتزامها بالديمقراطية والليبرالية سوف تحرك رأس المال الخاص فيما وراء البحار أسرع مما تحركه أية امتيازات ضريبية أو غيرها تمنح لرأس المال الخاص الاجنبى .

الاصلاحات فى دول أوروبا الشرقية

بولندا :

تتقدم بولندا الطريق فى عملية الاصلاح الاقتصادى من جراء حاجتها الملحة الى الحد من التضخم الجامح وحتى الان والاقتصاد البولندى يستجيب الى اجراء برنامج التثبيت وتخفيض التضخم وبرغم تحرير الاسعار فان اجراء التغيرات الهيكلية الضرورية لخلق سوق اقتصادى مازالت تعتبر جسيمة .

وركزت الخطوات الاولى التى اتخذتها السلطات على اخضاع التضخم للسيطرة وقد يبدو انه من المتناقضات ان يتم فى ذات الوقت تحرير الاسعار .

ويمكن تبين الحكمة من هذا المدخل فى فشل جهود الاصلاح السابقة . ففى السنوات الاخيرة تعرضت بولندا لعدة مراحل من التحرير الجزئى للاسعار ، غير انه تبين انها كانت سببا هاما فى تسارع معدلات التضخم ، حيث ان زيادات الاسعار كانت تعالج اما بزيادة الاجور او باتباع سياسات نقدية متسببه .

وقد وقعت المحاولات المبكرة فى اخطاء وذلك بتجميد الاسعار ذات الحساسية وبخاصة الاسعار الزراعية والتى كانت سببا فى احداث اوجه نقص شديدة فى المواد الغذائية الرئيسية حيث تآكلت الحوافز التى كانت تمنح للمزارعين .

وكان الفرق فى هذه المرة ان عددا كبيرا من الاسعار قد تم تحريره بما فى ذلك اسعار السلع الاستهلاكية ذات الحساسية السياسية وكذلك المدخلات الزراعية والصناعات ، اكثر من ذلك اهمية فقد قيدت الحكومة زيادة الاجور وجمدت سعر الصرف .

وبتقييد زيادة الاجور استجابة لسعر الصرف فان الزيادات السعرية الناشئة عن التحرير نشأ عنها تضخم قدر بحوالى ٦٠ ٪ فى الشهر الاول وهو مايعنى ان الاجور الحقيقية قد انخفضت ، وفى هذه المرة فان الزيادات فى الاجور لم تكن مجرد الخطوة الاولى فى دورة تضخمية جديدة .

ان الهبوط الشديد فى الدخول الحقيقية قد جاء بفيض من المعروض السلعى فى المحلات التجارية ، هذا على نقيض أوجه وطول الطوابير فى المراحل المبكرة ، وفى الشهرين الاولين من السنة هبط حجم مبيعات التجزئة بنسبة ٢٤ ٪ وبخاصة الاستقطاعات الكبيرة فى منتجات الصناعات الخفيفة والمواد الغذائية .

وهذا الفائض فى المعروض انما يشير الى عمق الركود الذى تطور على مدى الاشهر القليلة لتالية ، مما جعل مركز المشروعات اكثر صعوبة وذلك بتضييق الحكومة للائتمان وانتهاج سياسة مالية متشددة .
ولم يكن الهدف لتقييد الطلب فحسب بل استعادة الثقة فى العملة .
ويصور البرنامج المعروض النقدى على انه سيظل دون تغيير بالاسعار الثابته غير انه سوف يحدث تخفيض فى الحيازات من العملة الاجنبية .
وفى سنة ١٩٨٩ كانت العملة الاجنبية تمثل ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪ من المعروض النقدى بالمعنى الواسع غير انه وبصفة اساسية ، بسبب اسعارة الفائدة الحقيقية السالبة ، وخشية تخفيض اخر العملة كانت حيازة (الزولتى) غير جذابة للغاية .
ولو ان الحكومة البولندية قد اعترفت منذ البداية بأن تحقيق اهداف الاصلاح سوف يستغرق وقتا طويلا ، فقد كان التنفيذ أبطأ حتى مما قدر له اصلا ، وبتيجة لذلك فان النظام الاقتصادى الحاضر ، ولو ان جوانبه الهامة قد تناولها التغيير ، الا انه مازيال بعيدا عن الصورة التى رسمها الاصلاح .
وقد قيدت البيئة الخارجية عملية التحرير الاقتصادى وذلك فى ضوء ازدياد عبء خدمة الدين الخارجى وصعوبة تحقيق فائض تجارى مع بلدان العملات القابلة للتحويل ، وهكذا مازالت التدخلات الادارية الحكومية قائمة على نطاق واسع نتيجة استمرار التشويهات السعرية واستمرار النقص فى النقد الاجنبى .
يضاف الى ماسبق انه كان من المستهدف دائما استبعاد مشروعات معينة وقطاعات معينة كليا او جزئيا من تشريعات الاصلاح الاقتصادى .
وهذه الاعتبارات جنبا الى جنب مع الالتزام بأهداف سياسية واجتماعية اخرى مثل الحد من زيادات الاسعار والحفاظ على التوظف الكامل قد نزعت الى الابطاء من الخطى التى كانت السلطات تشعر بأنها ملائمة لفض أوجه الرقابة المركزية . وثمة عاملان مؤسسيان قاما بالحد من الاستقلال الذاتى لقطاع المشروعات :
أولا : طلب من مشروعات معينة الانضمام الى رابطات صناعية تخضع لها هذه المشروعات من الناحية الادارية الى جانب بعض امور اخرى .
ثانيا : كانت معظم التجارة تتم فى ظل اتفاقيات تجارية ثنائية مع الشركاء فى الكوميكون ، غير ان الكوميكون انتهى نشاطه من الناحية العلمية فى يناير سنة ١٩٩١

المجر

وفى المجر يطالب حزب صغار الملاك (وهو حزب صغير) بإعادة الارض الى من كانوا اصحابها فى سنة ١٩٤٧ وبرغم التعقيدات القانونية الرهيبة يطالبون بصورة غامضة باعادة الارض الزراعية ويزيد من تعقيد عملية التخصيصية حالة عدم اليقين بشأن الغرض المتوخى من التخصيصية فيرى البعض ان التخصيصية فرصة ذهبية متاحة لاعادة تمويل الخزانة الخاوية وبخاصة من النقد الاجنبى فى حين يرى آخرون ان اعادة تشكيل الاقتصاد وتجديد الصناعة العتيقة ينبغى ان يكون الهدف الاسمى .

وتعنى التخصيصية فى المجر تطبيق مبادىء المنافسة على المستويين المحلى والقومى غير انه يلاحظ ان مجرد تحويل الاحتكارات المحمية الى احتكارات خاصة سوف لايساعد كثيرا .

ان رأس المال الخاص هو ماتفتقر اليه المجر ولذلك على الحكومة ان تختار بين الاسراع فى المبيعات الى هؤلاء الذين تتوافر لديهم النقود او امكانية الوصول اليهم وهم عادة الاجانب ووسائل اكثر عدالة للتخصيصية ترتكز على بيع شرائح صغيرة من الاسهم الى الجمهور ومن الواضح ان اسرع الطرق لتنفيذ برنامج التخصيصية هو بيع المشروعات الى الاثرياء الاجانب .

ان الحفاظ على التوازن بين السرعة والعدالة فى تنفيذ برامج التخصيصية تعتبر مسألة حاسمة وذلك فى ضوء ان المخاطر السياسية للتخصيصية كبيرة للغاية .

ان السرعة التى تباع بها الاصول التى تملكها الدولة بأقل من قيمتها يعتبر ضمانا لتغيير الهيكل الاجتماعى سواء كان البيع يخلق طبقة متوسطة تملك اسهما او اثراء عدد قليل من رجال المال او انتفاع العمال بإمكانية حصولهم على اسهم بشروط ميسرة .

ولابد ان تثار الاحتياطات والاعتراضات من جانب هؤلاء الذين سيطرت الشيوعية على تفكيرهم والذين اعتادوا ان يفكروا فى ملكية الدولة كما لو كانت ملكيتهم الخاصة هذا الى جانب العمال الذين سوف تقلص التخصيصية من امتيازاتهم .

ومن الامثلة على نجاح التخصيصية فى المجر بيع مصنع للصلب كان قد قدر له الافلاس غير انه بعد سته اشهر من شرائه بدأ يحقق ارباحا وذلك بتنفيذ خط انتاج يوائم الاذواق الغربية وهكذا غزت منتجاته الاسواق الغربية .

وابتداء من اول مارس سنة ١٩٩٠ بدأت المجر تحاول السيطرة على عملية التخصيصية وذلك بأن انشأت وكالة للتخصيصية تكون مسئولة امام البرلمان

بغية مراعاة ان العدالة تكون لها الاولوية على السرعة التى يتم بها التحول فجميع المبيعات تتم بصورة علنية او على الاقل بموافقة الوكالة .

ويمكن القول بوجه عام ان لكل هدف بحكم الضرورة ثمنه السياسى والاقتصادى الخاص به ، ويعتبر المشروع من أصعب القضايا واكثرها تعقيداً واهمية التى تواجه الحكومة وذلك فى اطار بيع مشروع ما اوتقييم اصوله حيث لاتوجد حلول سهلة وحيث تنشأ لامحالة مخاطرة سياسية بالنسبة للحكومة بصرف النظر عن الاسلوب المتسخدم فالمبالغة فى التقييم يستتبعها المخاطرة بإقصاء المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص وبغير التقييم سوف يثور النقد أن الحكومة فرطت فى اصولها ، وهذا الاخير قد يعتبر اكثر خطورة اذا كان البيع الى اجنبى ، وايضا لأنه سوف يفشل الى حد ما فى أن يخفض عجز الموازنة وربما كان افضل اسلوب هو اعداد الجمهور (وخاصة احزاب المعارضة) لاحتمال البيع بخسارة نتيجة تقييم بخس ، فمحاسب مستقبل وصريح يمكن ان يهدىء من روع الناقدين من خلال دفاتر المشروع واكثر من ذلك فانه الى جانب التركيز على المنافع فى المدى الطويل فإنه يمكن إبراز أنه فى الواقع لاتوجد خسائر حقيقية بمعنى ان الحكومة ربما كانت قد خفضت بالفعل اصول المشروع العام بوقت طويل قبل الوصول الى قرار بشأن تحويله الى القطاع الخاص .

يوجوسلافيا :

يمثل واقع الاقتصاد اليوغسلافى فى حلقات الاتصال الرئيسية بين الاقتصاد الكلى وقطاعات البنوك والمشروعات والى ضرورة معالجة هذه الامور فى وقت واحد داخل اطار برنامج فعال للاصلاح .

وتتمثل القضايا الرئيسية فى :

● مقدار الموارد المالية المطلوبة « فى الغالب من خلال الموازنة العامة » لاعادة هيكلة البنوك والمشروعات .

● وهذه مشكلة صعبة بصفة خاصة اذا ماأخذ فى الاعتبار الحالة السياسية الراهنة فى يوغسلافيا .

وتعتمد فعالية الاصلاح اخر المطاف على احداث تطور كبير فى المهارات خلال فترة قصيرة من الزمن .

التكيف المقترح للقطاع المالى :

اعادة الهيكلة والتخصيصية للبنوك والمشروعات ويتضمن البرنامج المكونات الاتية :ـ

● اطار الاقتصاد الكلى :

متابعة التنفيذ واحراز تقدم يدعو الى الرضا فى ظل برنامج التثبيت وتوفير الحوافز التى يدعمها صندوق النقد الدولى وبخاصة فى مجالات التجارة وتحرير الأسعار مع تعزيز أهمية شبكة الامن الاجتماعى .

● القطاع المصرفى انشاء اطار قانونى لتنظيم البنوك واعادة الهيكلة وتطوير النظام المصرفى .

● توفير القدرات الاشتراكية وانشاء معهد مالى ومصرفى .

● قطاع الاعمال ، تطوير استراتيجية شاملة للتخصيصية ووضع الاطار القانونى والمؤسسى لاعادة هيكلة المشروع وتحويله الى القطاع الخاص .

● تنفيذ برنامج لتخفيض الخسائر فى حوالى مائة مشروع تتكبد خسائر وتمثل حوالى ٦٠ ٪ من خسائر القطاع الصناعى .

التشريعات العمالية :

اقرار التشريعات بغية تشجيع المرونة فى هيئة العاملين وتنقل القوى العاملة والتوسع فى مشروعات التأمين ضد البطالة .

المحاسبة والمراجعة :

اقرار قوانين تتعلق بالمحاسبة والمراجعة بما فيها اقرار مقاييس تتفق بالكامل مع المعايير الدولية ، هذا بالاضافة الى تعزيز اهمية خدمات المراجعة وتطوير مهنة المحاسبة .

سوق الأوراق المالية :

تطوير الهيكل التنظيمى من خلال نظام للتنظيم الذاتى لأسواق الاوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين ، وصناديق الأرصدة) المتبادلة والاستثمارات تحت اشراف لجنة الاوراق المالية وقد حققت يوغوسلافيا أعلى درجة من التوجه نحو سوق فى الاقتصادات الاشتراكية ومع ذلك فان الاسعار فيهما مازالت مشوه ولو انها اقل تشوها من بلدان أوروبا الشرقية الاخرى .

ولذلك فانه اذا نجحت البلدان الاخرى فى تحرير أسعارها فان اقتصادها سوف يصبح قريب الشبه باقتصاد يوغسلافيا .

ومع ذلك لايمكن وصف اقتصاد يوغسلافيا بأنه اقتصاد سوق ، اذ فى الواقع تشارك يوغسلافيا بلدان أوروبا الشرقية فى معظم المشاكل التى تقترن عادة بالتخطيط المركزى .

فمازالت المدخرات اليوغسلافية تستخدم باحجام كبيرة وبطرق لاتتسم بالكفاءة شأنها فى ذلك شأن اقتصادات التخطيط المركزى الاخرى حيث تنتشر العمالة الزائدة على نطاق واسع وبعد عشرين عما من الاصلاحات الاقتصادية فالمشروعات اليوغسلافية التى تتكبد خسائر تزيد على نظيرتها فى بلدان أوروبا الشرقية الاخرى ، هذا ولو ان يوغسرفيا ليست مثقلة بأعباء دين خارجى كبير غير انها تعانى من عدم استقرار الاقتصاد الكلى ..

وماهو أكثر من ذلك اهمية ان واحدا من اكبر الفروق بين يوغسلافيا والبلدان الاخرى هى انها انشأت نظاما ماليا يتسم باللامركزية الكاملة غير انه انتهى بكارثة مالية كاملة .

اذ انه بدلا من ان يكون اداة افضل لتخصيص الموارد اصبح النظام المالى اليوغسلافى مشكلة من اعقد المشاكل الاقتصادية للبلاد ..

وتشير تجربة يوغسلافيا الى ان جذور المشكلة تتمثل فى التخطيط المركزى وفى الاسعار المشوهة .. .

وبينما تعانى جميع البنوك اليوغسلافية من مشاكل مالية يوجد تفاوت ملحوظ داخل النظام المصرفى يتراوح بين تلك البنوك التى تحقق فائضا جوهريا وتلك التى خسرت رأس مالها عدة مرات ..

وعلى مدى عدة سنوات قبل ان تبدأ الاصلاحات ظهر على الاقتصادات الاشتراكية علامات تشير الى اوجه القصور الشديدة وانعدام الكفاءة . وعلى سبيل المثال فقد كانت معدلات النمو متدنية جدا بمقارنتها بارتفاع معدلات الاستثمار والتى كانت تتراوح بين ٣٠ ٪ الى ٤٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ..

وكان من المفترض ان يكون نظام تقنين السلع الضرورية تضحية مؤقته تقتضيها الظروف غير انه اصبح سمة دائمة للنظام ، هذا بالاضافة الى تدنى نوعية السلع المنتجة بما يمكن الحصول عليه من الاسواق العالمية ..

وقد تعرفت يوغسلافيا فى الستينات وبولندا والمجر فى آواخر السبعينات على اوجه الجمود فى التخطيط المركزى وانخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية ومن ثم اتخذت هذه البلدان قرارا بالبدء ببرنامج للاصلاحات الهيكلية تستهدف لا مركزية منع القرار فى تخصيص الموارد .

وفى مستهل سنوات الاصلاح رغبت حكومات هذه البلدان التحرك بعيدا عن التخطيط المركزى غير انها فى ذات الوقت رغبت فى الحفاظ على الطبيعة الاشتراكية للاقتصاد ، اى نظام يجمع بين اللا مركزية فى ادارة المشروع مع عدم السماح بملكية خاصة غير مقيدة للسلع الرأسمالية

أن ادارة نظام اقتصادى يستند على اللامركزية دون ملكية خاصة لوسائل الانتاج انما يتطلب فصل ملكية المشروع عن ادارته واحتفاظ الحكومة بالملكية نيابة عن المجتمع ، اما الادارة فتحول اما الى العمل او الى اداريين مستقلين ..

وهذا يتطلب أن تكون المشروعات ذات حكم ذاتى على ان تمول تمويلا ذاتيا ويعنى الاول لا مركزية الادارة ، والثانى ان المشروعات ينبغى الا تعتمد على اوجه الدعم على ايراداتها الخاصة للتشغيل والنمو ..

ويوجد نوعان رئيسيان من لا مركزية المشروعات تلك التى تدار فى المقام الاول من جانب مجالس العمال والاخر تلك التى تدار بواسطة مديرين مستقلين . وفى ظل الادارة الذاتية تحول الحكومة ادارة المشروعات الاشتراكية الى العمال الذين ينتظمون فى مجالس العمال ..

وفى ظل هذه المشروعات يكون لمجالس العمال الكلمة النهائية فى القرارات المتعلقة بتعيين المديرين وفى تصميم وتنفيذ خطط الاعمال بما فى ذلك الاجور وفى تخصيص الارباح والتى يمكن ان تتحول الى اجور او اشكال اخرى للتعويض بالنسبة للعمال ..

وقد قام هذا النظام فى يوغسلافيا ومازال قائما فى المجر وبولندا وقد ظل قائما لفترة قصيرة فى الاتحاد السوفيتى فى منتصف السبعينات .

ان الجهود التى تبذلها دول الجماعة الاوربية لوقف الحرب الاهلية فى يوغسلافيا تتحطم امام عناد الزعيم الصربى سيلوفتش وهو كسائر زعماء يوغسلافيا قد تخلى عن الشيوعية وعن الحزب الشيوعى الصربى ونصب نفسه زعيما لحزب جديد اطلق عليه الحزب الاشتراكى .

والاشتراكية التى يدعو اليها هى من نوع الاشتراكية القومية التى نادى بها هتلر فى الثلث الاول من هذا القرن والتى ادت فى النهاية الى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

وقد ظلت الاوضاع فى شبه جزيرة البلقان تبدو مقلوبة منذ رحيل الزعيم جوزيف تيتو سنة ١٩٨٠

والثابت ان التعددية الحزبية فى يوغسلافيا جاءت على غير ما كانت تأمل اذ انها اسفرت عن قيام احزاب كثيرة اتخذت من التعصب القومى منهاجا من خلال آثارة النعرات القومية مما اشرفت معه البلاد على حرب اهلية واتجهت سلوفينيا وكرواتيا خاصة الى الاستقلال الكامل مع تأييد كبير من دول اوروبية مجاورة .

القسم الثالث
تقويم النتائج التى تحققت حتى الان

شهد العام الماضى اتفاقا متناميا فى الرأى والتزاما بين بلدان اوروبا الشرقية لتحويل اقتصاداتها من التخطيط المركزى الى اقتصاد السوق . غير ان التقدم مازال بطيئا وصعبا اعاقة الافتقار الى أطار قانونى ومؤسسى حيث يمكن ان تعمل فيه الأسواق ..

وتواجه هذه البلدان فى ١٩٩١ تحديات اكبر وبخاصة مع انهيار الكوميكون وانتصاف صادراتها الى الاتحاد السوفيتى ..

ويكمن مفتاح النجاح النهائى فى ما اذا كانت الديمقراطيات تستطيع الحفاظ على التأييد الشعبى ومن ثم تستطيع التمسك بسياساتها فى التكيف والبديل هو سنوات من عدم الاستقرار والتقلب الاقتصادى ..

وعلى مدى العام الماضى كان التقدم فى مجالات الاصلاح الاقتصادى لأوروبا الشرقية متفاوتا ومختلطا غير انه يوجد الآن فهم افضل كثيرا لما ينبغى ان تكون عليه اهداف هذا الاصلاح والجدل الدائر حول النموذج الاقتصادى الذى تستهدفه هذه البلدان ..

ويبدو انه قد تم الفصل فيه فجميع البلدان فى المنطقة ملتزمة بتطبيق أليات الأسواق الحرة والابتعاد عن التخطيط المركزى ، هذا ويوجد الآن اتفاق متنام فى الرأى ايضا بأن وسيلة تحقيق ذلك ينبغى ان تكون بأسرع ما يمكن فى حين ضعفت الرغبة فى الاصلاح التدريجى ..

ان برامج الاصلاح فى اوروبا الشرقية بلغت مستويات مختلفة عن التنفيذ اذ تأتى بولندا والمجر فى المقدمة يتبعها مباشرة تشيكوسلوفاكيا اما بلغاريا ورومانيا فمازالتا فى مرحلة محاولة بناء الدعم السياسى ..

ان تباين الحاجات قد اثرت على تسلسل سياسات الاصلاح غير ان تصميمات برامج الاصلاح تشترك فى عناصر رئيسية يؤثر عليها الغرب ويدعمها الائتمان الغربى ..

★ ثلاث دوائر رئيسية للاصلاح :

اولا :

من ناحية الاهمية والتوقيت يأتى الاستقرار الاقتصادى وهو مايتضمن استبعاد اختلالات كبيرة داخلية وخارجية وانضباطا ماليا مقترنا بتكيف فى اسعار الصرف ..

ثانيا :

الاصلاح السعرى وهو مكمل للاستقرار الاقتصادى وتشير تجربة بولندا الى ان المدخل السليم هو تحرير الأسعار فى ذات الوقت الذى يستعاد فيه التوازن ..

فقد واجهت بولندا سنة ١٩٩٠ اوجه عجز كبيرة داخلية وخارجية وجعلت لاستبعادها الأولوية وذلك من خلال التحرير السريع للأسعار مقترنا بسياسة مالية ونقدية متشددة ..

وكانت النتيجة انطلاق التضخم وانهيار فى الطلب غير انه قد خفضت الاختلالات بما يهيىء المسرح لنمو مستقبلى ..

وقد هبطت مستويات المعيشة غير ان هذا التكيف السريع قد يفضل على فترة متقطعة من التكيف يفقد فيها التأييد الشعبى ..

ثالثا :

وربما كان الأكثر صعوبة ان جزءا من برامج الاصلاح هو اصلاح الشركات وفى هذا المجال فان البلدان لن تحرز الا تقدما ما ضئيلا ..

ان تخصيصية غالبية مشروعات الدولة تعتبر مسألة حاسمة غير ان قضايا الملكية والكيفية التى ينبغى ان تدار بها الشركات كان لابد من البت فيها فى ذات الوقت ..

وبطبيعة الحال يكمن خطر حقيقى بأن الازالة الفورية والدعم للشركات سوف يسفر عن حالات افلاس حتى بالنسبة للشركات الجيدة ومن ثم فان الرغبة فى توفير بعض اوجه الدعم فى المرحلة الانتقالية يكون امرا مرغوبا فيه وتتطلب التخصيصية الفعلية تحديدا واضحا لحقوق الملكية واستبعاد الاحتكارات وشبكة توزيع عاملة وشبكة أمن اجتماعى لمعالجة البطالة التى لا محيد عنها ..

وتدريجيا تتعلم البلدان اهمية وضرورة هذه العوامل فان بولندا على سبيل المثال لجأت بشجاعة الى (الضجة الكبرى) بالنسبة للاصلاح السعرى وثابرت على اتباع سياسات تقشف ومع ذلك فقد كان تقدمها بطيئا فى اعادة تشكيل شركات القطاع العام حتى الآن ويعزى ذلك الى انها ادركت الحاجة لأن تضع شبكة الأمن الاجتماعى فى مكانها اولا ..

★ بيئة اقتصادية خارجية غير مواتية :

وتجرى عملية الاصلاح فى مواجهة بيئة خارجية تعتبر اكثر صعوبة مما كان متوقعا فقد كان الدليل قائما على ان نهاية الكوميكون سوف تفرض بعض التكاليف على اوروبا الشرقية وذلك نظرا لأن الاتحاد السوفيتى يطالب بان

يكون سداد ثمن البترول والمنتجات الاخرى التى يصدرها الى هذه البلدان بالعملات الصعبة وبالأسعار العالمية وقد قدرت هذه التكلفة بحوالى ٥ مليارات دولار سنويا ومع ذلك فان الذى لم يكن متوقعا هو انهيار الطلب السوفيتى على منتجات بلدان اوروبا الشرقية ، فقد هبطت الصادرات الى الاتحاد السوفيتى بما لايقل عن ٥٠ ٪ من حجمها منذ بداية ١٩٩١ وفى بعض الحالات اختفت تماما ..

وهبط الناتج فى بولندا بمقدار ٧ ٪ فى الربع الأول ويعزى الجزء الأكبر من هذا الهبوط الى انهيار الصادرات الى الاتحاد السوفيتى ، فقد تأثر بذلك مائة مشروع ١٠٠ الف عامل اما بلغاريا فقد لحق بها ضرر اكبر وقد قدر ان ٨٠ ٪ من صادراتها كان يوجه الى الاتحاد السوفيتى ..

وتطوع المجر نفسها بصورة مقبولة نسبيا للتغير كما يبين ذلك النمو فى صادراتها الى الغرب فى السنة الماضية والسبب فى ذلك هو ان نوع المنتجات المجرية مع ارتفاع مستوى جودتها جعل من الممكن توجيهها بسهولة نسبيا الى الاسواق الغربية وسوف تجد تشيكوسلوفاكيا انه من الصعب بعض الشىء ان تجد اسواقا لصادراتها ولكن بما ان تجاراتها موزعة بالتساوى تقريبا عبر المنطقة فانها لا تعتمد اعتمادا مبالغا فيه على الاتحاد السوفيتى ..

ان هبوط الطلب المحلى فى جميع هذه البلدان انما يخفض الواردات ومن ثم فان المراكز التجارية سوف لا تزداد سوءا بدرجة كبيرة ..

النتائج التى تحققت حتى الآن :

وحتى الآن فان الاثر الرئيسى للاصلاح هو هبوط حاد فى الناتج ولو ان حجم هذا الهبوط قد يكون قد بولغ فيه فى ضوء محاسبة واقعية وتجميع بيانات افضل من ذى قبل ..

ان بولندا التى طبقت برنامجا راديكاليا فى ١٩٩٠ عانت من هبوط فى الناتج قدر بحوالى ١٢٪ غير انه من المتوقع ان يحدث انتعاش فى ١٩٩١ ..

وقد بدأت تشيكوسلوفاكيا متأخرة ومن ثم فان الهبوط الكبير فى الناتج من المتوقع ان يحدث هذا العام ومن المقدر مستقبليا ان يرتفع معدل التضخم من اقل من ١٠ ٪ الى حوالى ٥٠ ٪ ولو انه سوف يهبط بعد ذلك ..

ويعتبر هبوط الناتج فى المجر اقل حدة غير انه استمر وقتا اطول ..

وتعانى كل من بلغاريا ورومانيا من انهيار فى الاقتصاد المحلى وفى تجارة الكوميكون على سواء ..

وتواجه الحكومات صعوبات جمة تنشأ داخليا من تنفيذ الاصلاحات ..

ان احكام الضوابط المالية والانتقال فى الأسعار النسبية واجراءات الاستقرار والتكيفات فى اسعار الصرف تأتى كل منها بالمشاكل الخاصة بها ..

وقد تسارع التضخم في جميع البلدان التي حررت الأسعار وسوف يستمر في الصعود الى مستويات عالية اذ مازالت توجد اسعار لم تحرر بعد ومع فرض الرقابة على الأجور فان معنى ذلك هبوط الأجور الحقيقية ..

وبالنسبة للتمويل الخارجي فان تدفق الموارد الصافية (تدفقات الى الداخل جديدة مطروحا مدفوعات الأصل والفائدة) يغلب ان تكون سالبة ..

وسوف يتعين على بولندا حتى بعد تخفيض دينها الخارجي القيام بتحويلات صافيه الى الخارج تقدر بحوالي ٢ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي كل سنة في حين ان البنك الدولي يقدر ان المجر سيبلغ تدفقاتها الى الخارج من ٣ ٪ ـ ٤ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي كل سنة اذا ظل مستوى الدين الخارجي كما هومخطط له .

وعبء الدين الخارجي بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ورومانيا يعتبر معتدلا وفي مقدورهما ان يحظيا بتدفقات من رأس المال الصافي الى الداخل ..

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يغلب ان يكون مصدرا للمدخرات الخارجية في كل بلدان اوروبا الشرقية غير انه يتعين خلق بيئة مؤسسية واقتصادية وقانونية مواتيه ..

الدعم الشعبي مفتاح النجاح :

تضخم متسارع ومستويات معيشية هابطة وانخفاض في الناتج القومي واوجه نقص مستمرة تعتبر امورا لا مناص منها في فترة الانتقال ، غير انه يخشى انها سوف تتمخض في نهاية المطاف الى فقدان التأييد الشعبي في العملية ..

وحتى الآن والسجل يعتبر جيدا ولكن كلما طال الوقت كي يظهر بعض التقدم زادت المخاطرة بالتراخي في تنفيذ السياسات ..

أن لمدخل « الضجة الكبرى » ميزتين :

اولا :

من المحتمل ان يكون الجمهور اكثر حساسية لطول فترة عملية التكيف من مقدار الألم الذى ينطوى عليه هذا التكيف

ثانيا :

ان تكيفا تدريجيا سوف ياتي بمزيد من الألم في النهاية على اية حال حيث ان تشوهات مكلفة ستظل لفترة اطول ..

ان التجربة مع مكافحة التضخم في امريكا اللاتينية شاهد على ذلك حيث اجبرت الضغوط الشعبية الحكومات على الارتداد عن سياستها في التكيف ..

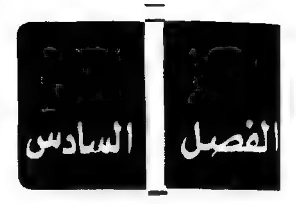
ولم تتضح المصداقية في الحكومة ولكن التقلب الذى ينشا عن ذلك يلحق ضررا بالغا بالقطاع الخاص ..

وللحفاظ على قوة الدفع والتأييد الشعبي في السنة الثانية من الاصلاح ، فان بدايات الانتعاش ربما تكون قد اوشكت على الظهور ..

ان انتعاشا قويا سوف يعتمد على التخصيصية والتي تتحرك سريعا بدرجة كافية بما يعد بانتعاش كبير في القطاع الخاص ..

ان المجال بالنسبة لنمو اقتصادى سريع يعتبر ضخما واسعا على مدى السنوات القليلة شريطة ان ينظر الى عملية الاصلاح نظرة شاملة كاملة ..

والملاحظون تواقون الى ان يروا رومانيا وقبل كل شيء الاتحاد السوفيتي لا يتوقفان عن مسيرة الاصلاح الاقتصادى ..



حول مستقبل النظام الدولى

د . على الدين هلال

عندما حذر رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي الولايات المتحدة (١٩٩١/٩/٢) من « نزعة الهيمنة » بعد انهيار الدولة المركزية في الاتحاد السوفيتي ، وبروز القوة الامريكية دون قوة مناوئة لها ، وان كونها قوة عظمى يعني ان لديها حقوقا وعليها واجبات كان يعبر عن مخاوف شعوب وتيارات عديدة في اوروبا والعالم ككل من مآل التوازن الدولي بعد التغيرات المتلاحقة التي شهدها العالم في الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوروبا والتي اعادت تشكيل التوازنات الدولية والاقليمية والكيفية التي ستمارس بها الولايات المتحدة دورها العالمي الجديد .

غريب أمر هذا القرن العشرين الذي يوشك ان يطوى صفحاته ، فمع سنواته الاخيرة يبدو التاريخ وقد تسارعت خطاه وحركته ، ويبدو ان هناك قوى عاتية تعيد توزيع مصادر القوة والنفوذ وأننا سنكون إزاء نظام عالمي جديد مع بداية القرن الحادي والعشرين ومطلع الالف الثالثة من التاريخ الميلادي .

فماذا يترك لنا هذا القرن للبشرية ؟

لقد بدأ هذا القرن بحروب وتمخضات قادت الى الحرب العالمية الاولى ، وتوسطته حرب عالمية ثانية كان من شأن كل منها اعادة رسم خريطة النفوذ والتأثير فى العالم .

وهاهو ينتهى بحرب اخرى اقليمية من حيث مجالها الجغرافى ، ولكنها عالمية من حيث الاطراف المشاركة فيها والمصالح المرتبطة بها . وسوف يكون من شأنها احداث تغيرات هامة تتعدى باليقين المنطقة التى حدثت فيها .

لقد شهد هذا القرن فى ربعه الاول قيام الثورة البلشفية ، وشهد منتصفه اتساع نفوذ الدولة السوفيتية عبر شرق اوروبا ، وها هو ينتهى بتغيرات عميقة فى هذه المجتمعات فاذا كانت اللينينية بمقولاتها السياسية والتنظيمية هى اسهام الثورة البلشفية فى بداية القرن ، فان مايقوم به جورباتشوف فى نهايته هو نقيض ذلك .

واذا كان القرن العشرون بدأ بتفكك اوصال الامبراطورية النمساوية المجرية والامبراطورية العثمانية باسم حركة القوميات فها هو ينتهى بانبعاث قومى فى الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا .

وهناك بالطبع اكثر من طريقة او منهج لفهم مايحدث فى العالم ، وهناك اكثر من وجهة نظر فى تصنيف التطورات الراهنة وتحليلها .

فهناك من يركز على عملية تدويل العالم فى مجالات النقد والمال والاقتصاد ، وهناك من يؤكد على ترابط العالم وازدياد الطابع العالمى للمشاكل ، ذلك ان قضايا مثل تلوث البيئة لايمكن مواجهتها الا فى اطار عالمى ، وهناك من يشير الى الثورة السياسية المتمثلة فى مزيد من التطور نحو الديمقراطية وحقوق الانسان ، وهناك من يقترح ان الحلقة الحاكمة فى التطور المعاصر والقوة الدافعة له هى الثورة التكنولوجية .

ايا كان الامر فانه من الضرورى الاشارة الى عدد من الضوابط المنهجية التى اعتقد انه من المفيد تذكرها فى هذا المجال .

فعلينا اولا ، ادراك ان التطور التاريخى لا يعرف الاندفاعات العشوائية او الانقطاعات المفاجئة ، وان لكل شيء مقدماته واصوله وجذوره .

وعلينا ثانيا ، ادراك اننا ازاء تطور لم يكتمل بعد واننا احيانا لانرى سوى قمة جبال الجليد الطافية واننا نعيش وسط هذا التحول الهائل ومن ثم فان افكارنا تتأثر بالاحداث الجارية والتطورات المتلاحقة وان سرعة التطور لاتسمح للباحث برفاهية التفكير الهادىء او البعيد عن جلبة الاحداث .

وعلينا ثالثا ، التواضع فى احكامنا واجتهاداتنا فهذه التطورات مازالت تتلاحق ، وتتسارع ، ومازالت تداعياتها على الاوضاع الدولية تتشكل وتتبلور ، فى هذا

السباق يكون من غير العلمي اطلاق احكام نهائيه ، وذلك بسبب طابع السيولة الذى يميز العلاقات الدولية المعاصرة .

وعلينا رابعا ، تجاوز الانطباعات السريعة التى تخلفها سرعة التطورات بحيث نسبر اغوارها فى اطار تاريخي اوسع ، ونتدبر اثارها على منطقتنا وبلادنا وشعوبنا ، وان نتذكر ان اثار التغيرات الكبرى فى التاريخ الانسانى لاتسير دوما فى اتجاه خطى واحد ومحدد بل ان هذه التغيرات تطرح عادة مجموعة متباينة من التداعيات التى تسير فى اكثر من اتجاه ، ومؤدى ذلك ان هذه التغيرات لها اثار سلبية واخرى ايجابية وكلاهما يتعايش ويتزامن مع بعضه البعض ، والتوازن او العلاقة بين الاثار الايجابية وتلك السلبية تحكمها امور متعددة ، كما انها تتغير من مدى زمنى الى اخر فالاثار المترتبة على حدث ما فى الاجل القصير هى ليست بالضرورة تلك التى توجد فى الاجل المتوسط او البعيد .

فماذا حدث على قمة النظام الدولى والذى اسفر الى ذلك الوفاق الراهن والى مايسمى بمرحلة مابعد الحرب البارده ؟

لقد ادت مرحلة الحرب الباردة بين الدولتين العظميين الى ارهاق متبادل لهما تمثل فى تحمل اعباء عسكرية - استراتيجية على المستوى الكونى ، والى الدخول فى سباق للتسلح لا نهاية له . ادى ذلك الى اختناقات حادة فى الاتحاد السوفيتى والى ازياد فى عجز الميزان التجارى الامريكى بالطبع لايمكن المساوة بين الدولتين فى هذا المقام فقدرة الاقتصاد الامريكى اكبر لذلك جاءت المبادرة منذ منتصف الثمانينات من جانب الاتحاد السوفيتى عندما طرح ميخائيل جورباتشوف عناصر التفكير السياسى الجديد الذى يقوم على مقوله « وحدة العالم » . ترتب على ذلك اربع نتائج : اولا : ان الاعتماد المتبادل هو القانون الاساسى للعلاقات الدولية ، ثانيا : ان التناقص بين الرأسمالية والاشتراكية لم يعد هو التناقص الرئيسى فى النظام الدولى وانما توارى لصالح التناقص الاهم وهو المتعلق باستمرار البشرية ، ثالثا : نزع الصفة الايدولوجية عن العلاقات الدولية . رابعا : ان المبدأ الذى يحكم حل النزاعات الدولية هو توازن المصالح وليس توازن القوى .

وهكذا اتجهت العلاقات بين الدولتين العملاقتين الى التغير على نحو حاسم بفعل المبادرات السوفيتية - ويشكل يبدو فيه الاتحاد السوفيتى اكثر لهفة وحرصا على هذا التقارب من الولايات المتحدة مما يشير الى ان للولايات المتحدة اليد العليا فى هذه العلاقة ، وهذا يعطيها قدرة اكبر على ممارسة التاثير والنفوذ فى العالم ، الملاحظة الاساسية اذن هى ان عملية اعادة تشكيل العلاقات بين الدولتين الكبيرتين تتم فى اطار تبدو فيه الولايات المتحدة فى موقف المستفيد والرابح ، ويبدو ان اعادة تشكيل التوازن الدولى تتم بشكل اكثر استجابة للمتطلبات الامريكية ، وانه لايوجد قيد او مراجعة جادة للنفوذ السياسى الامريكى من جانب اية قوة أخرى فى العالم .

وفى اطار التحولات الكبيرة التى تتم فى الاتحاد السوفيتى واوروبا الشرقية ، والتى اسفرت عن تفكك اوصال حلف وارسو وتضاؤل تهديدات الامن فى اوروبا واختفاء الخطر السوفيتى فى هذا الاطار تعددت اجتهادات الفكر الاستراتيج الامريكى .

ويمكن التمييز فى هذا المجال بين مدرستين اساسيتين .

أ ـ المدرسة الاولى : تمثل استمرارا وتكيفا جزئيا مع التحولات الدولية وتنطلق اغلب افكارها من توقع استمرار التنافس بين القوتين العظميين فى التسعينات ومن ابرز الافكار التى ظهرت فى هذا السياق مفهوم السلام العنيف ويقصد به أن انتهاء الحرب الباردة لايعنى نهاية التنافس العسكرى بين الدول بل يؤدى ذلك الى زيادة عدم الاستقرار وتصاعد العنف فى مناطق محددة ويترتب على ذلك ان القوات الامريكية يجب ان تكون جاهزة للعمل كقوة تخدم الاستقرار فى كل جزء من العالم ويشير هذا الراى ايضا الى استمرار عدم الاستقرار السياسى فى العالم الثالث ، كسبب لاستمرار الحفاظ على حجم القوات الامريكية ومستوى تسليحها .

يرتبط بذلك تصور بارز فى الفكر الاستراتيجى الامريكى يشير الى القضايا غير العسكرية مثل : بقع الزيت التى تلوث المياه الدولية وتجارة المخدرات والارهاب ويترتب على ذلك اعداد القوات المسلحة الامريكية للقيام بمهام جديدة تتفق مع المناخ الدولى الجديد وتتضمن القيام بعمليات عسكرية صغيرة وسريعة . ولكن يبقى ان جوهر المدرسة الاولى هو التصور العسكرى للامن والحفاظ على التفوق العسكرى الامريكى .

ب : المدرسة الثانية : تنبه الى ضرورة اعادة النظر فى المسلمات التى انطلقت منها الاستراتيجية الامريكية وضرورة اعادة صياغة التحالف الغربى على اسس جديدة ، خاصة بعد تغير طبيعة النظم السياسية الحاكمة فى اوروبا الشرقية ، والوحدة الالمانية ، والتوحد الاوروبى الذى سيأخذ اشكالا سياسية فى السنوات القادمة والاستعداد لخوض صراع السنوات الاخيرة من القرن العشرين ، وهو صراع جوهره تكنولوجى اقتصادى اكثر منه سياسى عسكرى ، وفى هذا الصراع سوف تتغير المواقع وتختلف الادوار والتحالفات وانه على الولايات المتحدة ان تعيد النظر فى علاقاتها وتحالفاتها على هذا الاساس من ثم فان العدو التقليدى ، وهو الاتحاد السوفيتى قد يتغير موقفه فى المرحلة القادمة ، وقد يصبح مصدر التهديد الاساسى هو اليابان وربما الصين ، وهكذا فان هذه المدرسة تدعو الى المراجعة الجذرية للافكار والمفاهيم الاستراتيجية الامريكية التى سادت فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .

على ضوء هذا التطور ماهو شكل النظام العالمى الجديد ؟

هناك رأى يقول بهيمنة القطب الواحد ويرى اصحاب هذا الرأى ان العالم يتجه نحو سيادة قطب واحد mono - polar الذى يتمحور حول الولايات المتحدة .

يستند انصار هذا الراى الى عدة حجج منهـا التغيـرات المتتـالية فى الاتحـاد السوفيتى وشرق اوروبا ، والتى تتضمن انتصارا سـياسيا ومعنـويا للـولايات المتحدة وللنموذج الاجتماعى الاقتصادى الذى تمثله يترتب على ذلك ان النـظام الدولى سوف يشهد مزيدا من الدور الامريكى المنفرد ، وامريكا تستطيع ان تمارس نفوذا دون عنصر موازن . يؤكد ذلك ان التسويات الاقليمية التى تحققت حتى الان هى تلك التى كان على الاتحاد السوفيتى ان يغير فيها من موقفه ، مثلما حـدث فى افغانستان ، انجولا ، نيكارجوا ، اما تلك التى كان على الولايات المتحدة ان تغير فيها من موقفها او ان تضغط على حلفائها فانها لم تشهد تقدما ملحوظا ، كمـا هـو الوضع فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية كمـا ان التـدخل الامريكى فى بنما يبين حرية الحركة التى تمتلكها الولايات المتحدة .

وهناك من يوسع حدود الرأى السابق فهو لايشير الى هيمنـة او دور امـريكى متميز ، وانما الى ظهور تكتل غربى رأسمالى قوامه الولايات المتحـدة والجمـاعة الاوروبية واليابان ، وان هذا التجمع هو القوة الضاربة تـكنولوجيا واقتصـاديا واستراتيجيا .

على انه ترد مجموعة من التحفظات على هذين الرأيين فالراى الاول لايـأخذ فى الحسبان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها الولايات المتحـدة ، التى تاخذ شكل المديونية وعجز الميـزان التجـارى ، عـلاوة على المشـاكل الاجتماعية الداخلية فالدين الامـريكى بلـغ عـام ١٩٩٠ ٣ تـريليون دولار ، وانخفضت حصة الناتج القومى الاجمالى الامريكى الى العالمى الى الثلث ، ويتنبأ بعض الاقتصاديين بان الولايات المتحدة التى اضعفها عقدان من الركود ستصبح ثالث قوة اقتصادية بعد اوروبا واليابان بحلول عام ٢٠٠٠ وسوف يتفوق كلاهما على امريكا من حيث الناتج القومى الاجمالى ، وحجم الاستثمارات فى الخارج وحجـم الصادرات .

وكلا الرأيين يغفل احتمالات تطور العلاقات بين الولايات المتحدة من نـاحية والجماعة الاوروبية واليابان من ناحية اخرى ، وهو امر يحتمل بدائل عدة : فنحن لانعرف شكل ونتائج انفتاح الجماعة الاوروبية على دول شرق اوروبا . كما ان شكل العلاقات اليابانية ــ الامريكية محل لاجتهادات مختلفة ــ وهناك مـن يـدعو فى الولايات المتحدة الى اتباع سياسة اكثر تشددا وحزما مع اليابان ، ومن يفـكر فى اليابان باعتبارها عدو المستقبل ، بعد ان سـقط العـدو التقليـدى المتمثـل فى الشيوعية والاتحاد السوفيتى .

رأى اخر يقول بالتمايز فى النظام الدولى ، وينطلق اصحاب هذا الراى من التمييز بين مستويين فى تحليل النظام الدولى .

الاول المستوى الاستراتيجى العسكرى

الثانى المستوى الاقتصادى النقدى .

ويرى انصاره ان الاتجاه الذى تبلور فى الثمانيات والذى ابرز اهمية التميز بين هذين المستويين سوف يستمر فى التسعينات .

يرى اصحاب هذا الراى انه على المستوى الاستراتيجي العسكرى فان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة سوف يستمران فى الاحتفاظ بموقع متميـز بحـكم تفوقهما العسكرى فاليابان والجماعة الاوروبية لاينتظر ان تتحولا الى قوة عسكرية منافسة للقوة الامريكية او السوفييتية كما لاينتظر ان يؤدى انخفاض اهمية حلفى وارسو والاطلنطى او تخفيض الوجود العسكرى للدولتين العظميين فى اوروبـا الى تغيير طبيعة النظام الدولى ويترتب على ذلك ان القطبية الثنائية سـوف تتجـه الى الاستمرار على هذا المستوى وان تغيرت الاوضاع النسبية لكل قوة .

اما على المستوى الاقتصادى ، المالى ، فان العالم سـوف يشـهد تعـددية للاقطاب تحتل فيها اليابان والمانيا الغربية موقعا متميزا ، ويثور السؤال حول نوع العلاقات الاقتصادية بين التكتلات الاقتصادية الراسمالية ، ومدى بـروز صراع اقتصادى فى صورة سياسات حمائية جمركية ، مبعث هذا التساؤل هو اسـتمرار التغير فى موازين القوى الاقتصادية بين اطراف التحالف الغربى ، وعدم مـراعاة توازن المصالح بينهما ، مع استمرار الخلل التجارى والمالى الامريكى ، واتمـام الوحدة الاقتصادية الاوروبية والالمانية وتواصل صعود العملاق اليابانى .

ويرى البعض ان عالما متعدد الاقطاب يمكن ان يكون اكثر سلامة مـن عـالم القطبين وسيكون اكثر قدرة على تخفيض التـوتر ، وتشـجيع الـوساطة وحـل الصراعات بما يعطيه من فرص للدول الاخرى فى اقامة التحالفات .

يرد على هذا الراى انتقادات : فهو يفترض استمرار الانفصال بيـن القـدرة العسكرية لدولة ما ، والاساس الاقتصادى لها ، واذا كان ذلك صحيحا فى حـالتى اليابان والمانيا الغربية فى ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية ، فانه كان وضـعا استثنائيا بكل المعايير ولاينبغى افتراض استمراره ، ففى حالة هاتين الـدولتين اللتين هزمتا فى الحرب فرضت عليهما شروط وقيود تتعلق بالقدرة العسكرية ومـع المتغيرات التى تحدث فى العالم وحالة السيولة الدولية التى يـراها ـ فـانه مـن المحتمل ان تطور هذه الدول قدرات عسكرية ذات شأن ، والانفـاق العسـكرى اليابانى يشير الى ذلك بوضوح ، من ناحية اخرى فان افتـراض قـدرة الاتحـاد السوفيتي على الاستمرار فى الحفاظ على وضعه العسكرى المتميز هو ايضا محـل نظر . وبالذات على ضوء ازمته الاقتصادية ومشاكله الداخلية .

راى ثالث يؤكد على سمة السيولة الدولية ، يرى اصحاب هذا الراى انـه مـن المبكر للغاية تصور شكل النظام الدولى ، وذلك بالنظر الى حجم التغيـرات التـى تحدث فى العالم وسرعتها وتلاحقها ، وانه من الارجح ان العالم سـيمر فى حـالة سيولة ــ وربما فوضى ــ دولية لفترة . ينطلق هذا الراى من ان القاعد التى تحـدد اسس النظام الدولى ، وتحكم حركة القوى الفاعلة فيه فى طور تغير وتحول ، ويفرض هذا الوضع على كل الدول ضرورة اعادة النظر فى اهدافها واولوياتها بقصد التكيف

مع الوضع الجديد . ويهدف بلورة القواعد الجديدة المرتبطة بذلك .

ويرى اصحاب هذا الراى ان تلك القواعد لاتظهر بين يوم وليلة . وان كل الاطراف لن تكون قادرة على التكيف بنفس الدرجة ولا بنفس السرعة ، وان ذلك سوف يتسبب فى حالة من الغموض والاضطراب وعدم الاتفاق على قواعد الممارسة فى الوضع الدولى الجديد .

يترتب على ذلك ان عقد التسعينات لن يمثل فترة زمنية متجانسة ، وبالنسبة لتطور النظام الدولى عموما ، خاصة وان قوى التغيير والياته ستظل على الارجح حتى منتصف هذا العقد فى حالة تشكل وتبلور ، ولن تتبلور اثارها الا فى النصف الثانى من هذا العقد ، وربما فى السنوات الاولى من القرن القادم . (الوحدة الالمانية ومشروع اوروبا ١٩٩٢ ـ التكامل الامريكى الكندى ـ التحولات فى الاتحاد السوفييتى ـ ثورة شرق اوروبا ، التجمع الاقتصادى الباسيفيكى ـ الثورة التكنولوجية المعاصرة)

وكل من هذه الاراء يحمل قدرا من الصحة ، مايهمنا فى المقام الاول هو تاثير هذه التطورات على العالم الثالث عموما والمنطقة العربية تخصيصا .

تشير اغلب الكتابات الى ان هذا التاثير سلبى فى المقام الاول ، ويتمثل ذلك فى نوعين من التطورات ، الاول : يتصل باحتمالات تهميش العالم الثالث ، وما يترتب على ذلك من تراجع اولوياته ، ويتعلق الثانى بضيق نطاق الحركة والمناورة بالنسبة لهذه الدول .

اما بالنسبة للقضية الاولى : وهى التهميش ـ فانها تنبع من اعتبارات بعضها سياسى استراتيجى وبعضها الاخر اقتصادى ، من الناحية السياسية . فان اهتمام الدول المتقدمة ببعضها البعض يزداد ـ والاعتماد المتبادل فيما بينها يتعمق ، وانشغال اوروبا الغربية بدول اوروبا الشرقية سوف يقلل من اهتمامها بالعالم الثالث كذلك فانه من الارجح ان يزداد اهتمام الاطراف الدولية المختلفة بامورها الداخلية ، الاتحاد السوفييتى بسبب التحولات الكبرى التى تجرى فيه ، الولايات المتحدة لمواجهة العجز فى ميزانها التجارى ، ومواجهة التحدى اليابانى ، والجماعة الاوروبية بسبب القضايا المترتبة على التعامل فيما بينها بعبارة اخرى فان المراكز النسبية للمجتمعات الاقتصادية الدولية سوف تنصرف الى بناء ذاتها ، فى نطاقها الجغرافى السياسى ، الامر الذى يقود الى اضعاف الصلة القائمة مع العالم الثالث ، وعدم ابداء اهتمام كبير بالوفاء بالحاجات المؤسسية والمالية والتكنولوجية الضرورية للتعامل الاقتصادى مع دول وذلك لصالح استيعاب المناطق الهامشية فى النطاق الجغرافى لهذه التجمعات ذاتها اضف الى ذلك ان انتهاء الحرب الباردة سوف يغير من الاهمية الاستراتيجية لبعض البلاد والمناطق التى استمدت اهميتها من اعتبارات هذه الحرب . من الناحية الاقتصادية يبدو

العالم الثالث وكانه يغرق فى ديونه عاما بعد عام ، مما يعنى تزايد مشكلاته ، اضف الى ذلك ان الثورة التكنولوجية المعاصرة فى مجال احلال المواد سوف تؤثر على اهمية كثير من المواد الخام التى تصدرها هذه الدول .

ـ ومؤدى ذلك ان اسس القوة الاقتصادية للدول النامية سوف تتعرض لتغيير جذرى بسبب التغير الصناعى والتكنولوجى وهو ما سوف يفرض على هذه الدول اعادة هيكلة مؤسساتها العلمية والتكنولوجية بما يواكب التطور التكنولوجى فى العالم ، كما يفرض عليها تطوير قدرات التعامل مع آليات الاقتصاد العالمى والشركات دولية النشاط .

التاثير الثانى لهذه التطورات على دول العالم الثالث يتعلق بتقليص دائرة المناورة وحرية الحركة التى كانت تتمتع بها فمن الخبرة التاريخية يتبين ان هذه الدائرة تزداد فى ظروف الاستقطاب والحرب الباردة وتتقلص فى ظروف الانفراج والوفاق ، وسوف يعمق ذلك من الازمة التى تمر بها دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز ، والتى تبلورت منذ حدوث الوفاق الاول بين الدولتين العظميين فى بداية السبعينات والذى يفرض على هذه الحركة اعادة النظر فى منطلقاتها الاساسية .

وهناك خطر ان خفض التسلح الحادث بين الشرق والغرب لا يرافقه تطور مماثل فى دول العالم الثالث ، ويزداد هذا الخطر اذا ما وجدت بعض كميات السلاح ، التى تم تخفيضها فى اوروبا ، طريقها الى بعض دول العالم الثالث اضف الى ذلك ان تخفف الاتحاد السوفييتى من التزاماته العسكرية تجاه دول العالم الثالث يضع الدول الحليفة للولايات المتحدة فى مركز اقوى .

على ان خطر التهميش اذا صح بالنسبة لمناطق اخرى من العالم الثالث فانه لاينطبق على المنطقة العربية بحكم امتلاكها لاكبر مخزون عالمى من النفط ، وبحكم موقعها الاستراتيجى على طرق الملاحة البحرية فى منطقة حساسة من العالم ، وبحكم امكاناتها المالية والاقتصادية اضف الى ذلك ان حاجة الغرب المتزايدة الى النفط ستكون ضمانا لاستمرار علاقة وثيقة مع المنطقة .

ان هذا التحليل السابق لحركة النظام الدولى واعادة التوازن بين قواه الفاعلة يطرح على الفكر السياسى والاستراتيجى ثلاث اشكاليات رئيسية هى :

الاشكالية الاولى تتمثل فى العلاقة بين المتطلبات العالمية للامن ومقايضة الدولة والسيادة فمع ازدياد ترابط العالم وتداخل مشاكله التى لاتعرف حدودا سياسية مثل التلوث البيئى او المخدرات . ومع التقدم التكنولوجى الذى يسمح لعدد محدود من الدول بالهيمنة على الاقتصاد الخارجى والمحيطات على نحو يهدد سيادة بقية دول العالم مع هذا وذاك اثيرت معضلة كيفية التوفيق بين مقتضيات سيادة الدولة باعتبارها تجسيدا لمفهوم حق الشعوب فى تقرير مصيرها وبين متطلبات مواجهة المشاكل العالمية بتنظيمات وسلطات عالمية تتخطى حدود الدول القائمة قد ياخذ ذلك شكل الامم المتحدة او غيرها .

وهناك من يتخوف من هذا التطور باعتبار ان هذه السلطة العالمية تعكس نفوذ الولايات المتحدة وانها ستكون تعزيزا لسلطة الاقوياء تجاه الضعفاء ، وهذا تخوف مشروع ولكن يرد عليه ان مبدأ الشرعية والسلطة العالمية واحد لايتجزأ وانهما يمكن ان يكونا ضمانا للضعفاء تجاه الاقوياء .

ويعني ذلك ان امن الدولة ذات السيادة ينظر اليه فى سياق اكبر ، لم يعد الامر قدرة الدولة المنفردة على الزام الدول الاخرى بالاذعان او بقبول متطلباتها الامنية بناء على توازن القوى السائد ، والمفهوم الجديد يقوم على ان امن كل دولة يتحقق بقدر ما يتوافق مع التطلعات المشروعة للدول الاخرى فى الامن ومع المتطلبات العالمية للامن ، ويعبر محمد سيد احمد عن ذلك فى مقال بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨ بقوله ، ان الامن الجماعي سيكون اساس امن كل دولة على حده ويصبح مفهوم امن الدولة نسبيا وداخل اطار امني اوسع تماما كما ان مفهوم سيادة الدولة اصبح هو الاخر ينطوى على قدر من النسبية لطرحه داخل سلطة ومؤسسات كونية اوسع .

الاشكالية الثانية تتعلق بالتناقص الكامل فى الفكر الغربى الراهن بين التأكيد على الديمقراطية وجوهرها التعددية وبين القول بالانتصار النهائى للنظام الراسمالى وهو ماعبر عنه فوكوياما بتعبير نهاية التاريخ .

وعندما استخدم هيجل هذا التعبير كان يشير الى ان حركة التاريخ تتضمن بالضرورة صراعا بين اكثر من طرف وانه عندما ينتهى هذا الصراع فان التاريخ يصل الى نهايته ، وهنا يكمن جوهر المشكلة كيف تقول بالتعددية والتى تعنى ان احدا لا يملك الحقيقة النهائية او المطلقة وبين القول بنهاية التاريخ .

الاشكالية الثالثة ، تتعلق بالنتائج المترتبة على حالة السيولة الدولية والانتقال من شكل مستقر للتوازن الدولى الى شكل جديد لم تتبلور ملامحه بعد ففى هذه المرحلة تغيب قواعد التعامل المتعارف عليها فى الوقت الذى لاتكون قد ظهرت فيه قواعد جديدة وهو مايؤدى الى خلق مصادر وبؤر للتوتر . فعلى سبيل المثال ، ان احد مبادىء النظام الدولى الجديد هو ممارسة الصراع بدون عنف ، وان تتم تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، ولكن يثور السؤال ماذا اذا اتبعت دولة ما اسلوب العنف ؟ وماذا يحدث اذا لجأت احدى القوى الى استخدام القوة العسكرية ؟

على ضوء ماتقدم جاءت ازمة الخليج بمثابة اول تحد كبير يواجه النظام الدولى فى مرحلة اعادة التشكل واول اختبار له .

واثارت الازمة ثلاث قضايا هامة :

القضية الاولى هى : العلاقة بين النظام الدولى والنظم الاقليمية والى اى حد يمتلك النظام الاقليمى حرية الحركة متجاوزا الضوابط والقيم الخاصة بالنظام الدولى .

لقد حاول العراق بغزوه للكويت ان يضع النظام الاقليمى العربى فى مواجهة النظام الدولى لكن عدم وقوف كل وحدات النظام العربى مع هذه الخطوة اضافة الى التضامن المتزايد على قمة النظام الدولى الذى نتج عن التعاون الامريكى السوفيتى ادى الى تماسك النظام الدولى وقوته وقدرته على ردع اى خروج او تمرد فى اى نظام اقليمى .

القضية الثانية : هى حدود العلاقة بين الدولة التى تتطلع للقيام بدور اقليمى والدولة المهيمنة فى النظام العالمى ، وسوف يظل ما دار من تفاعلات واتصالات بين العراق والولايات المتحدة فى الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٩٠ مجالا لجهد الباحثين والمحللين لمدد طويلة قادمة .

القضية الثالثة ، هى دور الجنوب فى تشكيل النظام الدولى الجديد ، لقد بدأ لفترة وكأن الدول التى تحتل قمة النظام الدولى تقوم بحل مشاكلها على مستوى الشمال ـ الشمال دون ان تربط ذلك بقضايا الجنوب ومشاكله وبدا لفترة وكأن اعادة ترتيب التوازن العالمى سوف تؤدى الى مزيد من الاهمال للجنوب وقضاياه فى هذا السياق تاتى ازمة الخليج لتبرز خطورة الصراعات الاقليمية على التوازن الدولى ككل ، ولعلها تقود فى المستقبل الى ادراك اعمق للمشكلات الاقليمية ، والى فهم سليم لجذورها وعواقب انفجارها .

وبعد ......

ان الكتابات العربية عن النظام الدولى الجديد تكشف عن شعور عميق بالتحفظ وربما التخوف من هذه التطورات ومن تاثيرها على المنطقة العربية . فهى تعنى من ناحية دورا اكبر للولايات المتحدة التى اتخذت موقفا منحازا فى الصراع العربى الاسرائيلى ضد المطالب المشروعة للعرب ، ومن ناحية ثانية فان هذه التطورات الدولية اضعفت من دور الاتحاد السوفيتى ووزنه ، بل وفتحت ابواب الهجرة اليهودية السوفيتية الى اسرائيل ومن ناحية ثالثة كان التخوف من ان هذه التحولات تضمن تكريسا لمزايا الاقوياء والمتقدمين فى النظام الدولى ازاء حقوق الضعفاء والمظلومين .

فى هذا السياق انفجرت ازمة الخليج واوجدت معها حقائق جديدة سوف تعيش معنا لمدة قادمة وتقول ان الاوضاع العالمية الجديدة والمتحولة تتضمن مرحلة انتقال هائلة بما يرافق مراحل الانتقال من غموض وذلك يفرض علينا ادراك خصائص هذه المرحلة وحدودها من ناحية وما تقدمه من تحديات وفرص من ناحية اخرى . ومثل هذه المراحل تضع الجميع امام امتحان صعب جوهره قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة .

والقدرة على التكيف لاتعنى التنازل عن المبادىء والاهداف ولكن تعنى اعادة

ترتيب الاولويات فى ضوء سياق جديد وتتضمن التعايش الخلاق مع اطـار عـالمى لايملك احد الفكاك منه او الانعزال عنه .

وتقول ان الانفجار الذى حدث فى الثانى من اغسطس هو محصلة لعجز النـظام العربى ككل والقصور عن التكيف مع الاوضاع المتغيرة

ان نقد الغير سهل ويسير ولكن الاصعب هو ان نواجه الذات وان نمارس الجهاد الاكبر .

يقولون ان مشكلة اى مجتمع ليست فى عدم وجود الافكار الجـديدة والصـائبة ولكن فى هيمنة الافكار القديمة وفى عدم القدرة على التخلص من الافكار الخـاطئة ، ويبدو ان للبشر قدرة هائلة على رفض المعلومات التـى تتنـاقض مـع افـكارهم وانحيازاتهم المسبقة .

سبب ذلك هو هيمنة الانحيازات المسبقة على العقل الانسانى والتى تمنعه مـن رؤية الحقائق الوليدة وهى تنمو وتكبر ، ومن استخلاص النتائج الضروريـة لهـا ويزداد ذلك عندما يطول امد هذه الـرواسب والافـكار فتـرتقى الى مســـتوى المسلمات .

واحدى علامات الحيوية الاجتماعية والفكرية هى القدرة على المراجعة ، وعلى اعادة النظر ، وعلى التصحيح عندما تتطلب الامور ذلك ، والمجتمع الناهض هـو ذلك الذى يستطيع التكيف مع الجديد والذى لديه الامكانية على استيعاب افضل ما لدى الغير اما المجتمعات التى تقنع بما لديها فانها تعيش على هامش الحضارة وفى احسن الاحوال تحيا مستهلكة ومشترية لنوانجها وليست مشاركة فيها .

تلك ايام صعبة ، وهناك ايام اصعب سوف توانتجها فى المرحلة القادمة علينـا فيها ان نتسلح بالحكمة التى تمكننا من رؤية ماهو ابعد مـن تحـت اقـدامنا وان نتجاوز الام اللحظة الراهنة . وجراحها حتى نستطيع ان نقلل الاخطار وان نعـظم العرض .

تعقيب على محاضـرة د . على الدين هـلال

د . احمد يوسف احمد

أبدأ بتوجيه الشكر للاستاذ الجليل الـدكتور ابـراهيم حلمـي عبدالرحمن على توجيه هذه الدعوة الكريمة لى للتعقيب على محاضرة الاستاذ الدكتور على الدين هلال وفى الواقع انى لااجد نفسى مختلفا مع التوجهات الرئيسية للتحليل فى هذه المحاضرة القيمـة خـاصة وان الصديق الدكتور على الدين هلال قد توخى فيها بحق الطابع العلمـي بمعنى انه وان ضمنها وجهة نظر واضحة له فى كل جزء من اجزائها الا انه حرص دائما على ان يعرض لباقى وجهات النظر بامانة وتجرد ممـا يجعل من هذه المحاضرة بحق اضافة يعتد بها للحوار الدائر حـول طبيعة المتغيرات الراهنة فى النظام الدولى .

وفى هذا الاطار اود فقط ان اساهم فى هذا الحوار من خلال التعقيـب على نقطتين وردتا فى المحاضرة الاولى خاصة بطبيعة النظام الـدولى الجديد اذا جاز التعبير والثانية تتعلق بتاثيراته المحتملة على النظام العربى .

اما بخصوص طبيعة النظام الدولى الجديد اود الاشـارة الى انـي اجد نفسى اكثر اتفاقا مع الرأى القائل باننا لانشهد نظاما جديدا يقـوم على قطب امريكى وحيد وانما على هيمنة تكتل غربى راسـمالى يضـم بالاضافة اليها الجماعة الاقتصادية الاوروبية واليابان والفارق بيـن

الرأيين هو ان الاول القائل بواحدية القطب الامريكي يعني ان الولايات المتحدة الامريكية تقود ضمن ملتقود القوى الراسمالية الكبرى في عالمنا ، وهو امر اعتقد انه حتى لو صح حاليا فلن يكون صحيحا الا على المدى القصير ، وربما كانت ازمة الخليج وتطوراتها التي اشارت الى وجود الولايات المتحدة الامريكية في قلب عملية ناجحة لادارة الازمة هي المسئولة عن الراى الاول واعتقد انه من الخطا الحكم على النموذج القيادى للنظام الدولى الجديد من خلال هذه الازمة لان الولايات المتحدة استطاعت من خلال استغلال الواقعة التي قامت عليها الازمة (الغزو العراقي للكويت) ـ وهي واقعة استهجنها قطاع يعتد به من الدول العربية فضلا عن استنكاره دوليا فيما يشبه الاجماع ـ استطاعت ان تحشد تاييدا عربيا ودوليا على المستويات السياسية والعسكرية والمالية لايتصور بقدرتها على حشده في ازمة ذات مضمون مختلف ، ومن الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن لتستطيع تحمل التكلفة السياسية والمالية للحرب بمفردها لو كانت بسبيل اجهاض القوة العراقية لمجرد انها ترى العراق خطرا على مصالحها في المنطقة (اى دون قيام العراق بغزو الكويت) والمهم هنا اذن انني لااتصور ان تكون الولايات المتحدة الامريكية قادرة على تحديد مسار تراه هي للتفاعلات في النظام الدولى لاتتفق معها فيه القوى القيادية الاخرى داخل النظام .

بل انه يمكن القول بان استقراء التطورات الاقتصادية في عالم اليوم يشير الى احتمال اتجاه القوى الامريكية الى مزيد من التقلص لحساب القوى الصاعدة الجديدة كالجماعة الاقتصادية الاوربية واليابان بما يعني أننا ربما نقترب تدريجيا من العودة إلى نموذج تعدد القوى الذى كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية في ظل هيمنة النظام الرأسمالى اما القوة السوفيتية فمن المؤكد انها ستبعد مؤقتا عن التاثير القيادى حتى مع بقاء القدرة النووية السوفيتية وذلك في اطار الاختيارات السياسية الجديدة للاتحاد السوفيتي فضلا عن مصاعبه الاقتصادية بل ان خروج الاتحاد السوفيتي من عنق الزجاجة لايعني بالضرورة انه سيعود الى لعب دور القطب المناوىء من جديد وانما سيكون دوره في الغالب في اطار المنظومة القائمة التي ستشهد بالتاكيد تناقضات ثانوية هنا وهناك نتيجة المنافسة فيما بين اعضائها لكن هذه التناقضات لن تؤدى بالتاكيد الى عودة هامش حرية الحركة الذى كان متاحا امام دول العالم الثالث في ظل نظام القطبية الثنائية .

اما فيما يتعلق بالتاثيرات المحتملة للتطورات الراهنة على النظام العربي فانني اتفق مع ماجاء بخصوص التكييف العام لهذ التاثيرات من منظور تقييد حرية حركة النظام الاقليمي في ظل هيمنة قطب واحد سواء كان دولة واحدة هي الولايات المتحدة الامريكية او معسكرا راسماليا باسره غير ان ما اود اضافته هنا هو انه لاشك ان النظام العربي يضيف باوضاعه الراهنة مزيدا من الامكانات للتاثيرات غير المواتية من النظام الدولي عليه واعني بذلك ان اسوأ وضع يمكن ان يواجه به نظام اقليمي تاثيرات النظام الدولي هو وضع الانقسام مع غياب القيادة . لقد عرف النظام العربي الانقسام دائما منذ نشاته لكن الدور القيادي المصري منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريبا مكنه من دخول معارك ناجحة نجح فيها في تحقيق استقلاله الوطني ومنع اعادة اختراقه سياسيا من القوى العظمى والكبرى . غير ان انتشار عناصر القوة بين اكثر من وحدة داخل النظام العربي نتيجة الهزيمة المصرية في حرب ١٩٦٧ والمصاعب الاقتصادية التي تلت ذلك وبروز اقطاب النفط الماليين منذ منتصف السبعينات حرم – اى انتشار عناصر القوة – النظام العربي من القيادة التي تستطيع توجيهه في مسار عام يحظى بتاييد الاغلبية داخله . وفي هذا الاطار جاءت كل استجابات النظام العربي لمتغيرات النظام الدولي قطرية الطابع كان معظمها في البداية سلبيا بل وواعدا كالانتفاضة الفلسطينية والوحدة اليمنية لكن طابعها الجزئي لم يجعلها تعبيرا عن حركة نظام بقدر ماهي تعبير عن حركة وحدات داخله . وفي هذا الاطار ايضا جاءت ازمة الخليج او كارثته كتعبير عن حركة رأها قطر عربي ضرورية للتكيف مع النظام الدولي الجديد فاذا بها تكسر لمدة غير محسوبة حتى الان قدرة النظام العربي على التعامل الندي مع هذا النظام الدولي . وهنا تكمن ازمة النظام العربي : ان يتمكن من ايجاد الصيغة التي يستطيع ان يتحرك بها كنظام – وليس كوحدات متبعثرة . بما يمكنه من ان يواجه باقصى قدر ممكن من الرشاد عالما يبدو حتى الان غريبا على كثير من وحدات هذا النظام .



الأبعاد الثقافية للنظام العالمى الجديد

الدكتور سعد الدين ابراهيم

محاضرة ألقيت في جمعية الاقتصاد والتشريع ،
الاربعاء 20 / 12 / 1990

سيستمر الحديث طويلا عن (النظام العالمي الجديد) وسيتصل هذا الحديث بالأوضاع السياسية والاقتصادية وبالأمن والعلاقات الدولية بمختلف صورها ـ ولكن الابعاد الثقافية لمثل هذا التطور ستكون دائما القاعدة الفكرية والأسس القيمي الذى تنبثق عنه كل المفاهيم والممارسات الأخرى . العالم الاجتماعي والمفكر العربي القدير الدكتور سعد الدين ابراهيم يقدم في هذا الفصل تصوره لهذه الأبعاد الثقافية والفلسفية التي هي في سبيل الظهور والقبول صراحة أو ضمنا

المحرر

أ ـ مقدمة
ب ـ الابعاد الثقافية في النظام العالمي
ج ـ النظام القيمي العالمي الجديد
- 1 مبدأ النسبية الثقافية
- 2 مبدأ الاطلاقية الانسانية
- 3 مبدأ التوفيقية
- 4 مبدأ التكافلية
- 5 مبدأ عالمية حقوق الانسان
د ـ العوامل التي اسهمت في بلورة قيم النظام العالمي الجديد
- 1 الثورة التكنولوجية الثالثة
- 2 عدمية ادارة الصراع بالقوة المسلحة
- 3 انية الاتصالات وحق المعرفة
- 4 المنظمات الدولية غير الحكومية
- 5 تقلص دور الدولة القومية
هـ ـ خاتمة

أ ـ مقدمة

من أطرف النكات الكاريكاتورية التى ظهرت بمناسبة ازمة الخليج ، تلك التى تصور جنديين امريكيين فى وضع استعداد للقتال بصحراء السعودية ، ويقرأ احدهما التعليمات لزميله ، وتقرأ كالاتى : « فى حالة الهجوم عليك فان الولايات المتحدة ستتشاور مع قادة القوات الفرنسية والبريطانية وغيرها من القوات الحليفة ، وستنسق مع السوفيت ودول الخليج والمصريين والسوريين ، ومع الملك فهد ومع المائتين وخمسين من افراد الاسرة السعودية المقربين ، ومع امير الكويت ، ومع السناتور سام نن (رئيس لجنة الشئون العسكرية بمجلس الشيوخ) ، ومع الجنرال شوارتسكوف ، وبعد ذلك يمكنك ان ترد على الهجوم بالطريقة التى تراها مناسبة » .

ومع طرافة النكتة فى عمق ازمة حادة ، الا انها تجسم كل الامال الواعدة وكل الاحباطات المتوقعة لما اصبح يطلق عليه « النظام العالمى الجديد » . فالواعد فى هذا النظام هو انه يستند الى مجموعة من المبادىء والقيم والمعايير التى تضبط سلوك الدول ، بما يجنب الانسانية مخاطر المواجهات المسلحة والحروب ذات الدمار وتلقى اجماعا دوليا فى الاستجابة الرادعة لمن يخرق هذه المبادىء والقيم والمعايير . فاى نظام مجتمعى او دولى لكى ينطبق عليه مصطلح « نظام » لابد ان تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة ، شرط قبول المبادىء والمعايير الضابطة للسلوك ، وشروط الجزاء ، وشرط مصداقية وفعالية هذا الجزاء .

ولأن النظام العالمى الجديد لايزال فى مرحلة التبلور ، ولم تكتمل او تستقر مبادئه وقيمه ومعاييره بعد ، فان ازمة الخليج مثلت اختبارات او تحديا مبكرا له . ومن هنا حرص الفواعل الرئيسيون فى النظام على مراعاة كل ما يمكن ان يجهض بذوره الجنينية . فقد حرصت الدول الكبرى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، على الذهاب لمجلس الامن ، وعلى استصدار قرارات بلا استخدام حق الاعتراض (الفيتو) . وبدا وانها وغيرها من اصحاب المصلحة فى رعاية النظام العالمى الجديد يحرصون على بناء اجماع عالمى بين الدول ، وعلى اجماع وطنى فى داخل الراى العام لكل دولة ، وعلى استنفاد كل البدائل السلمية ، قبل المخاطرة باستخدام القوة المسلحة . وباختصار فان ازمة الخليج التى تفجرت بغزو قوات

صدام حسين للكويت ، مثلت اختبارا حامضيا معمليا لكل المكونات الجنينية للنظام العالمي الجديد .

وليس تركيزي في هذه المحاضرة هو على الجوانب السياسية والاستراتيجية ولا على الابعاد الاقتصادية للنظام العالمي الجديد . فهذه امور سيتعرض لها زملاء اخرون في الاسابيع القادمة على التوالي . انما موضوعنا هو الابعاد الثقافية والانسانية لهذا النظام .

وقبل ان ادخل في الموضوع ، فلابد من كلمة ولو موجزة عن مفهوم « النظام العالمي » . لقد اشرنا بالفعل منذ لحظات الى ان اى « نظام » لابد ان يستند الى مجموعة من القيم والمبادىء والمعايير والجزاءات . وهذا هو المفهوم السوسيولوجي والقانوني لمصطلح « النظام » - اى نظام . وقد عرفت البشرية الانظمة القيمية - المعيارية على مستوى الجماعة والمجتمع منذ بداية الخليقة . بل انه لا يمكن ان يوجد مجتمع الا بوجود هذه القيم والمعايير والجزاءات ، سواء كانت مكتوبة او غير مكتوبة ، او بعضها مكتوبا وبعضها غير مكتوب . وبدون هذه القيم والمعايير والجزءات يظل اى عدد من البشر مهما كان حجمه مجرد « حشد » لا يرقى لمستوى « الجماعة » او « المجتمع » ان هذه امور تبدو واضحة او بديهية . ولكن الذى ليس بديهيا ، ومن ثم يحتاج الى توضيح فهو الجزء الثاني من مصطلح « النظام العالمي » ، اى « العالمية » . فبأى معنى يصبح اى نظام « نظاما عالميا » ؟ .

ان « عالمية » اى نظام يمكن ان تعني اشياء عدة . فهي يمكن ان تعني ان كل دول العالم او مجتمعاته قد ارتضت او قبلت مجموعة معينة من القيم والمبادىء والمعايير الضابطة للسلوك . ويمكن ان تعني ان عددا محددا فقط من هذه الدول والمجتمعات ، ولكنه عدد مؤثر ، هو الذى قبل هذه القيم والمبادىء والمعايير ، وروج لها او فرضها قسرا على بقية دول ومجتمعات العالم . ويمكن ان يكون الامر خليطا من هذا وذاك . ولكن المهم - لكي تتوافر صفة « العالمية » في النظام » - انه في كل الاحوال تتأثر كل دول ومجتمعات العالم بالتداعيات المباشرة لهذه القيم والمبادىء والمعايير الضابطة ، وان بدرجات متفاوتة .

والنظام العالمي ، بهذا المعنى ، هو ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ الانسانية الطويل . اذ ان نطاقه الكوني كان لابد ان ينتظر ملاحة المسافات الطويلة ، واستكمال الاكتشافات الجغرافية

للامريكتين واستراليا ، بدءا من القرن الخامس عشر . وفقط مع نهاية ذلك القرن اصبح ممكنا الحديث عن بدايات « نظام عالمى » على الاقل من الناحية المكانية او الجغرافية . وفى غضون القرون الخمس التالية ، تراكمت تدريجيا قيم ومبادىء ومعايير ضابطة لهذا النظام . من ذلك ما ارسته معاهدة سلام وستفاليا (١٦٤٨) بعد حرب الثمانين عاما بين عدة دول اوروبية ، ومعاهدة فيينا (١٨١٥) بعد حروب العشرين عاما بين فرنسا الثورة وعدة دول اوروبية ، والتى اعتبرت اشمل معاهدة من نوعها بين دول اوروبا الى ذلك الحين ، ومبادىء ولسون ، ومعاهدة فرساى ، وانشاء عصبة الامم فى اعقاب الحرب العالمية الاولى (١٩١٨ - ١٩٢٠) ، ثم انشاء الامم المتحدة ومواثيقها ومواثيق المنظمات المتخصصة المنبثقة عنها منذ عام ١٩٤٥ .

والملاحظ فى كل هذه اللبنات البنائية للنظام العالمى :

اولا :

أن عددا محدودا من الدول الاكبر والاقوى هى التى كانت تأخذ المبادرة وترسى دعائم النظام ، مع حرص طردى على زيادة عدد المندرجين فى سياقه رسميا من الدول الاخرى .

ثانيا : انه من كل لبنة من اللبنات الهيكلية لهذا النظام ، كان يزداد التصريح فى ديباجات المعاهدات والوثائق بالقيم والمبادىء والمعايير العامة المشتركة التى تجمع بين الموقعين عليها .

ثالثا : انه باطراد ملموس كانت هذه القيم والمبادىء والمعايير تتجاوز السياسى الى الاقتصادى ، ثم الى الاجتماعى والثقافى والانسانى . حتى اننا فى العقود الاخيرة بدأنا نشهد النص الصريح على حقوق اجتماعية واقتصادية للانسان عموما ، وعلى حقوق المرأة والاقليات والمعاقين والمسنين والاطفال خصوصا ، وعلى امور تتعلق بالبيئة والفضاء الخارجى ، وحتى حقوق الحيوان .

ب ـ الابعاد الثقافية فى النظام العالمى

الملاحظة الاخيرة حول تجاوز السياسى الى الاقتصادى ، ثم الى الاجتماعى والثقافى والانسانى فى المواثيق الدولية ، هو الذى يدخل بنا مباشرة الى موضوع هذه المحاضرة . فهذا التدرج او التطور لم يكن مجرد صدفه . انه فى الواقع يجسم تطورا عميقا فى مستويات ودرجات « الوعى الانسانى » ، او بتعبير ادق انه يواكب التراكم المعرفى حول الفرد والمجتمع ، وحول علاقات القوى الحقيقية فى كل مجتمع ، وحول العلاقات بين المجتمعات ، واكتشاف « العموميات » التى توحدها ، والخصوصيات » التى تنوعها او تفرقها . وهذه المسيرة المعرفية ، وانعكاساتها على « الوعى الانسانى » ، هى مسيرة طويلة ومازالت مستمرة . واذا كنا نأخذ الان بعض تداعيات هذه المسيرة كقضايا مسلم بها ، فلا ينبغى ان ننسى او نتناسى ان كل محطة فيها (أى المسيرة) كانت نتاج جدليات عنيفة ، أريقت فيها دماء غزيرة .

وبدون اغراق فى العودة الى التاريخ ، يكفى ان نذكر بسرعه ان مفهوم المساواة » بين البشر فى الحقوق والواجبات ، والذى هو اساس « المواطنة » (Citizenship) ، لم يستقر حتى فى أعرق الديموقراطيات الغربية الا فى بدايات هذا القرن . فبين اعلان العهد العظيم (الماجنا كارتا) عام ١٢١٥ الذى اعطى الكنسية حرياتها واعطى الاستقراطية الانجليزية حقوقها المدنية فى مواجهة الملك وبين اعطاء المرأة حقوقها السياسية عام ١٩٢٠ مرت سبعة قرون ، شهدت فيها بريطانيا عدة حروب وثورات وانتفاضات دموية داخلية مريرة . واستغرقت مسيرة اقرار حق المساواة بين كل البشر فى فرنسا والولايات المتحدة زهاء قرنين من الزمان . بل لعل من يعيد قراءة المساجلات التى سبقت اعلان الاستقلال والدستور الامريكى فى سبعينيات القرن الثامن عشر بمعايير يومنا هذا يتعجب من محاولات تعريف المتحاورين الثوريين فى ذلك الوقت لمن هو « الانسان » حيث رفض بعضهم رفضا قاطعا اعتبار « الهنود الحمر » و« الزنوج السود » بشرا مكتملى الانسانية بينما ذهب اكثرهم تقدمية وراديكالية الى اعتبار عضو هاتين الجماعتين بمثابة « نصف انسان » ، ومن ثم له نصف حقوق المواطنة فقط وكان لابد للولايات المتحدة ان تخوض حربا اهلية دموية مروعة بعد الاستقلال بحوالى مائة عام (١٨٦٤ ـ

١٩٦٨) لكى تلغى « العبودية » ، وتضفى صفة « الانسان الكامل » على الزنزج السود من ابنائها . ثم بعد ذلك بمائة عام ثانية اى فى ستينات هذا القرن العشرين ، كان لابد للولايات المتحدة ان تخوض معارك اخرى طاحنه لتقر « الحقوق المدنية » الكاملة وفى كل الولايات للزنوج السود .

هذا شأن مسيرة احقاق مبدأ واحد وهو مبدأ « المساواة » فى داخل اعرق الديموقراطيات اى فى نفس المجتمع الواحد ؛ ناهيك عن مسيرة الاعتراف بهذا الحق لابناء المجتمعات الاخرى المستعمرة بواسطة الدول الديموقراطية « المستعمرة » ـ فيما يسمى الان « العالم الثالث » او « الجنوب » . ولاننا نحن هنا فى مصر جزء من هذه المسيرة فلا داعى للاسهاب فيها .

ما نريد ان نخلص اليه لموضوع محاضرتنا ، هو اولاً ، ان مجرد الاعتراف بحقوق مدنية وسياسية وانسانية للبشر انطوى على مسيرة طويلة ، اكتنفتها صراعات عنيفة . اما تحويل هذه الحقوق الى ممارسات ، فما زالت مسيرته اطول واشق ، ومازالت معاركه تحارب يوميا فى كل مكان . ولكن الذى لا يمكن نكرانه هو ان هذه المسرية رغم طولها ومشاقها وانتكاساتها هى ذات اتجاه واحد لا تخطئه العين . فرقعتها تزداد يوما بعد يوم ، ونوعيتها تتعمق جيلا بعد جيل ، وثانيا ، هو ان كل محطة رئيسية فى هذه المسيرة قد سبقها مخاض فكرى ومعرفى هائل ، تجسم بداية فى وعى الطلائع والرواد من المفكرين ، ثم اتسع هذا الوعى ليشمل قطاعات اوسع من المواطنين ، قبل ان ينتقل الى السياسيين وصناع القرار قبولا او اذعانا .

ولا اجد ضرورة فى هذا الجمع النابه ان ادلل على صحة هذه المقولة تاريخيا ـ اى بداية التراكم المعرفى وتجسده فى وعى المفكرين والمثقفين ، ثم اتساع دائرته الى قطاعات اخرى ، إلى ان اصبح حقيقة سياسية ـ اجتماعية ظاهرة . فكلنا يعرف ، مثلا كيف ان افكار روسو ومونتسيكيو وفولتيركانت هى الارهاصات الحقيقية للثورة الفرنسية . وكلنا يعرف كيف ان حركة التنوير المصرية التى بدأت بالطهطاوى كانت هى الارهاصات الحقيقية للانتفاضات المصرية من ثورة عرابى الى ثورة ١٩١٩ ، او كيف كان النقد الاجتماعى الفكرى فى الاربعينيات هو الارهاص الحقيقى لثورة ١٩٥٢ .

ومن نافلة القول ان التراكم المعرفى وتحوله الى وعى عند الطلائع والرواد من المفكرين والمثقفين ، ما كان له ان ينتشر الى قطاعات اوسع فى المجتمع ، ومن ثم يتحول الى فعل اجتماعى ذى تداعيات سياسية ظاهرة ، الا بتوافر شروط

الكفاية الاخرى ، ومنها تبلور تكوينات اجتماعية ـ اقتصادية تتقبل هذا الفكر ، وتجد فيه تعبيرا عن تطلعاتها ومصالحها . فالحالمون بالطوباويات او المبشرون بمثاليات عالم جديد وشجاع ، لم ينقطعوا منذ افلاطون .

ولكن الاحلام والطوباويات والمثاليات تظل كامنة او محدودة الشيوع الى ان تتبلور تكوينات اجتماعية ـ واقتصادية تتبناها ، وتدفع بها الى سطح الواقع السياسى الوطنى او الاقليمى او العالمى . وهذه التكوينيات الاجتماعية ـ الاقتصادية المستقلة عن الدولة او الحكومة هى ما يسمى الان فى ادبيات العلوم الاجتماعية باسم « المجتمع المدنى » .

ومن هنا انتقل الى تبلور البنية الفكرية ـ الثقافية التى مهدت لظهور النظام العالمى الجديد الذى يتشكل امام اعيننا فى تسعينيات القرن العشرين وفى هذا الصدد يمكن التميز بين مجموعة القيم والمعايير ـ « عبر ـ الثقافية » (**cross - cultural**) او « عبر ـ القومية » (**transnational**) من ناحية ، والعوامل التى اسهمت فى انضاجها من ناحية ثانية ، والاليات التى ساعدت على انتشارها وذيوعها من ناحية ثالثة .

ج ـ النظـــام القيـــمى العـــالمى الجديـــد

نبدأ بمنظومة القيم . فكما ان هناك نظاما قيميا لكل مجتمع (value - system) ، يحدد الغايات والاهداف المرغوبة اجتماعية ؛ وكما ان هناك نظاما معياريا (normative - system) ينبثق من نظام القيم ويحدد لافراد المجتمع ، كتابة او عرفا ، الوسائل وقواعد السلوك المقبولة لتحقيق الغايات والاهداف المرغوبة ، كذلك الامر فى النظام العالمى . وكما ان هناك درجات متفاوتة من الالتزام بالقيم والمعايير فى المجتمع الواحد ، فهناك ايضا درجات متفاوتة من الالتزام بهذه القيم والمعايير العالمية . وليس المهم الان الخوض فى مسألة تفاوت درجات الالتزام مجتمعيا او عالميا . المهم ان هذه القيم والمعايير تصبح بمثابة « المرجعية العامة » التى يحتكم الناس اليها ، او يحاولون الاقتراب منها .

ومن القيم التى اصبحت جزءا من المرجعية العالمية يمكن ان نذكر ما يأتى :

أ ـ قبول مبدأ النسبية الثقافية (cultural relativism) ويعنى هذا ان كل ثقافة قد نشأت وتطورت لاشباع الحاجات المعنوية والمادية لابناء مجتمعها . ومن ثم لا توجد « ثقافة » افضل من ثقافة اخرى وان كان يمكن بالطبع الحديث عن ثقافات اكثر تعقيدا وتركيبا من ثقافات اخرى ، او تصنيف هذه الثقافات طبقا لغلبة العناصر المادية فيها على العناصر الروحية ، وما الى ذلك . ولكن فى كل الاحوال اصبحت هناك نزعة قوية فى الابتعاد عن الاحكام التفضيلية فى تقويم الثقافات ، وهى النزعة التى كانت غالبا تخفى وراءها اتجاهات عنصرية . وقبول مبدأ النسبية الثقافية يترجم عن نفسه فى مظاهر عديدة فى العقود الاخيرة ـ ومنها احترام المنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية فى ممارساتها لمفردات الثقافات غير الغربية ، وذلك فى محاولة واضحة للحد من سطوة الثقافات الغربية التى هيمنت على النظام العالمى الى منتصف القرن العشرين . ويدخل فى ذلك اعتماد لغات ومراعاة اذواق ثقافات العالم الثالث ـ مثل العربية والصينية والاسبانية . وقد اصبح قبول مبدأ النسبية الثقافية الان جزءا من مبدأ اكثر عموميا وهو قبول « التعددية » فى كل مناحى الحياة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكما قبل مبدأ التعددية الثقافية على المستوى العالمى ، فان قبوله يتكرس الان على المستوى

المجتمعي في تلك البلدان التي انكرته او حاولت طمسه بطرق تعسفية . ويدخل في ذلك الاعتراف بالاقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية في داخل نفس الدولة ، وحق كل منها في تنمية ثقافته الخاصة دون ان يترتب على ذلك فقدان اى من حقوقها المدنية والسياسية ، اى ضمان الحق في « التنوع مع المساواة والاندماج » (different but equal and integrated) ، وذلك تمييزا لهذا المبدأ عن مبدأ الفصل القومي او العنصرى (apartheid) وشعاره « المساواة مع الانفصال » (equal but seperate) والذى ينتهي في الممارسة عادة الى الانفصال مع التمييز والتفرقة ، اى « الانفصال مع عدم المساواة (seperate and unequal) .

٢ ـ قبول مبدأ الاطلاقية الانسانية (human universalism) ولاول وهلة يبدو هذا المبدأ كما لو كان نقيضا لمبدأ النسبية الثقافية . ولكن واقع الامر انه « بمثابة الوجه الاخر للعملة » فهو يعنى انه رغم التنوع والاختلاف الثقافي والقومي ، الا ان هناك رقعة واسعة ، وتزداد اتساعا تلتقى فيها كل الثقافات والقوميات من حيث الاهداف ، مثل اهداف البقاء (survival) والنماء (development)والحرية (liberty) . وهذه الاهداف الثلاثة معا اصبحت تمثل المضمون الحقيقى « للتقدم » (progress) . والجديد في هذا الامر هو الادراك المتزايد ان هذا التقدم لم يعد « معادلة صفرية » (zero - sum equation) ، كما ساد الادراك ـ والممارسة بين الدول الى وقت قريب جدا ـ بمعنى ان تقدم مجتمع (أ) ينطوى على تأخر (ب) او (ج) ، او ان تقدم مجموعة متحالفة او متجاورة من الدول يكون على حساب مجموعة اخرى من الدول ، وهكذا . وكما سنرى بعد قليل ، كان الوعي بالاخطار الجسيمة التى تهدد كل الدول والمجتمعات عاملا حاسما في قبول هذا المبدأ . وتراوحت هذه الاخطار من امكانيات الهلاك النووى الى امكانيات تدمير البيئة ، مرورا باخطار المخدرات والامراض الجديدة والارهاب والجوع . فمن طبيعة هذه الاخطار انها عابرة للثقافات والقوميات ، ولا يمكن مواجتها بفعالية في نطاق الدولة القومية الواحدة فهى تخترق الحدود وتكسر قيود « السيادة الوطنية » بمعناها التقليدى المعروف .

٣ - قبول مبدأ التوفيقية (ReconciLation)

مع قبول مبدأى النسبية الثقافية والأطلاقية الانسانية ، كان لابد ان تنمو تدريجيا قيمة او مبدأ ثالث وهو « التوفيقية » ، (Reconliationsim) التى تنطوى على رفض اى ادعاء باحتكار « الحق » او « الحقيقة » للذات الفردية او الجماعية وانكار ذلك على افراد اخرين او جماعات اخرى . وقبول التوفيقية معناه الاعتراف « بالاخر » وبامكانية ان له بعض « الحق » اوانه يمتلك بعض « الحقيقة » وقبول هذا المبدأ يعنى سقوط « الواحداية » فى الامور الانسانية والمجتمعية والدولية ، ويعنى التوقف عن ابادة « الاخر » جسديا او فكريا ، ويعنى التهيؤ للتفاعل او التفاوض مع « الاخر » من اجل الوصول الى المشترك او المتبادل سواء كان « حقا » او « حقيقة » اى التوفيقية بين « الانا » والاخر . وهذه عملية سيرورة مستمرة ولا تعنى دائما المساواة الحسابية الميكانيكى نبين « الانا » و« الاخر » فى كل علاقة او تعامل ، ولكنها تعنى الانصاف فى التعامل (fair play) بين الاطراف المتفاعلة او المتعاملة . ومن قبول مبدأ التوفيقية تتفرع ممارسات عديدة ، يجرى الترويج لها فى السنوات الاخيرة ، بحيث توشك ان تصبح جزءا من نظام معيارى عالمى . من ذلك مثلا احلا مبدأ المفاوضات بدا من المواجهات(Negotiation instead of confrontation) وتوازن المصالح بدلا من توازن المخاوف(Balance of intrests not balance) والتوازن بين القيم المادية والقيم الروحية ، والتوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة و« التوازن بين الدولة والمجتمع المدنى » وما الى ذلك من توفيقيات جديدة لا حصر لها تحل كل يوم محل الاستقطابيات التقليدية المطلقة فى الفكر والقيم والمعايير والممارسات .

٤ - قبول مبدأ التكافلية(Mutual Solidarity)

من القيم الجديدة فى النظام العالمى الذى ينبثق فى المرحلة الراهنة هو قبول مبدأ التكافلية بين الاقوياء والضعفاء ، بين الاغنياء والفقراء ، بين المحظوظين والمنكوبين . ولان هذا المبدأ قد بدأ قبوله بشكل مقنن ، يتجاوز ممارسات البر والاحسان ، فى عديد من المجتمعات منذ القرن التاسع عشر ، اصبح قبوله بين المجتمعات امرا ممكنا فى القرن العشرين . فلم يعد مستساغا مثلا ان يترك مجتمع باكمله يتعرض لمجاعة كاملة ، او يواجه بمفرده كوارث طبيعية هائلة مثل الزلازل والبراكين والفياضانات . لقد اصبح قبول مبدأ التكافلية هو قبول لمسئولية اخلاقية بين فواعل النظام الدولى . وهو الامر الذى تجلى فى مسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية مثلا لتقديم المساعدة الفورية للاتحاد السوفيتى عند وقوع حادث مفاعل « شيرنوبل » وزلزال ارمنيا منذ عدة سنوات . او مسارعة الشرق والغرب لتقديم المساعدة لايران الخومينية عند وقوع زلزال مدمر ، رغم كل تجليات العداء الايديولوجى والسياسى معها . او مسارعة العديد من الدول والهيئات الخاصة لتقديم الغذاء للمناطق الافريقية التى نكبت بالجفاف ثم

المجاعة منذ عدة سنوات . ولكن الى جانب الشعور بالمسئولية الاخلاقية ، هناك ايضا شعور متنام بانه فى عالم مترابط متداخل فإن ترك المشكلات من هذاالعالم مهما قربت تتفاقم او تنفجر يمكن ان تكون له عواقب وخيمة على اماكن اخرى من هذا العالم مهما قربت او بعدت المسافات . اى ان مبدأ التكافلية فى النظام العالمى يستند الى دعامة اخرى غير الدعامة الاخلاقية ، وهى دعامة « المصلحة الذاتية الوقائية المستنيرة » اذا جاز التعبير وانطلاقا من الدعامتين معا ، تظهر مثلا الدعوة الى الغاء او تخفيف الديون الخارجية للبلدان الاكثر فقرا ، ناهيك عن برامج المساعدات الانمائى المتزايدة لهذه البلدان .

٥ ـ قبول مبدأ عالمية حقوق الانسان(Universalization of Human Rights)

المبدأ الخامس فى النسق القيمى للنظام العالمى الجديد ، هو تزايد القبول العام لاحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى ، ولكن كشأن عالمى ، يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق ، فلم تعد « الدولة » او اى نظام حاكم مطلق اليد فى التعامل مع مواطنيه ؛ واصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد ـ ممثلة فى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، واهم منها منظمة العفو الدولية ، ولجان الرقابة الاقليمية ـ مثل رقابة افريقيا (Africa Watch) ورقابة الشرق الاوسط (M . E . Watch) ورقابة امريكا اللاتينية (L . A . Watch) واستحدثت الجماعة الاوربية محكمة اقليمية فوق قومية لحقوق الانسان ، تتيح للمواطن ان يقاضى دولته اذا انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضى أمام المحاكم الوطنية فى هذه الدولة . كما شهد هذا المبدأ فى عالمية حقوق الانسان توسعا افقيا مستمرا فى النص على حقوق خاصة للجماعات التى تعرضت لظلم او اهمال تاريخى طويل ـ مثل المرأة ، والاقليات ، والمسنين ، والمعاقين ، والبدو الرحل ، وسكان المناطق النائية ، وذلك تعويضا لهذه الجماعات عما يسمى « بالحرمان البنيوى/ Strucral deprivation) الذى يعيد انتاج نفسه بسبب عوامل لا دخل للافراد فيها ، مهما كانت قدراتهم واستعداداتهم الطبيعية . ويشهد نفس المبدأ توسعا راسيا فى نوعية هذه الحقوق ، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت فى الاعلام العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، والتى انصبت على الحقوق المدنية والسياسية ، وانما تجاوزت ذلك الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ـ مثل التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل ، وحق المعرفة .

ورغم ان اول الوثائق العالمية لحقوق الانسان تعود الى اكثر من اربعين سنة مضت ، الا ان الجديد فى السنوات الاخيرة هو تزايد الاهتمام ـ ان لم يكن الاصرار ـ على احترامها كشرط للقبول فى بعض التنظيمات الاقليمية ، او كشرط للحصول على المساعدات التنموية او على شروط افضل للمبادلات التجارية . وصحيح ان هذه القضية تستخدم احيانا لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية ولكن حتى مجرد استخدامها كورقة للضغط او الاحراج السياسى بين الدول يشهد بتزايد اهمية هذه القيمة فى النظام الدولى الجديد .

وربما يكون احترام هذا المبدأ ، حقوق الانسان ، المتسع افقيا والمتعمق رأسيا هو المؤشر الجامع المركب لكل منظومة القيم فى النظام العالمى الجديد . فما دامت هذه الحقوق بمفهومها الواسع تشمل حق التعبير والتنظيم والمشاركة ، وحق الحياة والتعليم والتنظيم والمشاركة وحق الحياة والتعليم والصحة والعمل والمسكن والاجر العادل ، وحق المعرفة ، والحق فى بيئة نظيفة فان ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح فى حد ذاته مؤشرا للتنمية والديمقراطية والعدالة ـ اى يصبح مؤشرا للتقدم الانسانى .

ولذلك نجد فى اول تقرير سنوى يصدر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ شهور قليلة هذا العام (١٩٩٠) خروجا عن المألوف فى قياس التنمية والتقدم . ويقدم التقرير مجموعة جديدة من المفردات التأشيرية التى تمثل فى مجموعها ما يسميه التقرير « المؤشر » المركب لنوعية الحياة (**Quality of life index**) وتشمل مفردات هذا المؤشر المركب مفردات عن فرصة الحياة عند الولادة ، ومعدلات التعليم وخاصة للمرأة ، ومعدل نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء وفرصته فى الحصول على عمل وعلى مسكن ، ومعدل التلوث ، ومعدل احترام الحقوق المدنية والسياسية ، ونصيب الفرد من الكتب والصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وبالطبع لا يهمل هذا المؤشر المركب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى . ولكنه ينزع عن هذا الاخير قدسيته المعتادة فهو ، اولا ، يكشف بجلاء ووضوح ان ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى اى مجتمع لا يعنى بالضرورة ارتفاعا مماثلا على المفردات الاخرى لمؤشر « نوعية الحياة » وهو ، ثانيا ، يكشف بجلاء ووضوح مماثلين ان عدالة توزيع الدخل (مقاسة بمعامل ارتباط جينى) هى الاكثر مصاحبة لمعظم المفردات الاخرى لمؤشر نوعية الحياة .

صحيح ان التقرير لم يتمكن من الحصول على كل البيانات الموثوقة حول كل مفردات هذا المؤشر لكل البلدان . ولكن سابقة هذه الممارسة العلمية بواسطة واحدة من اهم المنظمات الدولية وتوقيتها مع انبثاق نظام عالمى جديد عام ١٩٩٠ هى تكريس لمنظومة القيم الجديدة التى تناولناها فى هذه المحاضرة .

٥ ـ العوامل التى اسهمت فى بلورة قيم النظام العالمى الجديد

لا توجد قيمة او مبدأ من المبادىء الخمسة المذكورة اعلاه فى منظومة القيم العالمية الجديدة تعد وليدة اليوم او الامس القريب . فمعظمها متواتر بين اصحاب الافكار المثالية والمبشرين بعالم افضل منذ عقود ، او حتى قرون مضت . ولكن الجديد فى الامر هو انتشار هذه القيم من الدوائر النخبوية الطليعية المحدودة الى دوائر وقطاعات أوسع على نطاق العالم كله . وجاء انفجار ١٩٨٩ بسقوط الانظمة الشمولية فى شرق اوربا عاملا اضافيا اسرع بانتشار هذه القيم .كما جاء انفجار ١٩٩٠ فى منطقة الخليج ليمثل تحديا واختبارا لهذه القيم .

ولكن المتأمل لكل مبدأ من المبادىء الخمسة لابد ان يدرك انها ليست وليدة تجربة قطر واحد او حتى مجموعة محدودة من الاقطار او نظام اجتماعى ـ اقتصادى بعينه مثل النظام الراسمالى او النظام الاشتراكى او النظام المختلط . ان هذه المنظومة القيمية هى فى الواقع نتاج تجارب عديدة فى الشرق والغرب والشمال والجنوب ، سواء كانت هذه التجارب متزامنه او متتالية .

بعض هذه المبادىء رفعت شعارها الثورة الانجليزية منذ ثلثمائة عام ، وبعضها رفعته الثورة الفرنسية منذ مائتى عام ، وبعضها رفعته الثورة البلشفية منذ سبعين عاما ، وبعضها رفعته ثورات التحرير فى العالم الثالث منذ اربعين عاما ، وبعضها رفعته ثورة الطلاب فى فرنسا والولايات المتحدة منذ عشرين عاما .

وبعض هذه المبادىء جاء نتيجة اخفاقات النظام الراسمالى ، والتى وصلت الى اقصاها اثناء الكساد الاعظم فى ثلاثينيات هذا القرن . وبعضها جاء نتيجة اخفاقات النظام الاشتراكى او الماركسى ، والتى وصلت الى اقصاها فى سبعينيات وثمانينات هذا القرن . حتى الانظمة الفاشية التى نشأت فى فترة ما بين الحربين ، تمردا على كل من الراسمالية الليبرالية والاشتراكية ـ الماركسية ، اسهمت ولو من خلال « التعليم السلبى » (**negative learning**) فى ظهور هذه المبادىء .

لقد بشر ايمانويل كانت بحلم السلام الابدى للانسانية من خلال تغليب العقل والعقلانية ، وبشر ادام سميث برخاء الامم من خلال المنافسة الحرة والسعى لتحقيق المصالح الفردية التى تتكامل فى النهاية بواسطة « يد خفية » لتحقيق الصالح العام ، وبشر هيجل بالدولة الليبرالية القومية المتجانسة من خلال مثالية الفكر . وبشر ماركس بمجتمع العدالة المطلقة الذى ينتفى فيه الاستغلال وتختفى منه الدولة والطبقات . وبشر غاندى بالتعايش بين الاديان والمذاهب والشعوب من خلال النضال الروحى واللاعنف (**Satye Graha**) وبشر ماوتسى تونج وفرنتز فانون بعالم تسوده الحرية والعدالة من خلال العنف الثورى لتحرير القاهر والمقهور على السواء .

واكتشف كينز المفكر الاقتصادى وروزفلت المارس السياسى فى الثلاثينيات ان الديموقراطية والراسمالية بلا حس او قلب او عدالة اجتماعية تعنى فى النهاية « غابة هوبزية » او خرابة اقتصادية ، يمكن ان تقضى على كل من الراسمالية والديمقراطية عليالسواء . واكتشف الروائى باسترناك والممارس السياسى جورباتشوف ان الاشتراكية والعدالة التوزيعية بلا حرية او ديمقراطية تعنى فى النهاية جمودا او استبدادا ، ويمكن ان يقضى على الاشتراكية والعدالة على السواء ، وكما تحدى روزفلت الديمقراطى الراسمالى المفاهيم المستقرة او المقدسة فى النظام الراسمالى الليبرالى من داخله ، مستحدثا ركيزة العدالة الاجتماعية ، وبذلك انقذ النظام من السقوط النهائى الوشيك ، بل وجدد شبابه ، فان جورباتشوف قد تحدى المفاهيم المستقرة او المقدسة فى النظام الماركسى ـ الاشتراكى ـ باستحداث ركيزتى الديمقراطية وآليات السوق ، لانقاذ النظام من السقوط النهائى واملا فى تجديد شبابه .

ما نريد ان نخلص اليه هو ان المبادىء الخمسة التى تمثل اعمدة النظام القيمى العالمى الجديد هى خلاصة مخاضات تاريخية طويلة ـ بدات بالفكر ، ثم بالممارسة ، وصقلت بنيران الحروب ، وخضبت بانهار الدماء ، تمحض عنها فكر جديد هو الذى المحنا الى تجسيداته القيمية فى الفقرات السابقة ، وتنتشر هذه التجسيدات القيمية فى العديد من الممارسات والقواعد السلوكية للدول والافراد بسرعة غير مسبوقة وذلك بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة او احيانا ما يسمى بمرحلة ما بعد الصناعة (POST - INdustrial) او ما بعد « الحداثة » (Post - Modernism) والتى لابد ان نفرد لها ولتداعياتها فقرات خاصة فى هذا الحديث .

أ ـ الثورة التكنولوجية الثالثة

ان الثورة التكنولوجية الثالثة ، هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة ، والاستخدام الامثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة . ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية ان حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات . اى ان حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن . مثلا ، ستكون متساوية او تزيد عما تراكم من معرفة منذ بداية التاريخ البشرى المسجل . وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج الى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد ان يستخدمه . وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات ، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم فى القرن القادم . والثورة التكنولوجية الثالثة تختلف عن الثورة الصناعية الاولى والثانية فى عديد من الوجوه فبينما كانت الاولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد ، والراسمالى العصامى ، وبينما كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية ، وفن الادارة الحديثة والشركات المساهمة ، فان الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد اساسا على العقل البشرى ،

والالكترونيات الدقيقة والكمبيوتر ، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ، وعلى الشركات المتعددة الجنسية ، ولان العقل البشرى هو العماد الاول فى هذه الثورة ، ولانه يمثل طاقة متجددة لا تنضب ، فان الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكرا على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة اوالضخمة السكان او الغنية بمواردها الاولية ، او القوية بجيوشها التقليدية . انها ثورة يمكن لجميع الشعوب ان تخوض غمارها ـ سواء كانت كبيرة او صغيرة ـ اذا ما احسنت اعداد ابنائها تربويا وتعليميا لذلك .

والتغير الاجتماعى المتسارع ، الذى هو احد خواص القرن القادم ، والذى لم يبق عليه سوى عدة سنوات ، يعنى ان القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات ، لا من جيل لآخر كما كان عهدنا فى الماضى ، ولكن فى حياة نفس الجيل . وهذا التغير المتسارع هو نتاج للخاصية الاولى التى تحدثنا عنها اعلاه ، اى الثورة التكنولوجية الثالثة ، حتى بالنسبة لمن لا يشاركون فى صناعة او صياغة هذه الثورة . فالجميع سيتأثرون بها ، فى ادنى الاراضى واقصاها . ويتطلب هذا التغير الاجتماعى المتسارع من الفرد والمجتمع ان يكونا سريعى التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل ، والا دهمهما هذا التغير بقطاره المندفع . ومرة اخرى لا يمكن للفرد والمجتمع ان يتكيفا الا اذا كان مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك . ويقع هذا العبء إساسا على النظام التربوى .

والانفتاح الاعلامى الثقافى الحضارى العالمى ، هو خاصية ثالثة من خواص القرن الحادى والعشرين ، فوسائل الاتصال السريعة ، بل والانية ، ستعبر الحدود بلا قيود ، برسائلها ومضامينها ، من اى مجتمع لاى مجتمع آخر . فالارسال والاستقبال عبر الاقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية ادوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية فى منع او تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الاعلامية فى مواجهة هذا التدفق الاعلامى ـ الثقافى الوافد هو وعى الفرد والمجتمع ، وقدرتهما على الفرز النقدى ، والاختيار والتمثل من بين ما يتساقط عليه . وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمى التقليدى ، كما عرفناه او نعرفه اليوم . ان هذه المهمة تتطلب نظاما تربويا من نوع جديد ، بل وتتطلب اجهزة ثقافية خلاقة فى كل مجتمع تتضافر مع النظام التعليمى فى القيام بها ، اذا كان لهذا المجتمع ان يحافظ على هويته الحضارية ـ القومية ، ويحفظها من المسخ او الذوبان ، فى نفس الوقت الذى لا يتحول فيه الى متحف تراثى جامد ومنغلق .

واخيرا ، فان تغير الاهمية النسبية لقوى وعلاقات الانتاج ، كأحد خواص القرن الحادى والعشرين ، ستعنى نهاية التمييز التقليدى بين العمل اليدوى

والعمل العقلى ، او بين الادارة والعمل ، او بين الانتاج والتجارة والخدمات . فالانسان « الفاعل » فى القرن الحادى والعشرين سيكون الانسان المتعدد المهارات ، واهم من ذلك الانسان القادر على التعلم الدائم ، والذى يقبل اعادة التدريب والتأهيل عدة مرات فى حياته العملية . والمجتمع الفاعل فى القرن الحادى والعشرين سيكون مجتمعا تستأثر فيه « خدمات المعلومات » بأكبر نصيب من القوة البشرية . ومرة اخرى تقع على النظام التعليمى المسئولية الاولى فى اعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات .

٢ ـ عدمية ادارة الصراع بالقوة المسلحة

ان احد تداعيات الثورة التكنولوجية هى التقدم المذهل فى انتاج اسلحة الدمار الشامل ، وكسر احتكار الكبار لهذه الاسلحة ، واستنزاف سباق تطويرها للموارد الاقتصادية المحدودة بحكم طبيعة الاشياء . واهم من ذلك اكتشاف محدودية ان لم يكن عدمية هذا السباق من ناحية ، وما يولده من هواجس ورعب جماعى من ناحية ثانية ، وتداعياته السلبية على البشرية والبيئية فى حالة استخدام ترسانته من ناحية ثالثة ، وتنافس هذا السباق مع توقعات اخرى اكثر الحاحا بالنسبة لقطاعات كبيرة من ابناء المجتمعات المتسابقة من ناحية رابعة .

ومع زيادة المشاركة السياسية ووجود رأى عام قوى فى مجتمعات العالم الاول ، ومع زيادة الاختناقات الاقتصادية والاحتقانات الاجتماعية فى العالم الثانى ، تصاعدت الضغوط من اجل ضبط التسلح ، ثم تخفيضه ، ثم نزع اسلحة الدمار الشامل تدريجيا فى كل مجتمعات العلمين الاول والثانى . وقد شهدنا فى السنوات الخمس الاخيرة سباقا مضادا من نوع جديد بين حكومات هذه المجتمعات استجابة لضغوط الرأى العام او املا فى تخفيف الاختناقات الاقتصادية والاختناقات الاجتماعية ، وذلك بالحد من التسلح ، بل والهرولة نحو التخلص من اكبر قدر من الاسلحة التقليدية . وأخر مظاهر ذلك هو المزاد العلنى الذى اعلنت عنه المانيا الموحدة مؤخرا لبيع ترسانة المانيا الشرقية (سابقا) .

اى انه لم يبق هناك من مؤمنين او ممارسين نشطين لادارة الصراع بالقوة المسلحة الا فى البلدان النامية فى الجنوب . وحتى هذه الاخيرة بدأت تستفيد ولو من جانب واحد من احد مظاهر الثورة التكنولوجية وحقوق الانسان فى العالم الاول فى ادارتها للصراع ، كما سنرى فى الفقرة التالية .

٣ ـ انية الاتصالات وحق المعرفة

ان احد المظاهر المبهرة للثورة التكنولوجية الثالثة هى « انية الاتصالات » وليس مجرد سرعتها . وهذه « الانية » هى اهم عامل من عوامل انتشار الوعى بمنظومة القيم العالمية التى تحدثنا عنها فى هذه المحاضرة ، بوصفها تمثل الابعاد الثقافية والانسانية للنظام الدولى الجديد . ويتضافر هذا المظهر مع احد حقوق الانسان فى العالم الاول وهو حق المعرفة والحصول على المعلومات ، والذى وصل الى مستوى غير مسبوق ، تمثل فى صدور قانون من الكونجرس الامريكى يعرف باسم قانون حرية الاطلاع على المعلومات(**Freedom of information Act**) منذ سنوات ليخلق ظاهرة فريدة فى تاريخ البشرية ، لمسناها فى ازمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) .

فمن بين ما قيل فى وصف هذه الازمة هى انها مثلت اول صراع دولى يدار من خلال التليفزيون ، فلم يحدث فى اى صراع دولى سابق ان يتخاطب رؤساء اطراف الصراع مباشرة مع الرأى العام فى دولة الخصم او العدو ، كما حدث فى امة الخليج ، فصدام حسين او مساعدوه او مؤيدوه خاطبوا الرأى العام الامريكى والغربى بصفة تكاد تكون يومية من خلال اجهزة الاعلام المرئية . ومن طرائف هذا الموقف ان الرئيس الامريكى جورج بوش احتج على وسائل الاعلام الامريكية ، دون ان يستطيع منعها من نقل رسائل الرئيس العراقى ، وناشد الرئيس الامريكى وسائل الاعلام الامريكية ، دون ان يستطيع اجبارها ، على ان تناشد الرئيس العراقى ان تسمح له بمخاطبة الرأى العام العراقى ، وهو ما حدث مرة واحدة بالفعل على الاقل.

ومن الطرائف الاخرى الخليج أول نكته مصرية حول أزمة الخليج وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتذهب النكته الى ان صدام حسين احتل وضم الكويت فى ست ساعات ، ثم خطط ان يفعل نفس الشىء مع قطر فى اربع ساعات .

أما البحرين فقد قرر ان يكتفى بارسال امر بالفاكس يخبر فيه البحرانيين ان بلدهم قد احتلت وضمت إلى العراق وعليهم الامتثال لذلك !

٤ ـ نمو المنظمات الدولية غير الحكومية

من اهم العوامل التى تساعد على نشر المنظومة القيمية العالمية الجديدة تكاثر المنظمات الدولية غير الحكومية . وتشمل هذه الشركات المتعددة الجنسية او عبر قومية ، الهادفة للربح ، وكذلك المنظمات الدولية الاهلية غير الهادفة للربح . ويقوم هذان النوعان من المنظمات بترويج وتكريس قيم ومعايير جديدة فى مجال المعلومات والاعمال والمعاملات والسلوك والاداء والاذواق . وقد

اثبتت هذه المنظمات فعالية اكبر من المنظمات الحكومية ، بما فيها مؤسسة الدولة ، فى التأثير على المجتمعات والافراد ، رغم ما قد تفرضه او تحاول فرضه الدولة من قيود او حدود . وقد ذكرنا بالفعل امثلة لذلك فى معرض الحديث عن وسائل الاتصال الجماهيرية الانية ، التى تستخدم الاقمار الصناعية ، ويلتقطها الافراد مباشرة عبر الحدود القومية .

ولكن الجديد فى السنوات الاخيرة هو ان عديدا من الحكومات التى ابدت فى البداية معارضة او امتعاضا من اختراق هذه المنظمات لسياج سيادتها القومية قد اذعنت لهذا الاختراق بعد فترة ، ثم بدأ بعضها يمثل ولو على مضض ولو بشكل دفاعى او اعتذارى ، مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة العفو الدولية وأخيرا نجد البعض يرحب أو حتى يتسابق لاجتذاب هذه المؤسسات عبر القومية للتوطين على ترابة القومى ، ولو بشروط هذه المؤسسات وحتى لو استدعى الامر سن قوانين تشجعها على ذلك ، او حتى توقيع اتفاقيات خاصة معها لها قوة القانون (مثلما يحدث مع الشركات العملاقة متعددة الجنسية) . وفى كثير من الحالات تمنح هذه المؤسسات نفس امتيازات البعثات الدبلوماسية ونفس الحصانات ، ان لم يكن اكثر .

وليس القصد من ذكر هذا التعامل هنا هو البحث فى ابعاده الاقتصادية او المالية ، او تقييم هذه الابعاد . وانما نذكره فى صدد عوامل الترويج والتكريس لمنظومة القيم الثقافية والانسانية التى تصاحب بل وتشكل النظام العالمى الجديد .

٥ ـ تقلص دور الدولة القومية .

إن « الدولة القومية المعاصرة » (Nation - State) هى نسبيا حديثه المنشأ كمؤسسة اجتماعية ، فتاريخها يعود الى اوائل القرن السادس عشر ، حيث ظهرت على انقاض مؤسسات اجتماعية اصغر (مثل الأرض الممتدة والعشيرة والقبيلة) . او مؤسسات اجتماعية اكبر (مثل الامبراطوريات ، التى كانت تضم كل منها مجموعة من الشعوب والاقاليم المتباينه) . وقد وصل هذا الشكل من اشكال التنظيم السياسى الانسانى قمته مع حلول القرن العشرين . واصبحت الدولة هى وحدة التنظيم الدولى والقانون الدولى . وتوسعت الدولة كثيرا فى وظائفها ، وخاصة فى دول العالمين الثانى لثالث ، فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية ، ووصل هذا التوسع إلى أقصاه فى ظل الانظمة الشمولية والتسلطية . وادى ذلك فى كثير من الحالات الى سحق الافراد وتهميش دور « المجتمع المدنى » (اى المنظمات غير الحكومية) .

ولكن تكاثر وتعقيد المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة ظهر انه اكبر من طاقة الدولة القومية ، وبدأت هذه الاخيرة تنوء بهذه المشكلات ، ولا

تجد لمعظمها حلا ، وبدأت الدولة القومية فى « التقهقر » احيانا بشكل منظم ، واحيانا بشكل غير منظم احيانا بشكل صريح ، واحيانا بشكل مستتر . ولم يكن الانهيار « المفاجىء » لمعظم الانظمة الشمولية فى اوربا الشرقية خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ الامثلا دراميا لهذا التقهقر السريع فى مواجهة المشكلات العاتية .

وقد ادى ذلك فيما ادى اليه الى عودة « المجتمع المدنى » الى لعب دور اكبر بكثير مما كان يلعبه خلال العقود الخمسة الاخيرة . وبروز المجتمع المدنى هو فى الواقع احد علامات وركائز النظام العالمى الجديد اى اننا إصبحنا بصدد بروز دور اكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية وللمنظمات الوطنية غير الحكومية من ناحية اخرى ، وكلا الظاهرتين تقلصبتا تدريجيا من الدور المألوف للدولة القومية .

ولا يعنى ذلك ان « الدولة كمؤسسة وكوحدة » رئيسية فى التنظيم الدولى ستخفى ولكن كل ما يعنيه الامر ان « الدولة » لن تصبح بنفس القوة والهالة التى كانت عليها فى السابق . ويعنى ايضا ان المنظمات والجماعات المحلية غير الحكومية فى كل بلد لن تكون اسيرة لقبضة حكومتها المطلقة . وبتعبير اخر ، ستظل الدولة قائمة وتلعب دورا هاما فى حياة البشر لعدة عقود قادمة على الاقل . ولكنها لن تكون بالضرورة المؤسسة الاكبر والاقوى ، والتى لا معقب عليها ولا محاسب لها . اننا بصدد مرحلة سيتم فيها تحجيم الدولة وتعظيم شأن المجتمع المدنى . وفى ذلك بالقطع اعلاء وتدعيم لكل قيم النظام العالمى الجديد الذى تحدثنا عنه فى هذه المحاضرة .

الخاتمة

لا يعنى عرضنا هنا لمنظومة القيم الثقافية والانسانية فى النظام العالمى الجديد انها قد استقرت او ترسخت . فشأنها شأن النظام العالمى الجديد نفسه لاتزال فى طور التبلور . كما لا يعنى ان هذه المنظومة القيمية تشق طريقها بسهولة ويسر فى ارض ممهدة . فالتاريخ البشرى ليس من عادته ان يخلى المسرح تماما من معدات ونصوص فصل سابق لكى تحل محله نصوص ومعدات فصل جديد . وانما عادة هذا التاريخ ان يترك بعض نصوص ومعدات الفصل القديم تتداخل مع نصوص ومعدات الفصل الجديد . كما ان النجوم والوجوه القديمة تظل ممعنة فى البقاء على خشبة المسرح بنصوصها ومعداتها القديمة ، ومحاولة ان تعرقل او تفسد او تزاحم الوجوه الجديدة بنصوصها ومعداتها الجديدة . وعادة ما تكون لحظات الانتقال ما يلمبج . وينقسم المتفرجون بين حنينهم الى القديم الذى عرفوه وتعودوه ، وبين تطلعهم ونشوتهم بالجديد الذى لم يعرفوه او يألفوه ..

لقد تعجل جورج فردريك هيكل فى لحظة مشابهة للانتقال عام ١٨٠٦ ، وهو يشهد نابليون يمتطى ظهر حصانه منتشيا فى الشارع الرئيسى لمدينه « فيينا » بعد انتصاره الباهر فى المعركة التى حملت اسم المدينة . ورغم ان هيجل فقد منزله الذى احترق ، ووظيفته فى الجامعة التى اقفلت بسبب المعركة ، الا انه رأى المعركة رمزا لنظام عالمى جديد يتضافر فيه « العقل والحرية » (Reason and Freesdm) لقد رأى فى جيش نابليون جيشا شعبيا من المتطوعين الاحرار لدولة تقدميه . واعتبر هيجل ذلك اكتماله لغاية وعقلانية التاريخ . لم يدرك هيجل فى تلك اللحظة التى تعجل فيها الحكم السبخى ، ان نابليون سيحاكم وينفى بعد ذلك ، وان فلول الرجعيين والمحافظين من « اعداء التاريخ » اى المناوئين للعقل والحرية سيجتمعون فى فيينا فى غضون تسع سنوات من معركة يينا ، لكى يحجموا الجديد الوافد على المسرح العالمى ،

ويعطلوا مسيرته ويعدلوا الكثير من نصوصه ومعداته .. وفى غضون خمسة عشر عاما من مؤتمر فيينا ورحيل نابليون ، التحقت فرنسا ـ ثورة الحرية والاخاء والمساواة ـ بصفوف الامبرالية ، وغزت الجزائر عام ١٨٣٠ ، وصالت وجالت فى بقية افريقيا واسيا والكاريبى . لم يدرك هيجل عندما اطلق حكمه المعجل مستبشرا « بدولة العقل والحرية » ، ان البشرية ستشهد اتون حربين عالميتين رهيبتين بين « دول العقل والحرية » لتنافسها على المستعمرات ومناطق النفوذ والاسواق فى سباق محموم تحرم منه هذه الدول غيرها من شعوب العالم من « العقل والحرية » كان بالطبع هناك شىء او اشياء لم تكتمل ، حينما اطلق هيجل عبارته المشهورة فى اوائل القرن التاسع عشر . وربما يكون فرانسيس فوكوياما ، الكاتب الامريكى من اصل يابانى قد تعجل بدوره حينما كتب مقالته الشهيرة فى اواخر ١٩٨٩ بعنوان « نهاية التاريخ » مبشرا بانتصار نهائى للراسمالية ـ الليبرالية على كل ما عداها من مذاهب وانظمة سياسية : الشيوعية ، الاشتراكية ، الفاشية ، لقد اعلن ان ما لم يكن قد اكتمل فى عام ١٨٠٦ بعد معركة « يينا » قد اكتمل بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ . طبعا لم يدرك فوكوياما عندما اطلق هذا الكلام ، انه فى اقل من عام ستنفجر ازمة الخليج ، لكى تجر الغرب والشرق والشمال والجنوب معا مرة اخرى الى مجرى التاريخ ، الذى لم ينته ، ولن ينتهى ابدا .

وقد رفع الرئيس الامريكى جورج بوش ، وغيره من زعماء الغرب ، شعار « الشرعية الدولية » لتعبئة العالم ضد عدوان صدام حسين على الكويت ، واعتبر احترام هذه « الشرعية » هى المحك الحقيقى للنظام العالمى الجديد . ولكن السؤال هو الى اى مدى سيرفع جورج بوش وحلفاؤه نفس الشعار فى قضايا عادلة اخرى ـ مثل القضية الفلسطينية ؟ والى اى مدى سيصر جورج بوش وحلفاؤه على احترام الشرعية فى هذه القضية كمحك حقيقى اخر لتكريس النظام العالمى الجديد ؟ ان الاجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد حقيقة ما اذا كان هناك نظام عالمى جديد بادع الانسانية التى تحدثنا عنها فى هذه المحاضرة ، ام ان الامر لا يعدو ان يكون « نبيذا قديما فى قنينة جديدة » ؟ ربما يكون جورج بوش قد تعجل كما تعجل هيجل وفوكاياما من قبله .. وربما سيحتاج الامر الى جولة او جولات متتالية من الصراع والنضال حتى يولد هذا النظام العالمى الانسانى الجديد بالفعل . ان ذلك هو اغلب الظن ، والله اعلم .



« التطورات الدولية الجارية »
« فرص ومحاذير »

ندوة ختامية

« عالم واحد أو عوالم متعددة »

عقدت الندوة يوم الاثنين ١٠ يونيو ١٩٩١

الاستاذ الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن :

هذا الاجتماع يشمل اولا بعض التعليقات من الزملاء الذين أسهموا فى المحاضرات السبع السابقة ـ بدأ موسم المحاضرات فى شهر اكتوبر وانتهى فى شهر مايو ـ كمحاضرين او معلقين . كما يتضمن الاجتماع تعليقات حرة من الزملاء الذين يرغبون فى المناقشة . واخيرا يتم استعراض سريع لما حدث فى مؤتمر جمعية التنمية الدولية فى امستردام الذى عقد فى اوائل شهر مايو ١٩٩١ ، لتوضيح بعض النقاط الهامة التى ظهرت فى هذا المؤتمر .

وقد وجهت الدعوة للاستاذ الدكتور سعد الدين ابراهيم لالقاء كلمة وابداء ملاحظات تكميلية عن المحاضرة التى القاها فى نوفمبر ١٩٩٠ فى موضوع « الجوانب الثقافية والاجتماعية للنظام الدولى الجديد » .

أ . د . سعد الدين ابراهيم :

مضت سبعة اشهر منذ القاء المحاضرة حتى الان ، وقعت فيها احداث الخليج .. وستضمد قيم مابعد عاصفة الصحراء . ومن صفات عواصف الصحراء انها تأتى سريعة وتنتهى سريعة وتغير المنظر الطبيعى Landscape مؤقتا . فعاصفة الصحراء لاتترك اثارا دائمة فى الصحارى ، ولذلك فالصحارى لاتتغير مهما حدث فى الأجل القصير . ويعنى ذلك ان السبعة اشهر الماضية اثبتت ان هنالك ثباتا resolution للنظام القديم رغم كل المسائل او البذور الواعدة لنظام عالمى جديد فميلاد هذا النظام لن يكون سهلا ، فالنظام القديم لن يختفى بين يوم وليلة وبالتالى سنجد فى النظام العالمى كثير من الرياء والنفاق والانتهازية والمناورة .. الخ . ورغم ان هنالك وقائع كثيرة تغيرت كما اظهرت المحاضرات .. انهيار الكتلة الشرقية .. التغيرات التى تحدث فى آسيا وظهور النمور الجديدة .. الثورة التكنولوجية .. كل هذه المسائل التى تكلم عنها الزملاء حقيقية ، انما الذين يديرون النظام العالمى ، كلهم بلا استثناء ، نشأوا فى مدرسة النظام القديم ، وقضوا طفولتهم وشبابهم ورجولتهم وكهولتهم وشيخوختهم فى ظل نظام عالمى تبلور فى فترة مابين الحربين ومابعد الحرب العالمية الثانية . فلا يتوقع والأمر كذلك ان يحدث استجابة سريعة من مديرى النظام ، اذا جاز هذا التعبير ، بحيث يغيروا من أنماط التفكير والسلوك لتتواءم مع التغير الموضوعى الذى حدث على الأرض . فنشوء هذه القيم والانماط والمعايير لن تكون سهلة ولن تكون متسقة ، وسيحدث ارتدادات وانكاسات الى ان يتولى امور هذا النظام جيل جديد فعلا تشرب ونما فى ظل المعطيات الموضوعية الجديدة . والتساؤل هنا يدور حول هل هذا الكلام يساعد على تفتيح بعض الأمور ام لا ؟ فالان نحن نمر فى مصر والعالم العربى بمرحلة احباط شديدة جدا .. فالاوضاع الداخلية والاقليمية والعالمية .. بعض الاشياء الواعدة التى قلنا ان النظام الجديد والشرعية الدولية ستساعدنا فى التعامل معها تعاملا حاسما وفعالا ، الا انه اتضح انها كانت امال مسرفة . ان القديم محليا واقليميا وعالميا لايريد ان يخلى الساحة . ان فواعل الانظمة الوطنية والنظام الاقليمى فى الشرق الأوسط وفى العالم العربى لم يتغيروا . فقد دمرت الكويت والعراق ومع ذلك فالنظامان الكويتى والعراقى مازالا قائمين . دخلت مصر بثقلها ووزنها فى ظل التحالف

الدولى وبدأت تبشر بنظام اقليمى جديد فى ظل النظام العالمى الجديد ، ومع ذلك بدأنا نشعر بعد مضى فترة ثلاثة أو أربعة اشهر من توقف الحرب أن الأمور لن تكون بالصورة الوردية التى تصورناها خاصة فيما يتعلق بالمشكلة المزمنة وهى مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى ، وما ارتبط بها من مشكلات التنمية والتقدم فى هذا الموضوع . واخيرا يمكن القول أننا فى الواقع نشهد فترة بين النظامين . وان هذه الفترة بها كل ملامح وقسمات فترات الانتقال من احباط وعدم اتساق وعدم وضوح ، ومن وجود القديم مع الجديد فى نفس الوقت ، ومن خيبة امال مبكرة ... الخ ،

أ . د . أحمد يوسف :

سأتناول في تعليقي مجموعة من الملاحظات اعتقد انها ستصب في النهاية في فكرة عامة وهي أنه ايا كان تشخيصنا للأوضاع الدولية والاقليمية ، فان المفتاح سيكمن في النهاية بالوضع الداخلي في مصر ، وعليه ستتوقف قدرتنا على الاستفادة من الفرص المتاحة دوليا واقليميا . فلكي نستفيد بما هو متاح من فرص دولية واقليمية ونتوخى المحاذير والمخاطر ، لابد أن تكون هناك بداهة قوة وقدرة داخلية على الفعل بالاضافة الى سياسة خارجية سليمة . ومن ثم اذا حاولنا القاء نظرة سريعة جدا على وضعنا الداخلي وليس تحليلا تفصيليا ، يمكن القول أنه من المنظور العام نشهد استقرارا سياسيا . بمعنى انه منذ يناير ١٩٧٧ لم تحدث هبة شعبية شاملة كتلك التي حدثت في ذلك الوقت كرد فعل لبعض الاجراءات الاقتصادية المعينة ، حتى اغتيال الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٨١ رغم أنه حدث عنيف ومس أهم مؤسسة من مؤسسات النظام ، لكن انتقال السلطة تم بطريقة طبيعية . وماحدث بعد ذلك من احداث يمكن القول انها احداث جزئية لم تؤثر في النظام .

اذا يمكن القول باننا ازاء استقرار معين . ولكن هل هذا يعني استعداد الجبهة الداخلية بقيادة نظام الحكم الحالي للفعل او قدرتها على الفعل . هنا يمكن اضافة ملاحظتين على هذا الاستقرار .

الملاحظة الاولى ، اننا مطالبون بالنظر في طبيعة هذا الاستقرار لأن هناك شواهد ، فربما يكون هذا الاستقرار هش وقد يكون هش للغاية ، وأن هذا ينبع من عوامل اقتصادية واجتماعية . بمعنى أنه ربما نشعر جميعا بدرجة أو بأخرى ان هناك قدرة معينة عند الطبقات الشعبية بما في ذلك الطبقة المتوسطة على احتمال الضغوط الاقتصادية . واننا متصورون او بعضنا على الأقل متصور نظريا أن هذه القدرة وصلت الى الخط الأحمر أو الى الحد الأقصى ، وبالتالي قد نكون متوقعين في لحظة او في أخرى ان يحدث نوع من الانفجار . هذا الانفجار قد يحدث بشكل شامل او شبه شامل ، او قد يحدث بشكل تفجرات هنا وهناك ولكنها تؤثر داخليا على القدرة على الفعل . نحن الان ازاء مرحلة انتقالية وفي حاجة الى اصلاح اقتصادي ، وبالتالي نحتاج دفعه . ولو حدثت مثل هذه الاحداث الجزئية ، فمن المؤكد انها ستعوق مسيرة الاصلاح .

والملاحظة الثانية أنه حتى لو كانت الملاحظة الأولى غير صحيحة فانه من الواضح انه لاتوجد قدرة على الفعل في الاتجاه الذي يريده نظام الحكم حتى الان . فعلى سبيل المثال ، ان الشعارات الكبرى التي رفعت مثل « حملة تسديد ديون مصر» .. الصحوة الكبرى .. زيادة الانتاج .. وغير ذلك من الشعارات

التى رفعت لم تات الا بنتيجة ضئيلة بل ويمكن القول نتيجة هزيلة . وبالتالى لاتوجد القدرة على دفع المجتمع فى اتجاه اهداف معينة حتى الان . وقد يدل ذلك على أن هذا الاستقرار يعكس نوعا من اللامبالاه وليس الرضا . وليس كل استقرار يعكس رضا ولكن قد يعكس نوعا من اللامبالاه ، بحيث يفضى الى انسحاب من الحياة العامة سياسيا واقتصاديا ، وبالتالى فالخطورة تكمن فى حالة اللامبالاة . علاوة على هذا ومايدعو للقلق اكثر هو ان غياب القدرة على الفعل ليست قاصرة على النظام الحاكم وانما هى تمتد الى معظم القوى السياسية المعارضة . واذا حللنا معظم هذه القوى سوف نجد ان قدرتها على حشد التأييد الشعبى محدودة للغاية ، ربما باستثناء فصائل معينة من التيار الاسلامى .

مجمل القول إن القوى السياسية المعارضة قدرتها على الحشد والتعبئة والتأييد محدودة للغاية وبالتالى اذا تصورنا نظريا انتقال السلطة هنا أو هناك ، فالمسألة ايضا ان هناك ازمة مجتمعية وليست مجرد أزمة النظام الحاكم . هذا هو فى الواقع المأزق الذى يواجهنا جميعا داخليا ، وبالتالى نحن مطالبون - اذا كنا معنيين باستغلال الفرص المتاحة وتوخى المحاذير - بالخروج من هذا المأزق . وبالطبع هناك دائما حلول تطرح ، مثل القول بتعميق الديمقراطية . وتعميق الديموقراطية هدف غريزى ومطلوب ، ولكن اولا لن يحل كل المشكلات بين يوم وليلة . ثانيا أنه هو فى حد ذاته هدف سيستغرق وقتا من الزمان . اذا كنا نتحدث عن لامبالاه من جانب الطبقات الشعبية فيمكن ايضا ادخال شعار العدالة الاجتماعية . وهذا الشعار يمثل حقيقة احد المداخل لبث الروح فى الطبقات الشعبية من أجل العمل . لكن هذا بدوره يمثل مأزقا آخر لأنه من الواضح ان السياسات المطروحة للتحرير الاقتصادى ستتضمن شئنا أم أبينا على المدى القصير قدرا من الاخلال بهذا الشعار . وبالتالى هذا مأزق اخر علينا ان نفكر فى حله ، كيف نوفق بين اعتبارات الاصلاح الاقتصادى وبين اعتبارات دعم العدالة الاجتماعية .

وأخيرا يمكن القول ان المأزق يتفاقم فى الواقع عندما نلقى نظرة سريعة على الساحتين الاقليمية والدولية . وعلى سبيل المثال ، نعرف جميعا ماحدث على المستوى العربى ، وكانت هناك تصورات ربما مبالغ فى تفاؤلها عن نوع من أنواع التكامل المصرى الخليجى او شىء من هذا القبيل ، ولكن هناك توجهات محددة وقوية لدى اخواننا فى الخليج بها قدر واضح من الرغبة فى الانسلاخ بقدر المستطاع او حتى منطق « اتركونا فى حالنا » .. فالبترول يحترق والثروة مرتهنة ... الخ . ومن ثم يبدو لنا أن الدعم الاقتصادى الذى سيأتى من النظام العربى محدود أو أقل مما كان البعض يتصور . علاوة على ذلك وكما أشار أ . د . سعد الدين ابراهيم ، أنه واضح لنا وهذه ليست مفاجأة للكثير من

استمرار التوجهات الامريكية الخاصة بالعلاقة مع اسرائيل .. اذا فالصراع العربى الاسرائيلى مقدر له ان يستمر لفترة طويلة او ان التسوية ستكون تسوية معيبة ان حدثت بما يعنى مزيد من الاستنزاف لموارد هذه المنطقة من العالم فى هذا الصراع .

أما على الساحة الدولية ، فهناك بالطبع مزيد من تردى الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى ، أى معناه ان التوازن فى النظام الدولى يرسو يوم بعد يوم فى جهات معينة .

وفى النهاية يمكن القول أننا نواجه أزمة فى الداخل ، أزمة فى القدرة على الفعل وهى أزمة فى تقديرى مجتمعية وليست فقط أزمة النظام الحاكم ، وعلينا أن نبحث عن حلول لها . ومما يفاقم من هذه الأزمة انه لايبدو لنا دعما وشيكا لا من البيئة الاقليمية ولا من البيئة الدولية . وهذا هو التحدى الذى نواجهه ونحن نحاول الاجابة على التساؤل كيف نستفيد من التطورات الدولية الجارية وكيف نتوخى المحاذير الكامنة .

أ . د . أحمد سعيد دويدار :

سأنتقل من مصر ومشاكل وتحديات مصر الى منطقة اخرى يحدث فيها تغيرات تكاد تكون تغيرات ثورية . سنتكلم عن دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي . وسنتكلم عن التجربة التى تمر بها هذه البلدان فى الانتقال من نظام التخطيط المركزى او النظام الاشتراكى الى نظام السوق او النظام شبه الرأسمالى . وهل نجحت هذه البلدان فى هذا الانتقال أم لم تنجح ؟ من المؤكد ان التجربة الاشتراكية فشلت بعد ٧٠ سنة فى الاتحاد السوفيتي وبعد ٤٠ سنة فى دول اوربا الشرقية وبعد ٣٠ سنة فى مصر . فالتجربة الاشتراكية فاشلة ، لاشك فى هذا . وأصبح الان مرحلة الانتقال الى نظام اقتصادى جديد تتضمن مشاكل . فهل يمكن ان تتغلب هذه البلدان سواء دول اوربا الشرقية او الاتحاد السوفيتي على مشاكل الانتقال . هذه البلدان لايوجد بها مؤسسات او سوق أوراق مالية او مصارف على النظام الغربى . بالنسبة للسياسات التى تنتهجها هذه البلاد هى عبارة عن تضييق فى الائتمان وتضييق فى الانفاق .. كلها سياسات نقدية ومالية متشددة ، هذه السياسات تؤدى الى نوع من الضغط على المستهلكين وعلى الشعب . بخصوص مسألة الأسعار .. ترك هذه الأسعار تحددها عوامل السوق والياته يؤدى الى التضخم ، وهو مايؤدى الى مشاكل بحيث ان هذه البلاد أصبحت فى وضع حرج . هل ستستطيع هذه البلدان الاستمرار فى عملية التحول وفى عملية الانتقال او أنها سوف تفشل ، واذا فشلت هل ستعود الى النظام الاشتراكى ام ستعود الى نظام يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية اى نظام مختلط . الحقيقة العملية ليست سهلة ويمكن القول أنه حتى الان لاتوجد اى دولة من دول اوربا الشرقية او الاتحاد السوفيتي نجحت فى الانتقال الى اقتصاديات السوق . وعلى سبيل المثال بالنسبة لجورباتشوف لايوجد شك فى أنه حقق اصلاحات سياسية فى عام ١٩٨٥ أما بالنسبة للاصلاحات الاقتصادية ، فقد فكر فى برنامج الـ ٥٠٠ يوم وهى مايطلق عليها الارشادات الجمهورية ، وطرح موضوعات وبيانات كثيرة للاصلاح الاقتصادى ، لكن تنفيذ هذه الاصلاحات كانت تواجه من قبل الجيش .. المخابرات .. الحزب نفسه ، لأن هناك مصالح مترسخة وأصبحت عملية التغلب على كل هذه العوامل مسألة فى غاية الصعوبة . فاذا أمكن للشعب ان يؤيد جورباتشوف فمن الممكن أن يستطيع تحقيق اهدافه فى التحول

الى النظام او اليات السوق ونظام شبه رأسمالى والى تحقيق الديمقراطية لكن اذا الشعب نفسه لم يستطع تكملة المشوار ، فالمشكلة لاتزال قائمة وهى العودة الى النظام الاشتراكى القديم .

بناء على ماتقدم ، باستعراض المشكلة التى تواجه الاتحاد السوفيتى ، يطالب جورباتشوف بمساعدات من البلدان الغربية الصناعية المتقدمة الغنية وذلك للتغلب على فترة الانتقال الحرجة . علاوة على ذلك ، اتضح ان استثمار رأس المال الاجنبى مسألة اساسية جدا لتساعد هذه البلاد على تخطى المشاكل والعقبات التى تواجه الاصلاح الاقتصادى . فالاصلاح الاقتصادى متعثر فى هذه البلدان . وبالتالى الديموقراطية متعثرة . فالحكومات فى وضع حرج ، هل يمكن أن تنفذ الاصلاحات بالقوة ؟ لكن هذه الحكومات جاءت على أساس ديموقراطى وليس لتنفيذ الاصلاحات بالقوة ، فلاتستطيع ان تعارض نفسها . وعلى سبيل المثال ، كان ضياع شعبية جورباتشوف بسبب أنه أرسل جنود الى ليتوانيا . واصبح هناك ٧ جمهوريات تريد ان تستقل عن الاتحاد السوفيتى ولاتنفذ الاصلاحات الاقتصادية التى يطالب بتنفيذها . أيضا تواجه كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر مشاكل

تتعلق بتجربة الأصلاح الاقتصادى ، مثل زيادة البطالة . ولاشك أن هذه الاصلاحات تؤدى الى نوع من المتاعب والآلام فى المدى القصير الى أن يتم استقرار الوضع . والتساؤل هنا هل تستطيع هذه البلاد تحمل هذه الآلام الى ان يستقر الوضع أو أنها سترجع ثانية الى الوضع القديم ؟ وهذا الرجوع قد يؤدى ليس فقط إلى الآم ولكن قد يؤدى الى انهيار كامل . فنحن الآن فى مرحلة انتظار ونأمل أن هذه البدان سواء فى أوربا الشرقية أو الاتحاد السوفيتى أن تتخطى مرحلة الأزمة وتتحقق الديموقراطية .

الموضوع الثانى المهم هو ظهور التكتلات الاقتصادية . على سبيل المثال الجماعة الاقتصادية الأوربية .. دول امريكا الشمالية .. الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. محور اليابان . يتردد القول بأن الأمريكان انفردوا بالسلطة واصبحوا هم المسيطرين واصحاب الأوامر .. واذا جاز هذا الكلام بالنسبة للمسائل السياسية والعسكرية بحيث يمكن اعتبار امريكا هى القوة العظمى ، لكن بالنسبة للوضع الاقتصادى اعتقد أن الورقة الرابحة فى يد الجماعة الأوربية . فاذا حدثت الوحدة النقدية بالنسبة لهذه الجماعة بالاضافة الى حجم تجارتها وحجم انتاجها وحجم سكانها ستصبح اكبر سوق عالمى . فلو أن السيادة السياسية والعسكرية لامريكا فى المستقبل ، إلا أن السيادة الاقتصادية ستكون مؤكد فى يد الجماعة الأوروبية .

المستشار محمود حافظ غانم :

هناك نقطتان جديرتان بالملاحظة : النقطة الأولى متعلقة بفكرة العروبة والقومية العربية . فقد ظهرت أصوات واضحة فى منطقة الخليج تقرر انهم ليسوا عربا ويتكلمون عن العقلية العربية وهى عقلية بعيدة عنهم ويعيبوا هذه العقلية لأنها هى التى أدت الى هذه المساوىء وسببها وقوف جانب من العرب فى صف العدوان . إن فكرة الأمن العربى التى كانت مطلوبة فى الفترة السابقة على حرب العاصفة اصبحت مستبعدة بصرف النظر من الأقوال والمقابلات ، فالخليج العربى بفضل الوجود الغربى للدفاع عن الأمن العربى لأنه اكثر افادة عن الأمن العربى ، ولا يقتصر الأمر كما أشار أ.د أحمد يوسف على القول « اتركونا فى حالنا » ولكن التصريح « بأننا لسنا عرب » .

النقطة الثانية اقتصادية واتكلم عنها من منطلق انى مصرفى . فعلى سبيل المثال كانت البحرية تعتبر مخزنا ومصدرا للنقود ، وكثير من البنوك العربية والبنوك المشتركة أصبحت تجد نفسها فى مواقف صعبة بل إن بعضها قرر أن يصفى نفسه بالتدريج وفى صمت . بعض البنوك اتخذ هذا القرار بالفعل منها على سبيل المثال أرابان وكان من اقوى البنوك العربية المشتركة الموجودة فى البحرين . هذا بالاضافة الى ان الصناديق العربية فقدت توازنها ، فقد قررت فى اول الأمر انها ستلتزم بتعهداتها واعتقد اليوم انها لن تستمر .

أ. د. أحمد يحيى نصر :

العالم يتغير ويمر بمرحلة انتقالية ، ولكن هل مستقبل العالم أنه سيكون عالما واحدا تحت قيادة واحدة وقوى معينة أو عدة قوى مشتركة معا تقود هذا العالم الواحد أو عوالم متعددة . هذا هو جوهر الصراع الحالى وأيضا هو جوهر الصراع فى المستقبل بين القوة الفاعلة والتى تبدأ دائما بفكرة حروب اقتصادية ومعارك سياسية . فشكل العالم لم يتبلور حتى الآن .

واعتقد ان الذى سيحدد شكل العالم فى المرحلة القادمة هو فى تصورى مصر ومعها الدول العربية . وبالرجوع الى مقولة أ . د . أحمد يوسف فى أن القوى الفاعلة أو عدم فاعلية المجتمع للوصول الى أهداف معنية هو الحقيقية ، إلا أنه يمكن القول أن الفاعلية قد تكون كامنة وقد لا تكون موجودة وقد لا تكون مستغلة . المشكلة إن الفاعلية موجودة وانما ليست مستغلة . والسبب فى هذا أن التشخيص نفسه غير سليم وغير صحيح . وبالتالى فالمطلوب هو تحويل الفاعلية الكامنة الى فاعلية ايجابية وحقيقية . ولو تحقق ذلك اجزم بأن مصر هى التى ستستطيع ـ والفرصة مواتية أمامها ـ لأن تؤثر فى شكل العالم فى المرحلة القادمة . فالظروف الموضوعية مواتية ولابد أن تتحرك مصر سواء داخليا أو فى المنطقة العربية أو فى المنطقة الاقليمية أو فى العالم لكى تكون مؤثرة فى تشكيل العالم . والسبب الذى يدعو الى هذا القول ما نعرفه عن مصر والدول العربية من موقع استراتيجى ، ومن أهمية البترول كعامل حاسم فى مستقبل الصراعات ، بالاضافة الى أهمية المنطقة العربية كسوق .

أ . د . سعيد النجار :

الصورة كما أراها الآن أن مصر فى مأزق شديد ، وبالتالى يجب أن يبدأ نوع من التفكير الجديد للنظر فى كيف نستطيع الخروج من هذا المأزق بأقل التكاليف الممكنة . وكما اشار أ . د . سعد الدين ابراهيم نحن فى حالة احباط . فكل من ينظر الى الخريطة السياسية العربية أو الاقتصادية العربية لابد أن يشعر باحباط عميق جدا لأنه ثبت ان كل التوقعات أو الآمال التى كانت موجودة وقت أزمة الخليج ـ كلها تقريبا وبدون استثناء ـ كانت نوعا من القلاع على الرمال .

أول قلعة على الرمال هي نوايا الحكومة الأمريكية ونوايا ادارة بوش ازاء هذه المنطقة . كنا نعرف بالطبع ان التدخل السريع الضخم لم يكن لحماية الكويت ولكن كان لاسباب تتجاوزالكويت وتتعدى ذلك الى مصادر الثروة فى هذه المنطقة . فأهمية البترول ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية ان يكو لها حضور بالنسبة لهذه الثروة التى سوف تتعاظم فى المستقبل .. كلها مسائل معروفة ولم تكن فى السر . ولكن كان الأمل كبيرا جدا ، خصوصا بعد التدخل السريع لمصر وإعطاء مظلة تمكنت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق كل أهدافها وبأقل تكلفة ممكنة ـ ان يكون الثمن هو علاج المشكلة المزمنة فى المنطقة وهى الصراع العربى الاسرائيلى . وقد تبين على العكس من ذلك ان الحكومة الأمريكية لم تسر على سياستها القديمة فحسب وانما استغلت القوة التى اكتسبتها فى المنطقة الى أبعد ما كنا نتصور . فالولايات المتحدة الأمريكية تدفع الأموال لكى يهاجر الفلاشا الى اسرائيل كما دفعت مبالغ باهظة للاتحاد السوفيتي لانتقال اليهود السوفيت . وكل الهموم العربية بخصوص القضية العربية الاسرائيلية لم تدر بخلد الادارة الأمريكية على الاطلاق . ومن ثم يمكن القول أن هذه كانت قلعةعلى الرمال ، ونحن فى وضع أسوأ بكثير جدا ووضع القضية الفلسطينية اسوأ بكثير جدا مما كان .

القلعة الثانية على الرمال تتعلق بالعلاقة بين مصر والبلاد الخليجية . فكان الأمل أن تكون هذه العلاقة مختلفة عما أسفرت عنه فى الواقع . وكنت أعتقد أن مصر أثبتت بتدخلها انها هى القوة فى المنطقة العربية ، خصوصا بلاد الخليج لابد أن تلجأ اليها لحمايتها إن لم يكن عسكريا فعلى الأقل من الناحية السياسية . وتمكين قوة غربية أن تأتى الى المنطقة كان الأمل منه وكما أشار

المستشار محمود حافظ غانم أن يكون لمصر دور فيه . وأن يكون فيه حلقات متصلة بعضها بالبعض بين النظام الأمنى والنظام الاقتصادى ليربط بين مصر ودول الخليج . فكنا نتوهم فى شيء من الأحلام أنه سيكون لنا مركز ممتاز فى منطقة الخليج ، وان هذا المركز الممتاز سوف يمكننا من علاج بعض مشاكلنا الاقتصادية . وكان البعض على استعداد التغاضى عن بعض النواحى فى سياستنا إذا كان الثمن هو علاج مشاكلنا الاقتصادية .

أما القلعة الثالثة على الرمال فتعد أهم النقاط التى تحتاج الى تفكير . إن الأزمة وما ترتب عليها من نتائج أحدثت شروخا كبيرة جدا فى الفكرة العربية وفى العلاقات العربية . وأعتقد أن أعداء البلاد العربية كانوا يتحينون الفرصة لوجود هذا الشرخ العميق الذى حدث . فنحن الآن لا نعرف إلى أى حد معاناة الشعب العراقى . ونسمع بين الحين والآخر أن اطفال العراق يموتون جوعا ومن غير دواء ومع ذلك لم يتحرك أحد فى مصر لعمل أى شيء ولاظهار أى نوع من التضامن مع أطفال العراق ولن أقول حتى شعب العراق . وبالطبع هذا شرخ عميق جدا . فاذا وضعنا انفسنا وكان الشعب العراقى وجدنا أننا كشعب عربى لا نهتم سواء فى سوريا او مصر أو بلاد الخليج . فالذين يسألون عن العراق ويساعدونها إلى حد ما هم ايران وتركيا وبعض البلاد الغربية . فقد أدى هجوم صدام حسين والتلف الذى أحدثه أننا أصبحنا نشعر بشعور لا انسانى ازاء بعضنا البعض . وهذه أكبر النتائج السلبية التى ترتبت على أزمة الخليج .

والآن لا مجال لأن نبكى على اللبن المسكوب .. ولا محل لأن نندب الاطلال ونقول أن ما حدث كله كان ضد ما نتوقعه . ولكن المطلوب من المجموعة التى قامت بالقاء هذه المحاضرات أن تبدأ فى تفكير ايجابى بعض الشيء حتى نتخطى هذه الأزمة العنيفة التى نمر بها من ناحية واقعية .. بعمل شيء من أجل أطفال العراق ونبدأ فى تفكير عملى عن علاقة البلاد العربية بعضها ببعض وماذا يكون شكلها فى ضوء المتغيرات وأحداث الأزمة .

أ . د . مختار هلوده :

عندما تحدث أ . د . على الدين هلال عن النظام العالمى الجديد طرح تصورات عديدة عنه دون ترجيح نهائى وكان تعليقى فى حينها أن كل دولة لها حق الحركة بناء على قدرتها الكلية وطريقة حركتها ستتوقف على ما تعتقده أنه النظام العالمى وأساليب وقواعد رد فعله . وحركة الدولة فى أى نظام عالمى تتوقف على قدراتها الكلية اساسا وليست على التحررات الاقتصادية أو السياسية فكليهما وسيلة فقط لزيادة القدرات الكلية التى هى مربط الفرس والقدرات الكلية هى فى النهاية قدرات اقتصادية وعسكرية فعلية يدخل فى تكوينها وانشائها عناصر ليس هذا موقع الحديث عنها . ومن هذا المنطلق اختلف قليلا مع رأى أ . د . دويدار بالقول أن الدولة التى سيكون لها السيادة فى المستقبل هى اليابان الى حد ما وذلك لعدم وجود قدرة عسكرية أولا ولاعتمادها على التطور التكنولوجى الامريكى لبناء اقتصادها (وهى ما تحاول معالجته الان) ومع ذلك وبالمصادفة فقد أظهرت الهيرالدتريبون اليوم تحذيرا من الـ CIA ادارة المخابرات المركزية الامريكية بأنه قد تصبح اليابان بعد ربع قرن لها السيادة وكذا ظهرت كتب أخرى امريكية آثارها الكتاب اليابانى « The Japan that can Say no » والذى أوضح أن الولايات المتحدة تخطط على مستوى الثوان وأن اليابانيون يخططون على مستوى الثوانى والسنين .

والواقع أن ما نعانيه فى مصر هو أزمة قدرة على أن نفى باحتياجاتنا وأن نتقدم تكنولوجيا لنوجد لنا مكانا فى عالم اليوم . وفى ذلك يجب أن ننتقل من أسلوب الادارة بالتعليمات والتطوير العامة الى محاولة التقدم بالمعرفة المتكاملة النظرية والتطبيقية والارتكاز على المعلومات الكلية والجزئية . وفى ذلك ينقصنا الكثير فى مصر وعلى رأسها المفاهيم والنظم والأساليب التى تكمن خلف القدرة على التطبيق . واذا حاولنا مقارنة أنفسنا بدول أوروبا الشرقية فسنجد أنه رغم أنها تعانى قصورا الا أن ما نعانيه من قصور أكبر ومع ذلك فمرحلة الانتقال فى هذه الدول ستستغرق وقتا والتغيير القائم كتغيير كلى سيتحول الى تدريجى فى أول ارتطام بانعكاسات جانبية واسعة . وهذا التغيير عادة ما يطلق عليه One step function والذى أرى أن مصر غير قادرة على تحمله ، هذا من جانب أما الجانب الاخر ، وهو ما وجدت أنهم يسارعون فى معالجته فى أوروبا الشرقية التصور بأن تغييرا واحدا قادر على فعل كل شىء سواء بالتحرر الاقتصادى أو

بالتغيرات السياسية أو انتظار الافتراض من الخارج للتحرك والتطور الى الامام . ان ذلك يعتبر فى رأيى نظرة جزئية بشتى المقاييس والواجب هو أن نتطرق الى ما يمكن أن يحركنا من داخلنا والا نترك سواء بدأ حركتنا أو أسسها على تحرك خارجى أوسع بالخارج ، على الأقل ليس على الخارج فقط ، وترك الأمور كذلك يزيدها تعقيدا ويقلل احتمالات النجاح . ان أى دراسة عميقة للامكانيات التى بداخل مصر يمكن أن توضح لنا ما ينقصنا للانتقال سواء صقل لقوتنا البشرية او اعادة النظر فى نظم عملنا وانجاز أعمالنا .

وبنظرة الى الامكانيات البشرية فى المستويات المختلفة فسيبرز أمامنا أنها تحتاج لصقل مبدئى لامكان التحرك وليس دلالة على ذلك أوضح من أن من يهاجر غربا يجد مكانا له بعد فترة محدودة . كما أن هناك من المهاجرين المصريين فى الخارج الكثير الذى يمكنه أن يشارك فى هذه العملية والمساعدة فى تكوين الكتلة الحرجة التى يمكنها احداث التأثير .

ونحن الآن فى نظام عالمى جديد علينا أن نتصور ابعاده وتفاعلاته ونحدد دورنا فيه على المستويين الاقليمى والعالمى ولن يتأتى ذلك الا بزيادة قدراتنا المصرفية ووضع رؤيا لنا وخطوات انتقال واضحة ومرنه من خلال مراجعة مستمرة وحسم عند وضوح المواقف .

أ . د . سلطان أبو على :

تعرضت الندوات فى السنة الماضية لموضوع عام وهو التطورات الدولية الجارية وكيف أنها تمثل بالنسبة لمصر محاذير يجب أخذها فى الحسبان ومحاولة اقلال الآثار السلبية التى قد تنتج عنها ، كما انها تتيح فرصا يجب علينا أن نستغلها لتعظيم النفع من ورائها . ولقد كانت الندوات مفيدة جدا وأثارت موضوعات هامة . هذا هو دورنا فقط ، اثارة الموضوعات وبحثها واقتراح الحلول المختلفة . وقد يثير ذلك التساؤل عن ندوات العام القادم . واتفق مع كثير من الزملاء فى اننا نحتاج الى التركيز على الجبهة الداخلية . فلا يخفى علينا نحن مقدمون على فترة حرجة وعصيبة وهذا شىء طبيعى مع مرحلة الانتقال ، وبالتالى على المفكرين أن يلفتوا الأنظار الى هذه المشاكل وطرح الحلول المقترحة . واعتقد أن الملتقى الخاص بنا وبالمراكز المختلفة التى تشارك فيه يمكن أن تسهم فى المرحلة القادمة فى هذا الصدد .

ويمكن الاشارة الى قائمة موضوعات ، تحتاج منا لتفكير لاعدادها جيدا . وإذا اتفق واستقر الرأى على هذه الموضوعات ، أقترح تشكيل ثلاث مجموعات أساسية تتناول نواحى مختلفة ، الناحية الأولى تتعلق بالاصلاح السياسى وما ينبغى أن يحدث ، فيما يتعلق بالتعددية الحزبية فى مصر وكيفية تعميقها وزيادة المشاركة الشعبية والقضاء على حالة اللامبالاة التى نشكو منها جميعا .... وقد يكون هناك تفصيلات أكثر فى هذا الصدد يطرحها رجال السياسة ومركز الدراسات السياسية والذى يمثله الآن أ . د . أحمد يوسف . .

الجانب الثانى : يتعلق بالتطورات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بأوضاع الموظفين لقد كانت فئة الموظفين تسهم تقليديا بدور كبير فى التطور الاجتماعى وسياسة مصر ، انما حصل لها تآكل بسبب الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها هذه الفئة . ويتضمن هذا الجانب أيضا ما يتوافر بيننا جميعا من تفشى الفساد وظواهره فى الجوانب المختلفة . فهذه ظاهرة اجتماعية تحتاج الى تحليل لهذا الفساد الذى يمكن أن يقضى على حضارات قائمة ومزدهرة ، ناهيك عن مجتمع يريد أن يتقدم ويقوى . وفى هذا الجانب أيضا يثور التساؤل عن أسس التمايز الاجتماعى الذى على أساسها كيف يحدث التمايز فى المجتمع ، بالاضافة الى جوانب أخرى مثل الحوافز على الابداع .... الخ .

الجانب الثالث يتضمن النواحى الاقتصادية . فهناك مشاكل جوهرية جديرة بالأهتمام .. مسألة السكان .. التعليم .. مشكلة المياه ـ وهى مشكلة ليس لها جانب داخلى فقط ولكن جانب اقليمى ايضا ـ مسائل النمو والعدالة الأجتماعية اقتصاديا .. السياسات النقدية والمالية والتجارية .. استراتيجية التنمية التى يجب أن نسلكها خلال العقد القادم بما تشتمل عليه من تطوير وتكنولوجيا .. وتصنيع قطاع الزراعة .. الأمن الغذائى .. ماذا سنفعل فيما يتعلق بالمشكلة الخانقة من بطالة وتضخم .. هذه السياسات الاقتصادية التى تتبع ضمن اطار الاصلاح الاقتصادى .

واخيرا يمكن القول انه قد نحتاج نحن كملتقى فكرى أن نوجه عنايتنا لهذه المشاكل والأمور . وما اقترحه وأطرحه الآن أن العام القادم قد يحتاج منا الى تناول هذه الجوانب الداخلية كنوع من دق الناقوس واسهام منا فيما قد نراه انه يمثل مشاكلنا الداخلية والتى ينبغى أن نواجهها .

أ . د . ابراهيم حلمى عبد الرحمن :

يمكننى نقل بعض الانطباعات عن المؤتمر الذى عقد فى أوائل الشهر الماضى فى امستر دام بجمعية التنمية الدولية وكان عنوانه « المستقبل لعالم واحد أو لعوالم متعددة » وما سمعناه الان فى هذا الاجتماع هو الذى سمعناه فى ذلك المؤتمر . هناك آراء متعددة معظمها يتجه الى الاحباط والشك فى النظم القائمة وليس هناك من يتحدث عن النظام العالمى الجديد بقوة كأنه آت . فعلى مدى ٤ أيام سمعنا فيها محاضرات وكلمات كثيرة من مجموعة من الباحثين والدارسين على أعلى مستوى . ولا يمكن ان نكتشف من خلال هذه المحاضرات والكلمات خطا واضحا متفائلا ، وقد يكون أكثر المتفائلين كان متفائلا بحذر .. أو بشروط . هذا الشعور يعكس لنا اوضاعنا فى مصر أو فى المنطقة العربية . مجمل القول أن ما سمعناه اليوم فى هذا الاجتماع هو انعكاس لشعور عالمى فى الحقيقة اذا أخذنا المؤتمر كمقياس عالمى . وقد وصل الأمر الى انه فى الكلمة الختامية الأساسية فى المؤتمر لـ MR . J ang pronk يانج برونك وزير التنمية فى حكومة هولندا ـ وهو متحرر جدا ومن أنصار التنمية على الأساس الانسانى وليس على الأساس الاقتصادى وله تاريخ طويل ـ تحدث قائلا أن الحرب الباردة قد انتهت ولكن الاطمئنان الان أقل مما كان Security now less than before . فتعتبر حرب الخليج حالة فشل للنظام الجديد . فالمفروض أن النظام الجديد يحل المشكلة بدون حرب . فاذا كان النظام الجديد الذى نشأ عجز عن حل المشكلة بالطرق السلمية ، فيعد هذا فشلا . ويمكن القول أن هذا الكلام فيه تجاوز بعض الشىء ، كما يمكن القول أيضا أن النظام الجديد لم يأخذ الوقت الكافى لكى ينشأ .

ظهر خطر لم يفصح عنه وبدون تصريح من أفراد متصلين بالكتلة الشرقية ، وهو أن القوة العسكرية السوفيتية مازالت قائمة . ولم يذكر هذا صراحة وانما ضمنا . فالقوة العسكرية النووية والعادية مازالت متمركزة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ولم ينقص منها أى شىء ، وهذه القوة ظاهرة الان كقوة يمين فى الموقف السياسى . انما الخشية فى الغرب أن هذه القوة قد تظهر اذا حدثت تطورات معينة وهى قوة على المستوى العالمى وليست على المستوى المحلى فقط . وقد يكون هذا من الاخطار التى تدفع الغرب الى العمل على مساعدة جوربا تشوف حتى لا تتحرك هذه القوة الضخمة . وعند الحديث عن ٢٥٠ مليارا .. أو حضور جوربا تشوف اجتماع السبعة .. هو نوع من انواع التقارب الذى قد يكون له أغراض مختلفة ، انما من ضمن

اغراضه تحييد القوة العسكرية السوفيتية داخليا وخارجيا . ومن المتوقع بالطبع اذا تحركت القوة السوفيتية ستتحرك داخليا أولا بالاستيلاء على النظام مرة اخرى . وقد يصح ما يحدث فى اطار الدول الافريقية بأن يتولى الجيش السلطة ويعمل على ادخال الديموقراطية وهذا هو النمط السائد الان أن يكون أول اعلان للجيش هو اعلان نحو الديموقراطية ! وهذا النمط حدث فى بلاد كثيرة معروفة للجميع . فالخشية من تحرك القوة العسكرية فى الاتحاد السوفيتى . أما دول اوروبا الشرقية فليس لها قوة عسكرية ذاتيه وانما هى قوة سوفيتية ولازال الجنود السوفيت موجودين فى دول اوروبا الشرقية ، صحيح أن هناك جدول زمنى للانسحاب انما جدول بطىء .

مما قيل أيضا فى المؤتمر المذكور فيما تقدم أن أمام العالم بديلين معروفين . بديل القوة الامريكية المنفردة حتى لو كانت مغطاه بغطاء سياسى من الامم المتحدة . والتعبير الذى سمعناه عن الامم المتحدة U . N . has been hijaзcked by the U . S . A أى الحكومة الامريكية استولت على الامم المتحدة ـ كالاستيلاء على الطيارة ـ وتوجهها وتشغلها لصالحها .. انما هى قوة منفردة .. هذا بديل . وطبعا هذا البديل له مظاهر عديدة ، يجوز فى داخل هذا البديل ان يكون للامم المتحدة دور ، انما فى اطار السياسة الامريكية وليس ضد السياسة الامريكية . وبذلك يعطى شرعية للتصرفات وفى الوقت نفسه القرار النهائى أمريكى منفرد . والكثيرون يحللون ما حدث فى عاصفة الصحراء بهذا الشكل ، أنه قرار أمريكى مغطى بغطاء دولى وأن هذا الوضع اضفى راحة على الدول الأخرى وستستمر فى هذه الراحة بشروط معينة . هذا هو البديل الأول ، أما البديل الثانى أن الامم المتحدة هى التى تكون لها سلطة فوقية ، ويكون هناك رأى دولى مشترك فى حدود شرعية دولية مع بعض التعديلات والتقويات المختلفة . والقوة الحالية الممثلة فى قوة الولايات المتحدة الامريكية تعمل الى حد كبير تحت هذه المظلة الحقيقية . وهناك من يقدر أن الوضع الثانى سيظهر بعد فترة يكون الوضع الأول استنفد قوته فيها ، لأن الولايات المتحدة لن تستطيع حكم العالم ولن تستطيع كل مرة أن تؤثر بقرارات من الأمم المتحدة ، خاصة اذا حدث تغيير داخلى فى السياسة الأمريكية الداخلية لأسباب اقتصادية وربما لأسباب اخرى . فالانطباع المأخوذ من

المؤتمر أننا سنسير تحت البديل الاول .. الهيمنة الامريكية المغلفة بالقرارات الدولية ثم بعد ذلك قد ينقلب الأمر الى الصورة الأفضل بعد درجة من المتاعب المختلفة والخبرات ، حتى يكون القرار هو قرار دولى . انما المحرك الفعال فى هذا القرار الدولى قد يكون على الأقل من ناحية القوة العسكرية للقوة الامريكية ومن الناحية الاقتصادية للكتل الكبرى .

كان هناك شبه اتفاق فى المؤتمر أنه بانتهاء فكرة التوازن بين الكتلة السوفيتية كقوة مع الكتلة الامريكية ستظهر اتجاهات كثيرة لنزاعات محلية واقليمية وبين دول العالم الثالث ، وهذا مانراه فعلا الان . فبدأت تحاول كل طائفة أو شعب أو مجموعة أن تسترد ذاتيتها وحقوقها سواء داخل الاتحاد السوفيتى أو فى مناطق أخرى من العالم بما فيهم المنطقة العربية . ومثال على ذلك ما حدث بين الاكراد والشيعة ، فكانت هناك رغبة شعبية واضحة جدا وسط الشعب الكردى ، وقد كتمت هذه الرغبة بالقوة العسكرية التى اتفقت فيها مصلحة العراق مع مصلحة أمريكا . فزوال التوازن السوفيتى الأمريكى الموجود فى الحرب الباردة سيؤدى الى نزاعات اكثر . انما هذه النزاعات ستكون تاريخية يعاد اثارتها وليست من نوع النزاعات السابقة التى كان تدخل الدول الكبرى هو العامل الأساسى فيها . فلا توجد غير دولة واحدة كبرى وليس دولتين ، اذا ستكون النزاعات من نوع آخر انما عددها أكبر . وبالتالى عملية نزع السلاح ستكون عملية صعبة ، والبيانات التى ذكرت حتى الان أنه لم يحدث تخفيض حقيقى فى نفقات التسليح سواء على مستوى العالم أو على مستوى العالم الثالث .

من ضمن الكلمات التى قيلت فى المؤتمر أيضا أن التوتر قد زاد فى العالم والأمن قل اكثر مما كان من قبل . ويرجع المتفائلون هذا الى أنه رد فعل طبيعى لحالة الكبت التى كانت موجودة للشعوب والمناطق المختلفة . وقد عبر أحد الافريقين عن الموقف فى افريقيا فى الجملة التالية :ـ

man eats nothing هذا الوصف يوضح أن افريقيا وصلت لدرجة انهم غير قادرين على محاربة بعضهم . وبالفعل الحالة فى افريقيا وصلت الى هذا الحد .

وما سمعناه من الناحية الفكرية فى هذا الاجتماع هو بذاته صدى لما سمعناه فى المؤتمر . وخاصة فيما يتعلق بملاحظة أ . د . هلوده أنه فى النهاية يجب على كل دولة أن تعمل قدر طاقتها . فلا توجد دولة تبغى السيطرة ، والمشاكل الداخلية والخارجية كثيرة ، والسيطرة لها ثمن غال جدا . ومن ثم فالتوجهات الى الاصلاح الداخلى والتنمية الداخلية وحل المشاكل الداخلية أصبح له الأولوية فى معظم دول العالم الكبيرة والصغيرة . وليس معنى ذلك أن الصفات الدولية انتهت انما معناها ان المشكلات الداخلية زادت ، سواء من الناحية الاقتصادية أو التكنولوجية أو الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ذكر فى الاشهر الأخيرة أن الفائض المالى الالمانى انتهى تقريبا أو جزء كبير منه انتهى على المانيا الشرقية والكتلة الشرقية . أيضا هناك صعوبة فى تسديد العجز الامريكى لأن الدولار زادت قيمته ولا يوجد فائض مالى المانى يوجه الى امريكا . أما الفائض المالى اليابانى يوجه لخدمة السياسة اليابانية ، بالاستثمار فى شرق أسيا ـ اندونيسيا وتايلاند وماليزيا ـ وهذه هى منطقة المستقبل اليابانى وليس أمريكا الشمالية . وكان رأس المال اليابانى نشيط جدا فى السنوات الماضية بمحاولات الدخول الى اوروبا وامريكا الشمالية قبل أن تغلق هذه المناطق على نفسها . وقد دخل رأس المال اليابانى بالقدر المستطاع ولكن هناك محاولات اخرى خاصة وأن الدولار الامريكى زادت قيمته والفائض المالى اليابانى اتجه وجهةثانية . علاوة على ذلك تتجه هذه الفوائض اليابانية الى حد أكبر على رفع مستوى المعيشة الداخلى بزيادة الانفاق والاستهلاك المحلى . وكان هذا من ضمن طلبات امريكا نفسها لكى تكون اليابان أقدر على استيراد بضائع امريكية وقبول اكثر لنشاط الشركات الامريكية . أما الفوائض المالية الكبيرة لتايوان ، فلم يذكر أحد أين تتجه ، انما مفهوم انها مفتوحة على السوق الدولى بشكل حر وتجارى اكثر منها بشكل سياسى .

لم يتطرق أحد فى المؤتمر الى موضوع البترول أو الشرق الاوسط . وهناك نوع من الحذر فى الكلام فى هذا الموضوع . فالبترول يحترق وعندما يحتاج اليه الغرب فى أى وقت سيحصل عليه ، فلقد كانت السيطرة الغربية على البترول مؤكدة وستكون ايضا فى المستقبل .

كان هناك تفادى كامل فى المؤتمر المذكور للنزاع العربى ـ الاسرائيلى . وقد تكلم أحد الزملاء الجزائريين بالاسلوب الذى تعودنا عليه من ٥٠ سنة عن اسرائيل .. عن حق الوجود .. والاعتداء .. والتوازن .. والدولة المغتصبة .. الخ الا أن قام احد الاسرائيليين بالرد أن هذا الكلام خارج الموضوع . واضح أن النفوذ الصهيونى قوى جدا لكن ليس ظاهرا . هو ظاهر بأن الموضوع لم يثر ، انما لم يكن ظاهرا بشكل كامل .

خلاصة الموقف ان الاراء التى سمعناها من زملائنا فى هذه الجلسة هى انعكاس يكاد يكون مطابقا الى الوضع العام فى الفكر العالمى . ولقد تضمن هذا المؤتمر الكبير حوالى ٦٠٠ أو ٧٠٠ شخصية ، والعديد من الجلسات ، وكبار الشخصيات . تناول المؤتمر عدة موضوعات عن البيئة والمرأة والطفل والحقوق ...الخ كل الاجندة المعروفة فى هذه النواحى . وقد عرض الرئيس نيريرى وضع الجنوب


الفهـــرس


الفهرس

صدر من السلسلة :

- دليل الضرائب
- بنوك مصر
- تنمية المال فى الاقتصاد الاسلامى
- شركات توظيف الاموال - الاسطورة - الانهيار - المستقبل
- دليل الجامعات ومؤشرات القبول
- صناعة الدواء والمافيا العالمية
- التنمية الصناعية فى مصر
- البنوك الاسلامية
- الدليل القانونى لتوظيف الاموال
- المعونة الامريكية لمن - مصر ام أمريكا ؟
- قرارات النقد الاجنبى والسوق المصرفية
- دليل الضرائب - الجزء الاول والثانى
- الفتاوى الاسلامية فى قضايا الاقتصادية - الجزء الاول والثانى
- صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (٧٤ - ١٩٨١)
- كيف تستورد سيارة
- دليل التعامل مع الجمارك
- القوانين الاقتصادية الجديدة
- اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار
- ديون مصر وديون العالم
- دليل المصطلحات الاقتصادية القومية .
- العاملون فى الخارج بين الضياع والتنظيم .
- شركات توظيف الأموال والانفتاح الاقتصادى
- تجربة البنوك الاسلامية
- التجربة الليبرالية فى مصر واداء شركات القطاع العام
- تشريعات الاستثمار
- دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية
- زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول
- الشركات دولية النشاط
- دليل إستصلاح الاراضى
- الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية
- التطورات الدولية الجارية
- السوق الدولية للسلاح
- المعاملة الضريبية للمشروعات الاستثمارية
- القواعد الجديدة للتصدير والاستيراد

